

الجمهورية التونسية
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

مشروع ميزانية مصالح التجهيز لسنة 2018
وفق منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف

أكتوبر 2017

المحتوى

3 المحور الأول : التقديم العام

4 1- إستراتيجية الوزارة وبرامجها.

5 2- الميزانية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط

12 المحور الثاني : برامج الوزارة

البرنامج 1 البنية التحتية للطرق

13 1- تقديم البرنامج واستراتيجيته

16 2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

21 3- نفقات البرنامج

البرنامج 2 حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي

29 1- تقديم البرنامج واستراتيجيته

31 2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

34 3- نفقات البرنامج

البرنامج 3 التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

40 1- تقديم البرنامج واستراتيجيته

45 2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

50 3- نفقات البرنامج

البرنامج 4 تطوير وتنمية قطاع البناء

57 1- تقديم البرنامج واستراتيجيته

60 2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

62 3- نفقات البرنامج

البرنامج 9 القيادة والمساندة

69 1- تقديم البرنامج واستراتيجيته

71 2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

74 3- نفقات البرنامج

الملاحق :

146-81 بطاقات مؤشرات قياس الأداء

المحور الأول:

التقديم العام

1 - إستراتيجية الوزارة وبرامجها:

1.1 اسراتيجية الوزارة

يعرض المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018 أهم التوجهات المستقبلية لمهمة التجهيز و فقا لأولويات المرحلة القادمة الهادفة أساسا إلى دعم قدرات الاقتصاد الوطني وتعزيز مقومات التنمية المستدامة، وانطلاقا من هذا المنظور، سيتم العمل خلال الفترة المقبلة على مواصلة إنجاز شبكة من الطرقات السريعة بطول جملي في حدود 2000 كم من الطرقات يمكن من تقسيم ترابي يسمح لحركة المرور الالتحاق بها على مسافة لا تفوق معدل 60 كلم، إلى جانب تهيئة شبكة محلية مرقمة على المستوى الجهوي تمكن من التكامل الجماعي لمنظومة النقل تتكون من بقية الشبكة المرقمة، علاوتا على إرساء نظام طرقي خاص بالمسالك الريفية يربط التجمعات السكنية بشبكة الطرقات المرقمة. و يمكن من ربط أفضل مع مراكز الولايات والخدمات العمومية بهدف فك العزلة عن المناطق الداخلية والتقليص من التفاوت بين الجهات، وفتح آفاق التنمية الاقتصادية والاستثمار.

وفي مجال حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي، سيتم العمل على إعداد دراسات لحماية المناطق العمرانية من الفيضانات إضافة إلى إنجاز أشغال لصيانة منشآت حماية المناطق العمرانية من الفيضانات كما سيتم العمل على الحد من ظاهرة الإنجراف من خلال إعداد دراسات لحماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري، إلى جانب ذلك سيتم العمل على إعداد وتحيين الدراسات الفنية خاصة بالمدن التي تشهد توسعا عمرانيا هاما،

أما في ما يخص مجال التهيئة الترابية والتعمير والإسكان، فسيتم العمل على تحسين مستوى عيش المواطنين خاصة من ذوي الدخل المحدود من خلال بناء مساكن اجتماعية عن طريق جملة من البرامج على غرار (صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء، البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي...)، إضافة إلى ذلك سيتم العمل على تأهيل 140 حي شعبي في الفترة الممتدة من 2012 إلى موفى 2018.

كما تجدر الإشارة أن مصالح الوزارة شرعت في مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير عبر استشارة موسعة بين جميع المتدخلين في استعمال المجال الترابي والعمراني التي أفضت إلى اقتراح جملة من الإصلاحات الضرورية والعاجلة والتي من ضمنها تطوير أدوات التخطيط العمراني وتبسيط الإجراءات المعتمدة في إعداد الأمثلة والضغط على الأجال ووضع آلية تخطيط جديدة تعنى بالتعاون بين البلديات المتجاورة خاصة مع قروب البدأ في إعتماد نظام اللامركزية إضافة إلى إدراج مفاهيم المدينة وسياسة المدينة والمدن الجديدة.

أما مجال السكن فسيشهد تطورا من خلال برنامج المسكن الأول و يهدف هذا البرنامج الحكومي إلى مساعدة العائلات متوسطة الدخل على تمويل اقتناء مساكن منجزة من قبل الباعثين العقاريين المرخص لهم و من قبل الخواص من غير الباعثين العقاريين وذلك بتوفير التمويل ذاتي في حدود 20% من ثمن المسكن، تسند للمنتفع في شكل قرض ميسر على ميزانية الدولة بنسبة فائض في حدود 2% يسدد على 7 سنوات إضافة إلى 5 سنوات إمهال. وينتفع بهذه القروض العائلات التي يتراوح دخلها العائلي الشهري الخام بين 4,5 و 10 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون. فضلا على مراجعة منظومتي

الفوبرولوس وتحسين السكن حتى تستجيبان لإحتياجات الفئات الضعيفة والمتوسطة في مجال تمويل السكن وتعميمها لتشمل فئات إجتماعية أوسع قصد تمكينهم من توفير تمويلات لبناء أو اقتناء مساكن.

2.1 برامج الوزارة

تحتوي الخارطة البرمجية لمهمة التجهيز على أربعة برامج عملياتية وبرنامج قيادة ومساندة موزعة على إحدى عشر برنامجا

فرعيا مبينة كالآتي:



2 - الميزانية

1.2 تطور ميزانية الوزارة حسب طبيعة النفقة

تقدر ميزانية وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية لسنة 2018 بـ 1 585 803 أ.د مقابل 1 686 970 أ.د لسنة 2017 أي بنقص قدره 69 156 أ.د (4 - %) وتوزع هذه الاعتمادات على النحو التالي:

- نفقات التصرف

بلغت تقديرات نفقات التصرف 146 453 أ.د لسنة 2018 مقابل 154 324 أ.د بالنسبة لقانون المالية لسنة 2017 حيث سجلت نقص قدره 7 871 أ.د (5- %) مقارنة بالسنة المالية المنقضية.

- نفقات التنمية

وبلغت تقديرات نفقات التنمية للوزارة 1 359 350 أ.د بعنوان سنة 2018 مقابل 1 420 635 أ.د بالنسبة لقانون المالية لسنة 2017 أي بنقص قدره 61 285 أ.د (4 - %).

- صناديق الخزينة

في حين تم رصد 80 000 أ.د بصناديق الخزينة للوزارة بعنوان سنة 2018

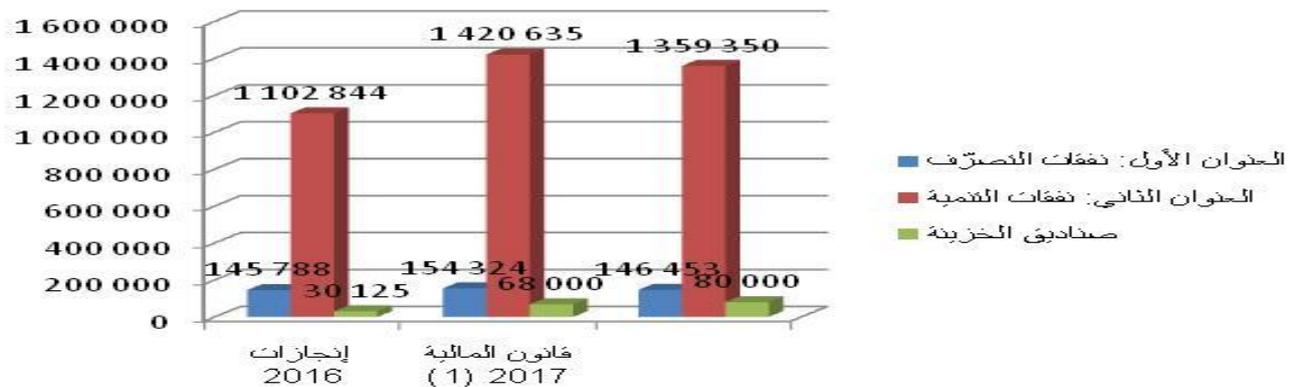
جدول عدد 1:

تطور ميزانية الوزارة حسب طبيعة النفقة

الوحدة : ألف دينار

نسبة التطور (2018-2017)		تقديرات 2018		قانون المالية	إنجازات	طبيعة النفقة
النسبة (%)	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	2017	2016	
(2)/(2)-(3)	(2)-(3)	(3)		(2)	(1)	
-5%	-7 871	146 453	146 453	154 324	145 788	نفقات التصرف
-4	-3 643	91 455	91 455	95 098	88 599	التأجير العمومي
-7	-4 137	52 118	52 118	56 255	54 352	وسائل المصالح
---	-91	2 880	2 880	2 971	2 837	التدخل العمومي
-4%	-61 285	1 359 350	2 514 034	1 420 635	1 102 844	نفقات التنمية
12%	144 915	1 357 250	2 311 734	1 212 335	1 100 364	الاستثمارات المباشرة
9	72 915	866 250	1 054 295	793 335	733 159	على موارد الميزانية
17	72 000	491 000	1 247 236	419 000	367 205	على القروض الخارجية الموظفة
-99%	-206 200	2 100	202 300	208 300	2 480	التمويل العمومي
-99	-206 200	2 100	208 300	208 300	2 480	على موارد الميزانية
---	0	0	0	0	0	على القروض الخارجية الموظفة
0	0	80 000	80 000	68 000	30 125	صناديق الخزينة
-4%	-69 156	1 585 803	2 742 147	1 686 970	1 278 320	المجموع العام للوزارة *

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.



قدرت إتمادات الدفع لبرنامج البنية التحتية للطرق لسنة 2018 بـ 933 098 أ.د موزعة بين نفقات التصرف بنسبة 9% ونفقات التنمية بنسبة 91% .

في حين بلغت تقديرات ميزانية برنامج حماية المناطق عمرانية والشريط الساحلي بـ 70 632 أ.د بعنوان سنة 2018 وتتوزع بين نفقات التصرف والتي تقدر بنسبة 5.28% ونفقات التنمية بنسبة 94.7% .

أما بخصوص برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان فقد بلغت تقديرات إتمادات الدفع بـ 529 354 أ.د لسنة 2018 وتتوزع بين نفقات التصرف والتي تقدر بنسبة 3% ونفقات التنمية بنسبة 82% و صناديق الخزينة بنسبة 15% .

وبالنسبة لبرنامج تطوير وتنمية قطاع البناء فقد قدرت إتمادات الدفع لسنة 2018 بـ 15 602 أ.د موزعة بين نفقات التصرف بنسبة 69% ونفقات التنمية بنسبة 31% .

وفي ما يخص برنامج القيادة والمساندة فقد بلغت تقديرات إتمادات الدفع بـ 37 117 أ.د لسنة 2018 وتتوزع بين نفقات التصرف والتي تقدر بنسبة 90% ونفقات التنمية بنسبة 10% .

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية الوزارة حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

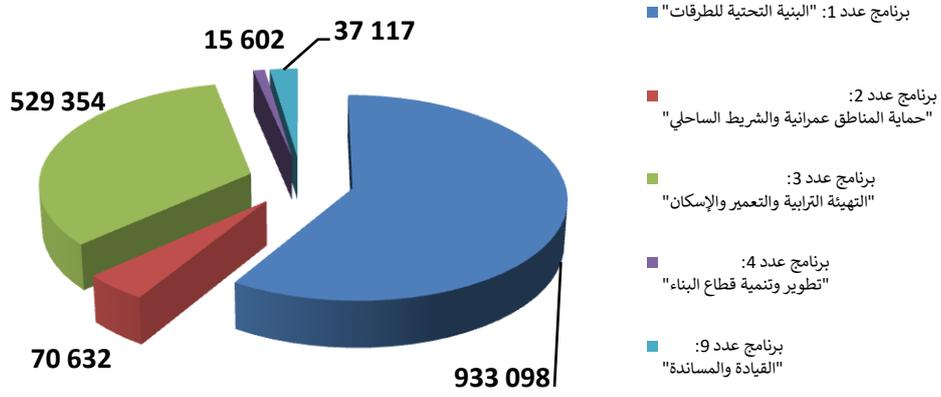
الوحدة: ألف دينار

المجموع	البرنامج عدد 9: "القيادة والمساندة"	البرنامج عدد 4: "تطوير وتنمية قطاع البناء"	البرنامج عدد 3: "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان"	البرنامج عدد 2: "حماية المناطق عمرانية والشريط الساحلي"	البرنامج عدد 1: "البنية التحتية للطرق"	البرامج أصناف النفقات
146 453	33 417	10 752	15 454	3 732	83 098	نفقات التصرف
91 455	24 111	10 607	14 666	2 163	39 908	التأجير العمومي
52 118	6 476	145	738	1 569	43 190	وسائل المصالح
2 880	2 830	0	50	0	0	التدخل العمومي
1 359 350	3 700	4 850	433 900	66 900	850 000	نفقات التنمية
1 357 250	3 700	4 850	433 600	65 100	850 000	الاستثمارات المباشرة
866 250	2 700	4 850	263 600	45 100	550 000	على موارد الميزانية
491 000	1 000	0	170 000	20 000	300 000	على القروض الخارجية الموظفة
2 100	0	0	300	1 800	0	التمويل العمومي
2 100	0	0	300	1 800	0	على موارد الميزانية
0	0	0	0	0	0	على القروض الخارجية الموظفة
80 000	0	0	80 000	0	0	صناديق الخزينة
1 585 803	37 117	15 602	529 354	70 632	933 098	المجموع العام للوزارة *

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 2:
توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2018 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار



2.2 تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020)

نفقات الوزارة على المدى المتوسط

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للوزارة: التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م 2017	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
185 988	176 189	146 453	154 324	145 788	138 942	119 082	نفقات التصرف
121 417	115 232	91 455	95 098	88 599	78 415	74 629	التأجير العمومي
61 138	57 717	52 118	56 255	54 352	59 765	43 513	وسائل المصالح
3 433	3 240	2 880	2 971	2 837	762	940	التدخل العمومي
2 415 971	2 139 617	1 359 350	1 420 635	1 102 844	821 277	692 807	نفقات التنمية
2 313 971	2 057 617	1 357 250	1 212 335	1 100 364	819 378	691 591	الاستثمارات المباشرة
974 221	956 617	866 250	793 335	733 159	608 190	514 137	على موارد الميزانية
1 339 750	1 101 000	491 000	419 000	367 205	211 188	177 454	على القروض الخارجية الموظفة
102 000	82 000	2 100	208 300	2 480	1 899	1 216	التمويل العمومي
102 000	82 000	2 100	208 300	2 480	1 899	1 216	على موارد الميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على القروض الخارجية الموظفة
85 000	70 000	80 000	68 000	30 125	29 224	646	صناديق الخزينة
2 686 959	2 385 806	1 585 803	1 686 970	1 278 320	989 443	812 534	المجموع العام للوزارة *

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

في ما يتعلق بتطور إعمادات ميزانية التصرف المرصودة لمختلف البرامج للفترة (2018 - 2020) تم إعتداد الفرضيات التالية

بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة والمتمثلة في:

- بالنسبة لتطور نفقات التأجير العمومي:

2020	2019	2018
+ 5.37 %	+ 26 %	- 3.95 %

- بالنسبة لتطور نفقات وسائل المصالح:

2020	2019	2018
+ 5.93 %	+ 10.74 %	- 4.83 %

وقد تم الأخذ بعين الإعتبار عند إعداد هذه ا لتوقعات جملة من العوامل مبنية على التحليل النقدي للتضخم خاصة في ما

يتعلق بتطور نسبة تضخم الدخل وانخفاض قيمة العملة من جهة و أرتفاع مستوى الأسعار من جهة أخرى.

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للوزارة: التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م 2017	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
1 746 559	1 501 961	933 098	1 028 099	928 850	757 804	627 503	البرنامج 1 "البنية التحتية للطرق"
56 432	63 871	70 632	73 361	71 221	39 788	38 703	البرنامج 2 "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي"
822 208	758 565	529 354	530 168	223 339	140 226	110 598	البرنامج 3 "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان"
15 991	18 230	15 602	20 238	20 083	23 976	10 970	البرنامج 4 "تطوير وتنمية قطاع البناء"
45 769	43 179	37 117	35 105	34 827	27 649	24 760	البرنامج 9 "القيادة والمساندة"
2 686 959	2 385 806	1 585 803	1 686 970	1 278 320	989 443	812 534	المجموع*

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

المحور الثاني :

برامج الوزارة

البرنامج 1: البنية التحتية للطرق

1 - تقديم البرنامج واستراتيجيته :



المؤشرات	الأهداف	مسؤول البرنامج
<p>المؤشر 1.1.1.1 النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرق للسيارة</p>	<p>الهدف 1.1.1 : تنمية وتطوير الطرق والطرق للسيارة على الصعيد الوطني والمغربي</p>	<p>السيد صلاح الفواري المدير العام للجسور والطرق الميزانية: اعتمادات الدفع بحساب ألف دينار</p>
<p>المؤشر 2.1.1.1 الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الإستغلال</p>	<p>الهدف 2.1.1 : تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرق المرقمة</p>	<p>المبلغ: 933 098 النسبة: 58.8 % نفقات التصرف</p>
<p>المؤشر 1.2.1.1 النسبة التراكمية لهيئة المسالك الريفية</p>	<p>الهدف 2.1.1 : تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرق المرقمة</p>	<p>83 098 نفقات التنمية</p>
<p>المؤشر 1.1.2.1 مؤشر جودة شبكة الطرق المرقمة المؤشر 2.1.2.1 مؤشر جودة الجسور</p>	<p>الهدف 1.2.1 : المحافظة على نوعية وجودة شبكة الطرق</p>	<p>850 000 صناديق الخزينة 0</p>

1 1 استراتيجية البرنامج

ترتكز إستراتيجية البنية التحتية للطرق إلى أفق 2030 على محورين أساسيين:

(1) صيانة الرصيد المنجز من البنية الأساسية للطرق و المسالك الريفية الأولوية الأولى و ذلك عبر:

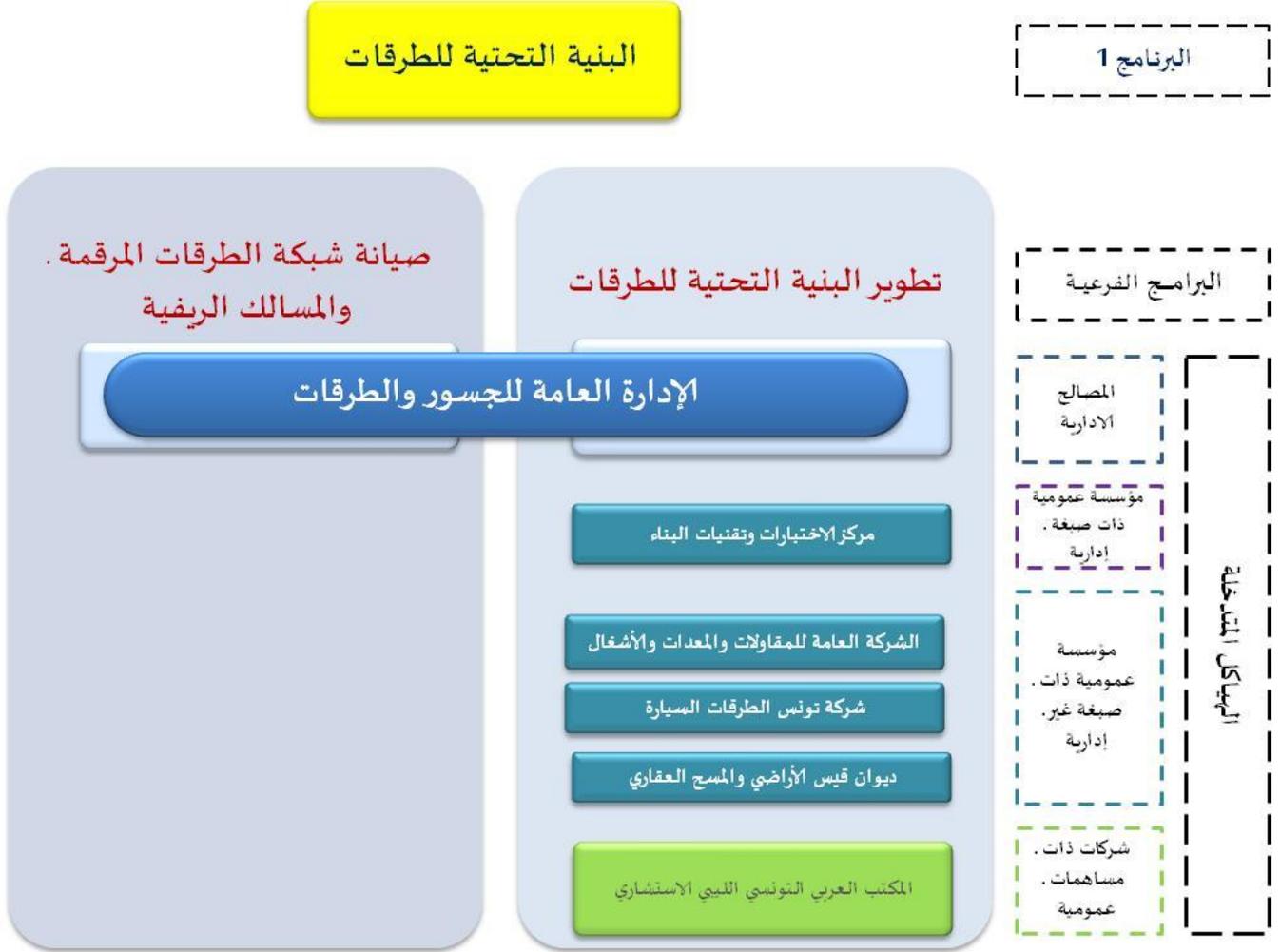
- إحداث طريقة عمل للتعرف على حالة المعبد بهدف تحديد أولويات الصيانة و العناية بالبنية التحتية للطرق والمسالك الريفية،
- و تحسين طريقة التعاقد من خلال القيام بصفقات إطارية للصيانة.

(2) تطوير شبكة الطرق و المسالك على كامل تراب البلاد من أجل الحصول على شبكة مصنفة كما يلي:

- شبكة من الطرق السريعة بطول جملي في حدود 2000 كم من الطرق، لها طابع يتراوح بين الطريق السريعة إلى طريق سيارة و تمكّن من تقسيم ترابي يسمح لحركة المرور العامة من الالتحاق بها على مسافة لا تفوق معدل 60 كلم تقريبا،
- شبكة أساسية مكونة من طرق أولية لوصلات ربط بين الجهات بطول يقارب ستة آلاف كيلومتر، تسمح بتوزيع حركة المرور بين مختلف الجهات و مرتبطة بشبكة الطرق السيارة بواسطة محولات،
- شبكة محلية مرقمة تؤمّن على المستوى الجهوي التكامل الجماعي لمنظومة النقل، مكونة من بقية الشبكة المرقمة،
- نظام طريقي خاص بالمسالك الريفية يربط التجمعات السكنية بشبكة الطرق المرقمة. و هذا يمكن من ربط أفضل مع مراكز الولايات والخدمات العمومية لفك العزلة عن المناطق الداخلية و التقليل من التفاوت بين الجهات. و يساهم هذان المحوران في تحسين السلامة على الطرق من خلال تقديم مستوى جيد من خدمات البنية الأساسية لمستعملها في جميع أنحاء التراب الوطني.

و بالتالي توكل للإدارة العامة للجسور و الطرق مهمة إعداد و تنفيذ سياسة الوزارة في مجال انجاز الطرق و الطرق السيارة و المسالك الريفية و صيانة البنية الطرقية. و تهدف هذه السياسة إلى جعل البنية الأساسية للطرق تستجيب لمتطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، و ربط كافة جهات البلاد بطرق تضمن ديمومة حركة المرور والسلامة لمستعملها مع مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية وذلك لمواكبة نسق التطور الملحوظ لأسطول السيارات.

الهياكل المتدخلة
في برنامج "البنية التحتية للطرق"



3-1 البرامج الفرعية

يحتوي برنامج "البنية التحتية للطرق" على برنامجين فرعيين وهما:

البرنامج الفرعي 1: تطوير البنية التحتية للطرق:

- يسهر على التخطيط و القيام بالدراسات و انجاز أشغال البنية التحتية للطرق و متابعة سير المشاريع بمساعدة وحدات الانجاز و الإدارات الجهوية للتجهيز. و تتمثل أهم الأنشطة في:
- متابعة دراسات الطرق السيارة، القيام بعملية تحرير حوزة الطرق السيارة؛ اقتناء الأراضي وتحويل شبكات المتدخلين العموميين و القيام بالمراحل الإجرائية الخاصة بطلبات العروض أو متابعتها،
- القيام بالدراسات اللازمة لانجاز مختلف المشاريع الأخرى،
- تمكين المدن الكبرى من شبكة مهيكلة و مجهزة بمنشآت عصرية تساهم في تسهيل حركة الممرور و الحد من الاكتظاظ على غرار انجاز المحولات و المنعرجات و تثنية الطرق،

- تأهيل الشبكة الأساسية للطرق المرقمة و ذلك بتهيئتها حتى تصبح مطابقة للمواصفات العالمية ثم تدعيمها لضمان ديمومتها و توفير رفاة أفضل لمستعملي الطريق،
- بناء جسور تتناسب مع الطرقات التي تم تهيئتها، و تعويض القديمة و الضيقة منها و ذلك لتأمين سيولة حركة المرور عند فيضان الأودية،
- تطوير طول الشبكة المعبدة للطرق المرقمة،
- تهيئة و تعبيد المسالك الريفية لفك العزلة عن المناطق الداخلية و في هذا الإطار تلعب العناية بالمسالك الريفية دورا أساسيا في الحد من الفوارق الإجتماعية و الإقتصادية.

البرنامج الفرعي 2: صيانة شبكة الطرق المرقمة والمسالك الريفية:

تحرص الإدارة العامة للجسور والطرق على المحافظة على الحالة الحسنة للمعبد و التجهيزات فتقوم مصالح هابعملية الصيانة والتعمد الدوري لشبكة الطرق و المتمثلة في تجديد الطبقة السطحية للطرق المعبدة من نوعية Monocouche و Enrobé و Bicouche. و يجدر التذكير أن هذا التدخل السنوي كان ينجز على ميزانية العنوان الأول ومنذ سنة 2000 أصبح ينجز على العنوان الثاني (أشغال تنجز من قبل المقاولات). أما الصيانة الإعتيادية و المتمثلة في إصلاح جنبات الطريق، تركيز علامات التشوير و التشوير الأفقي، صيانة المنشآت المائية، الإنارة العمومية ... فتنجز عن طريق شركات خاصة أو شركات أحدثت في إطار البرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهادت العليا لبعث مقاولات صغرى، أو عن طريق الوسائل الخاصة للإدارات الجهوية. كما تقوم بأشغال معالجة نقاط تكرار الحوادث التي لا يمكن انجازها على حساب إتمادات العنوان الأول باعتبارها تتطلب إتمادات هامة. وعند حدوث الكوارث الطبيعية نتيجة تهطل الأمطار أو الثلوج بنسب كبيرة فإن الإدارة العامة للجسور و الطرق تتدخل لإصلاحها ومعالجتها.

2 - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

2-1 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

تتم مراجعة أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 1 مع خبير OCDE في اتجاه تحسينه باعتماد مؤشرات تبرز أكثر استراتيجية القطاع حيث أصبح البرنامج يحتوي على ثلاث أهداف عوضا عن أربع و تجرى مراجعة مؤشرات قياس الاداء باعتماد مؤشرات تبرز جودة حالة شبكة الطرق.

البرنامج الفرعي 1: تطوير البنية الأساسية للطرق

الهدف 1.1.1: تنمية وتطوير الطرق والطرق السيارة على الصعيد الوطني والمغربي

☞ تقديم الهدف: تنمية وتطوير الطرق والطرق السيارة على الصعيد الوطني والمغربي

☞ مرجع الهدف: المخطط و إستراتيجية القطاع

☞ مبررات اعتماد المؤشرات: أهمية بلوغ التطور المرجو لشبكة الطرق و الطرق السيارة لتواكب تزايد حركة النقل

الطرق للبضائع و تنقل الأشخاص بين مختلف جهات البلاد و كذلك الدول المجاورة. و لذلك تم اعتماد مؤشرين الأول

يعنى بتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرق السيارة و الثاني يعنى بالجدوى الاجتماعية والاقتصادية لانجاز مشاريع

الجسور و الطرق.

تحليل المؤشر :

تقديرات			توقعات 2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014			
60,0	58,0	55,0	50,0	47,0	43,0	37,0	%	المؤشر 1.1.1.1 النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرق السيارة	الهدف 1.1.1 : تنمية وتطوير الطرق والطرق السيارة على الصعيد الوطني والمغربي
22,9	30,8	16,3	19,6	52,1	-	26,5	%	مؤشر 2.1.1.1 الجدوى الإقتصادية والإجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الإستغلال	

الهدف 2.1.1 : تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرق المرقمة

تقديم الهدف : تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرق المرقمة

مرجع الهدف : المخطط و إستراتيجية القطاع

مبررات اعتماد المؤشرات : لتهيئة و تعبيد المسالك الريفية أهمية و دور أساسي في فك عزلة التجمعات الريفية و كذلك

تحسين الربط بين مناطق الانتاج و مناطق التوزيع مما سينعكس ايجابا على استراتيجيية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعالم الريفي. و لذلك تم اعتماد مؤشر يعكس تطور نسبة تهيئة شبكة المسالك الريفية.

تحليل المؤشر :

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014			
46	44,8	43,8	42,8	41,8	38,3	34,7	%	المؤشر 1.2.1.1 : النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية	الهدف 2.1.1 : تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرق المرقمة

- البرنامج الفرعي 2: صيانة شبكة الطرق المرقمة والمسالك الريفية

الهدف 1.2.1: المحافظة على نوعية و جودة شبكة الطرق

تقديم الهدف : المحافظة على نوعية و جودة شبكة الطرق ،

مرجع الهدف : المخطط و إستراتيجية القطاع

مبررات اعتماد المؤشرات : من أجل المحافظة على الشبكة الطرقية و شبكة المسالك الريفية تم اعتماد مؤشرين يضيفان حالة

هيكل الطرق و الجسور حتى تتمكن الإدارة من تحديد أولويات الصيانة.

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الأهداف
2020	2019	2018		2016	2015	2014			
72,2	69,0	65,7	62,4	59,1	54,6	51,1	%	المؤشر 1.1.2.1 : مؤشر جودة شبكة الطرق المرقمة	
-	-	17,85	16,93	16,05	-	-	%	المؤشر 2.1.2.1 : مؤشر جودة الجسور	

2-2 أنشطة البرنامج

الوحدة: ألف دينار

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2018	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الأهداف
20 500	-مواصلة الدراسات بالنسبة للطريق السيارة بوسالم الحدود الجزائرية و مواصلة تحرير الحوزة العقارية للمشاريع الجارية -اتمام الأشغال الطبوغرافية المختلفة للطريق السيارة ECOSO -الإنتلاق في أشغال الطريق السيارة تونس – جلمة (الجزء الأول)	55,0	%	المؤشر 1.1.1.1 : النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرق السيارة	
-	• مواصلة انجاز المشاريع الكبرى منها محول بتونس يضم منشأتين DT ربط محمد الخامس LNS بشارع ضفاف البحيرة بجهة القرش الأكبر نهج غانا، محول اكس - المخرج الغربي، محول اكس 20- اكس 2، محول اكس 20 - اكس 3، انجاز تمديد الطريق X20 بين ط ج 31 - المخرج الغربي بطول 15 كلم (مقطع 2)، محول اكس 2 ط و 9 بتونس، و تهيئة و مواصلة الطريق اكس 4 إلى اكس 20، المرفأ المالي برواد : مضاعفة ط م 533، ربط ايكس - ط و 10 قرب ديوان المواني الجوية والبرية، • الانطلاق في توسيع المدخل الجنوبي إلى 3*2 مسالك و تخفيف الإزدحام بالمخرج الجنوبي للعاصمة و الرابطة بين البلديات الشمالية : ط و 1 - زاد 4 على طول 3 كلم و توسيع و تدعيم و تصريف	16,3	%	المؤشر 2.1.1.1 : الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الإستغلال	الهدف 1.1.1 : تنمية وتطوير الطرق والطرق السيارة على الصعيد الوطني والمغربي

الوحدة: ألف دينار

(يتبع)

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2018	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الأهداف
499 550	<p>مياه الأمطار ط ج 31 بين حدود ولاية تونس و ط و 8 (ن ك 4 - 10,9)</p> <ul style="list-style-type: none"> • مواصلة انجاز مضاعفة ط ج 27 توكي نابل، مضاعفة ط و 5 د منعرج الكاف - ط و 5- ط و 17، اتمام مضاعفة ط و 1 طينة المحرس، ، منعرج ط ج 92 المنستير، مضاعفة ط م 814-812 عبر ط م 844 بسوسة، مضاعفة ط و 12 بين سوسة و القيروان، ط و 4 زغوان سليانة ، ط ج 133 زغوان • مواصلة انجاز أشغال منعرج تالة بولاية القصيرين • الانطلاق في انجاز 4 محولات على القاصة كلم 4 بصفاقس و القسط الأول من ربط شمال -جنوب مدينة صفاقس • الانطلاق في مضاعفة ط ج 27 نابل – قرية • الانطلاق في مضاعفة ط ج 117 الطريق الرومانية بمدنين • الانطلاق في ربط تطاوين بالطريق السيارة أ1 • تهيئة 719 كلم ب22 ولاية برنامج سنني 2014 و 2016 • الانطلاق في تهيئة طرقات بمدنين و قبلي بطول 79 كلم • تدعيم 625 كلم بتمويل FADES-4 • تدعيم الطرقات المرقمة برنامج 2017 	16,3	%	<p>مؤشر 2.1.1.1 الجدوى الاقتصادية و الإجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الإستغلال</p>	<p>الهدف 2.1.1 : تنمية وتطوير الطرقات والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغربي</p>
	<ul style="list-style-type: none"> • مواصلة إنجاز 2 جسر جندوبة و قفصة • مواصلة إنجاز 12 جسرا برنامج 2014 و 9 جسر برنامج 2016 • الإنطلاق في انجاز 14 جسرا برنامج 2018 • الإنطلاق في بناء منشأة فنية على الطريق الجهوية 128 لربط مدينة قريص • مواصلة انجاز سد الثغرات ل14 كلم و سد الثغرات ل201 كلم من الطرقات المرقمة • الإنطلاق في أشغال سد الثغرات ل20 كلم من الطريق الوطنية 19 بتطاوين 				

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2018	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	الأهداف
127 850	<ul style="list-style-type: none"> • مواصلة أشغال تهيئة 750 كم – 22 ولاية برنامج انطلقت في أكتوبر 2015 • مواصلة أشغال تهيئة 630 كلم من المسالك الريفية برنامج 2016 و كذلك البرنامج الخاص بـ 14 ولاية ذات أولوية بطول 309 كلم • الإنطلاق في تهيئة 151,7 كلم – 6 ولايات برنامج 2018 • الإنطلاق في تعبيد 173,1 كلم من المسالك الريفية برنامج 2018 	43,8	%	المؤشر 1.3.2.1 : النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية	الهدف 2.1.1 : تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة
249 850	<ul style="list-style-type: none"> تم برمجة القيام بالصيانة الإعتيادية بكلفة 30,470 م د على العنوان الأول و الصيانة الدورية لشبكة الطرقات بكلفة 90 م د كما تم تخصيص 25,5 م د لفائدة البرنامج التحفيزي لصيانة الطرقات و 8 م د لصيانة مرافق البطاحات بجزيرة • مواصلة انجاز المعابر المائية بالمسالك الريفية وبرنامج 2017 لصيانة المسالك الريفية • تم برمجة القيام بالصيانة الإعتيادية بكلفة 11,980 م د على العنوان الأول و الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية 52 مسلك بطول 341,6 كلم بكلفة 45 م د • مواصلة معالجة أضرار الفيضانات والإنزلاقات، تهيئة السلامة المرورية ببعض المقاطع كالطريق الوطنية 1 بين تونس و بن عروس و الوطنية 4 و 12 بسليانة و كذلك الإنارة بالطاقة الشمسية و معالجة النقاط السوداء بالطريق الوطنية 14 بصفاقس 	65,7	%	المؤشر 1.1.2.1 : مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة	الهدف 1.2.1 : المحافظة على نوعية و جودة شبكة الطرقات
	<ul style="list-style-type: none"> • تم برمجة القيام بالصيانة الإعتيادية للجسور بكلفة 3,300 م د على العنوان الأول و الصيانة الدورية بكلفة 15 م د على العنوان الثاني 	17,85	%	المؤشر 2.1.2.1 : مؤشر جودة الجسور	

3- نفقات البرنامج:

1-3 ميزانية البرنامج

1.1.3 تقديم ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة

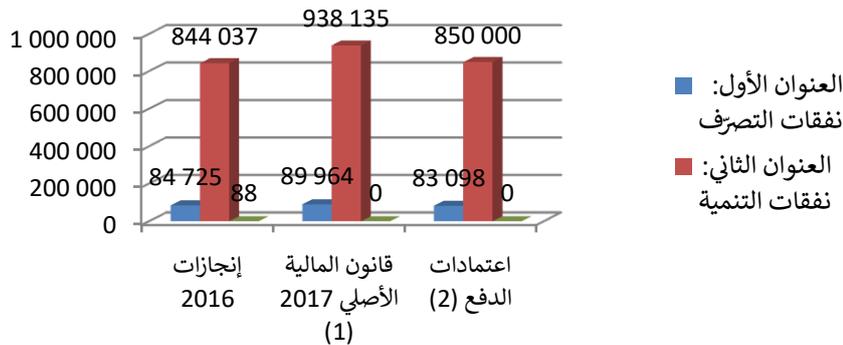
جدول عدد 1:

تطور إعتمادات برنامج البنية التحتية للطرق

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور (2018-2017)	تقديرات 2018		قانون المالية 2017	إنجازات 2016	طبيعة النفقة	
	المبلغ	اعتمادات الدفع				اعتمادات التعهد
(النسبة %)	(2)-(3)	(3)	(2)	(1)		
(2)/(2)-(3)	(2)-(3)	(3)	(2)	(1)		
-8%	-6 866	83 098	83 098	89 964	84 725	العنوان الأول: نفقات التصرف
-7	-3 024	39 908	39 908	42 932	38 099	التأجير العمومي
-8	-3 842	43 190	43 190	47 032	46 627	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
-9%	-88 135	850 000	1 841 429	938 135	844 037	العنوان الثاني: نفقات التنمية
-9%	-82 135	850 000	1 841 429	932 135	843 437	الاستثمارات المباشرة
-13	-82 135	550 000	860 290	632 135	593 096	على الموارد العامة للميزانية
0	0	300 000	970 936	300 000	250 341	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-100%	-6 000	0	0	6 000	600	التمويل العمومي
-100	-6 000	0	6 000	6 000	600	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	88	صناديق الخزينة
-9%	-95 001	933 098	1 924 527	1 028 099	928 850	مجموع البرنامج*

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.



بلغت إعمادات الدفع للبرنامج الأول "البنية التحتية للطرق" لسنة 2018 قيمة 933 098 أد وهي موزعة بين نفقات التصرف بنسبة 10% ونفقات التنمية بنسبة 90% (التمويل العمومي بنسبة 0%).

نلاحظ تسجيل انخفاض في ميزانية البرنامج بنسبة 9% و ذلك مقارنة بقانون المالية لسنة 2017 (1 028 099 أد)، وهي موزعة كالتالي:

- الإعتمادات المخصصة للتأجير العمومي : انخفاض بنسبة 7 %
- الإعتمادات المخصصة لوسائل المصالح : انخفاض بنسبة 8 %
- إعتمادات الإستثمارات المباشرة : سجلت انخفاض بنسبة 9 %
- الإعتمادات المخصصة لصناديق الخزينة: لم يتم رصد أي إعتمادات

2.1.3 تقديم ميزانية البرنامج حسب البرامج الفرعية

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية برنامج البنية التحتية للطرق لسنة 2018

حسب البرامج الفرعية (إعتمادات الدفع)

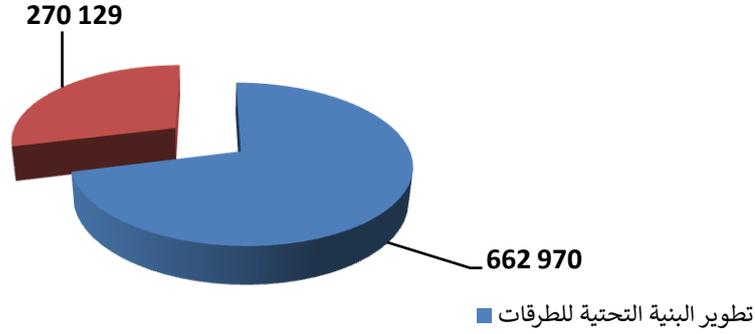
الوحدة: ألف دينار

المجموع	البرنامج فرعي 2: "صيانة شبكة الطرق المرقمة والمسالك الريفية"	البرنامج فرعي 1: "تطوير البنية التي تحتية للطرق"	البرامج أصناف النفقات
83 098	68 029	15 070	نفقات التصرف
39 908	25 472	14 437	التأجير العمومي
43 190	42 557	633	وسائل المصالح
0	0	0	التدخل العمومي
850 000	202 100	647 900	نفقات التنمية
850 000	202 100	647 900	الإستثمارات المباشرة
550 000	194 500	355 500	على موارد الميزانية
300 000	7 600	292 400	على القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	على موارد الميزانية
0	0	0	على القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	صناديق الخزينة
933 098	270 129	662 970	مجموع البرنامج *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

رسم بياني
اعتمادات الدفع

الوحدة : ألف دينار



تحليل للإعتمادات التي تم رصدها :

تمثل الإعتمادات المرصودة للبرنامج الفرعي 1 "تطوير البنية التحتية للطرق" نسبة 70% من جملة اعتمادات البرنامج ويفسر ذلك بحجم اعتمادات نفقات التنمية المقدرة بـ 647 900 أد والتي تمثل 97% من جملة إعتمادات البرنامج الفرعي 1 (662 970 أد) وهي موظفة بالأساس لانجاز مشاريع الجسور و الطرق المذكورة بالأنشطة أعلاه.

أما الإعتمادات المرصودة للبرنامج الفرعي 2 "صيانة شبكة الطرق المرقمة والمسالك الريفية" فتمثل نسبة 30% من جملة اعتمادات البرنامج الأول أما حجم اعتمادات نفقات التنمية المقدرة بـ 202 100 أد فتمثل 72% من جملة إعتمادات البرنامج الفرعي 2 (279 100 أد) وهذا يوضح الأهمية التي أصبحت تحضى بها ال صيانة الدورية لشبكة الطرق المرقمة والمسالك الريفية من حيث رصد الاعتمادات.

2-3 اطار النفقات متوسط المدى 2018-2020

1.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج :

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى الجملي للبرنامج
التوزيع حسب طبيعة النفقة

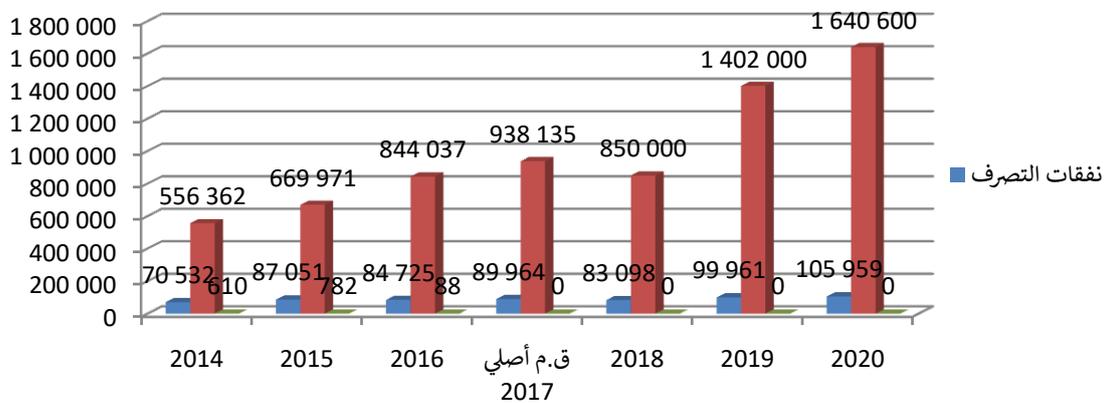
الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م 2017	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
105 959	99 961	83 098	89 964	84 725	87 051	70 532	نفقات التصرف
54 554	51 466	39 908	42 932	38 099	34 858	33 680	التأجير العمومي
51 405	48 495	43 190	47 032	46 627	52 193	36 852	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
1 640 600	1 402 000	850 000	938 135	844 037	669 971	556 362	نفقات التنمية
1 640 600	1 402 000	850 000	932 135	843 437	669 952	556 296	الاستثمارات المباشرة
751 850	726 000	550 000	632 135	593 096	517 992	454 901	على الموارد العامة للميزانية
888 750	676 000	300 000	300 000	250 341	151 960	101 395	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	6 000	600	19	66	التمويل العمومي
0	0	0	6 000	600	19	66	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	88	782	610	صناديق الخزينة
1 746 559	1 501 961	933 098	1 028 099	928 850	757 804	627 503	مجموع البرنامج *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني
اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار



تحليل للاعتمادات التي تم رصدها :

قدرت إعتمادات الدفع للبرنامج 1 " البنية التحتية للطرق " لسنة 2018 بـ 933 098 أدولس لسنة 2019 بـ 1501 961 ألف دينار أما سنة 2020 فستبلغ 1 746 559 ألف دينار. و بالتالي تقديرات ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018 تسجل ارتفاعا بنسبة (61 % +) أما ميزانية 2020 فستسجل ارتفاعا بـ (16 % -) مقارنة بتقديرات السنة التي قبلها.

إطار نفقات متوسط المدى للبرنامج 1 " البنية التحتية للطرق "
 التوزيع حسب البرامج الفرعية

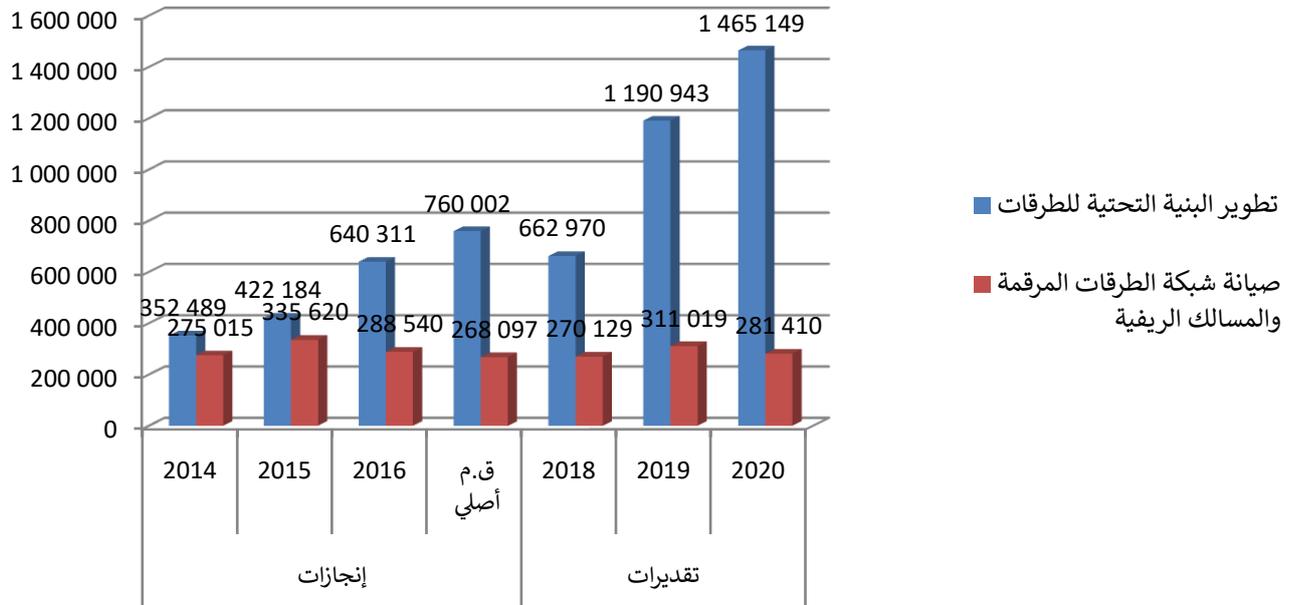
الوحدة : ألف دينار

تقديرات			ق.م	إنجازات			نفقات البرامج الفرعية
2020	2019	2018		2017	2016	2015	
1 465 149	1 190 943	662 970	760 002	640 311	422 184	352 489	تطوير البنية التحتية للطرق
281 410	311 019	270 129	268 097	288 540	335 620	275 015	صيانة شبكة الطرق المرقمة والمسالك الريفية
1 746 559	1 501 961	933 098	1 028 099	928 850	757 804	627 503	المجموع *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني
 اعتمادات الدفع

الوحدة : ألف دينار



2.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرامج الفرعية :

البرنامج الفرعي

1 " تطوير البنية التحتية للطرق "

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م 2017	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
19 549	18 443	15 070	15 567	12 495	11 283	10 649	نفقات التصرف
18 838	17 772	14 437	15 158	12 289	11 069	10 649	التأجير العمومي
711	671	633	409	206	214		وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
1 445 600	1 172 500	647 900	744 435	627 727	410 119	341 230	نفقات التنمية
1 445 600	1 172 500	647 900	738 435	627 127	410 100	341 164	الاستثمارات المباشرة
558 850	505 500	355 500	446 035	388 035	269 835	241 326	على الموارد العامة للميزانية
886 750	667 000	292 400	292 400	239 092	140 265	99 838	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	6 000	600	19	66	التمويل العمومي
0	0	0	6 000	600	19	66	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	88	782	610	صناديق الخزينة
1 465 149	1 190 943	662 970	760 002	640 311	422 184	352 489	الميزانية *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تحليل للاعتمادات التي تم رصدها :

قدرت إعتمادات الدفع للبرنامج الفرعي 1 " تطوير البنية التحتية للطرق " لسنة 2018 بـ 662 970 أ د و لسنة 2019 بـ 1190 943 ألف دينار أما سنة 2020 فستبلغ 1465 149 ألف دينار. و بالتالي تقديرات ميزانية البرنامج الفرعي لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018 تسجل ارتفاعا بنسبة 79% أما ميزانية 2020 فستسجل ارتفاعا بـ 23% مقارنة بتقديرات سنة 2019. و ذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار نسق انجاز المشاريع التي انطلقت سنة 2016 و 2017 و المشاريع ذات الكلفة المرتفعة التي ستنتقل خلال 2018 و 2019 و تتمثل في :

- مواصلة المشاريع التالية:

- ✓ محول الطريق اكس - المخرج الغربي ومحولات الطريق اكس 20 - و اكس 2 و اكس 3 ، محول اكس - ط م 539 الزهور
- ✓ مواصلة X20 بين ط ج 31 - المخرج الغربي بطول 15 كلم : 2*2 مسالك (مقطع 2) و تهيئة ومواصلة الطريق اكس 4 إلى اكس 20 بتونس و ربط اكس - ط و 10 قرب ديوان المواني الجوية والبرية = 3 كلم ب 22 x مسالك مع محولين
- ✓ مضاعفة ط م 533 المؤدية إلى المرفأ المالي برواد
- ✓ مضاعفة ط و 12 بين سوسة و القيروان،
- ✓ مضاعفة ط و 4 بين زغوان و سليانة ،
- ✓ مضاعفة ط ج 133 بزغوان،

- ✓ تهيئة 718,9 كلم من الطرقات المرقمة بـ22 ولاية،
- ✓ تدعيم 625 كلم من الطرقات المرقمة بـ19 ولاية ،
- ✓ بناء 23 جسرا بـ20 ولاية،
- ✓ انجاز 1685 كلم من المسالك الريفية
- ✓ اتمام سد الثغرات لـ 144 كلم من الطرقات المرقمة و انجاز سد الثغرات لـ 201 كلم من الطرقات المرقمة و تطوير الطريق الوطنية 19 بتطاوين بطول 20 كلم ن ك 118,650 - 138,650
- ✓ طرقات تونس الكبرى برنامج 2017: توسيع المدخل الجنوبي إلى 2*3 مسالك و تخفيف الإزدحام بالمخرج الجنوبي للعاصمة بتمويل البنك الأوروبي للاستثمار تعصير الطرقات 2 (BEI-MR2)
- ✓ طرقات مهيكلية بالمدن برنامج 2017 يحتوي على عدة مشاريع وهي: إقامة 8 منشآت فنية على مفترقات الطريق الحزامية كلم 4 و المدخل الشمالي ال جنوبى لمدينة صفاقس بطول 28 كلم و مضاعفة ط ج 27 نابل قليبية بطول 60 كلم و منحرج جرجيس بطول 20,8 كلم بتمويل البنك الأوروبي للاستثمار تعصير الطرقات 2 (BEI-MR2)

جملة مشاريع الجديدة المقترحة بميزانية سنة 2018:

- ✓ الرابطة بين البلديات الشمالية : ط و 1 - زاد 4 على طول و توسيع و تدعيم و تصريف مياه الأمطار ط ج 31 بين حدود ولاية تونس و ط و 8 كلم
- ✓ قنطرة بنزرت (المراحل الاجرائية لطلبات العروض)
- ✓ مضاعفة الطريق الرومانية الجهوية 117 ن ك 21 - 28,5 بمدنين
- ✓ بناء منشأة فنية على الطريق الجهوية 128 لربط مدينة قريص
- ✓ وصلة تطاوين الطريق السيارة 1أ
- ✓ تهيئة الطرقات المرقمة بمدنين و قبلي بطول 79 كلم،
- ✓ تهيئة 151,7 كلم من المسالك الريفية و تعبيد 173,1 كلم من المسالك الريفية ،
- ✓ بناء 14 جسرا ،
- ✓ الطريق السيارة تونس جملة الجزء الأول

المشاريع المقترحة بميزانيتي سنتي 2019 و 2020:

- ✓ تهييب 800 كلم من المسالك الريفية
- ✓ تهيئة 520 كلم من الطرقات المرقمة
- ✓ بناء 19 جسرا
- ✓ تدعيم 500 كلم من الطرقات المرقمة
- ✓ تهيئة الطرقات بمدخل المدن
- ✓ طرقات تونس الكبرى 3 مشاريع
- ✓ طرقات مهيكلية بالمدن 4 مشروعا
- ✓ الطرقات العرضية : مضاعفة ط و 13 (جزء أول)

البرنامج الفرعي 2

"صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية"

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2017	2016	2015	
86 410	81 519	68 029	74 397	72 230	75 767	59 882	نفقات التصرف
35 717	33 695	25 472	27 774	25 810	23 789	23 030	التأجير العمومي
50 693	47 824	42 557	46 623	46 420	51 979	36 852	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
195 000	229 500	202 100	193 700	216 310	259 853	215 132	نفقات التنمية
195 000	229 500	202 100	193 700	216 310	259 853	215 132	الاستثمارات المباشرة
193 000	220 500	194 500	186 100	205 061	248 157	213 575	على الموارد العامة للميزانية
2 000	9 000	7 600	7 600	11 249	11 696	1 557	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
281 410	311 019	270 129	268 097	288 540	335 620	275 015	الميزانية *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تحليل للاعتمادات التي تم رصدها:

قدرت إعتمادات الدفع للبرنامج الفرعي 2 "صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية" لسنة 2018 بـ 270 129 أذ
ولسنة 2019 بـ 311 019 ألف دينار أما سنة 2020 فستبلغ 281 410 ألف دينار.

تجدر الإشارة إلى تسجيل ارتفاعا في تقديرات ميزانية البرنامج الفرعي للسنة 2019 بنسبة 11 % أما ميزانية 2020 فستسجل
انخفاضا بـ 10% مقارنة بتقديرات سنة 2019.

بالنسبة لنفقات التصرف فقد سجلت ارتفاعا سنويا بـ 6% أما نفقات التنمية فتسجل ارتفاعا بـ 13,6% سنة 2019 ثم
انخفاضا بـ 15 % سنة 2020 وذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار إصلاح أضرار الفيضانات و الإنزلاقات و تهيئة السلامة المرورية
للطريق الوطنية 1 ببنعروس و الطريق الوطنية 14 بصفاقس حيث نأمل أن تنتهي هذه المشاريع خلال 2018، و تجدر الملاحظة أنه تم
الحفاظ على نفس نسق الاعتمادات المخصصة للصيانة الدورية للطرق والجسور والمسالك الريفية.

البرنامج 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي

1 - تقديم البرنامج وإستراتيجيته:



المؤشرات	الأهداف	رئيس البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> المؤشر 1.1.1.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي المؤشر 2.1.1.2: النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية 	<p>الهدف 1.1.2:</p> <p>التحكم في مياه السيول المتأتية من الأحواض الساكنة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة.</p>	<p>السيد نجيب بن شيخة مدير المياه العمرانية</p> <p>الميزانية:</p> <p>اعتمادات الدفع بحساب ألف دينار</p>
<ul style="list-style-type: none"> المؤشر 1.1.2.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري المؤشر 2.1.2.2: مستوى الأداء الفني للمشاريع المنجزة 	<p>الهدف 1.2.2:</p> <p>حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف وإحكام إنجاز المنشآت المينائية.</p>	<p>المبلغ: 70 632</p> <p>النسبة: 4,4 %</p> <p>نفقات التصرف: 3 732</p> <p>نفقات التنمية: 66 900</p> <p>صناديق الخزينة: 0</p>

1-1 استراتيجية البرنامج

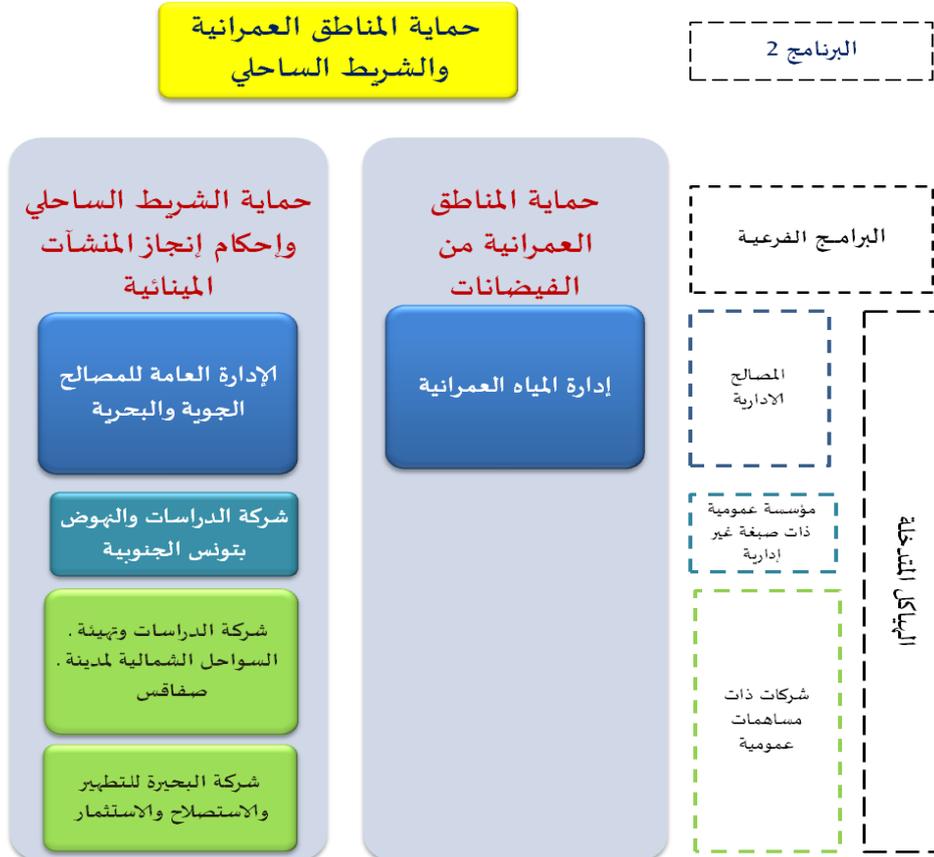
تتمثل إستراتيجية مجال حماية المناطق العمرانية و الشريط الساحلي أساسا في ما يلي:

- حماية المناطق العمرانية من الفيضانات و التي تركز أساسا على تنفيذ مخطط استراتيجي يتمثل في :
 - إعداد برنامج سنوي لإنجاز مشاريع الحماية من الفيضانات إلى غاية 2020 و ذلك بغرض إتمام تنفيذ المشاريع المبرمجة بالدراسة الإستراتيجية المنجزة للوسط و الجنوب التونسي إضافة إلى المشاريع التي يتم إنجازها بالمناطق ذات الأولوية و التي هي عرضة أكثر من غيرها لخطر الفيضانات،
 - العمل على تحيين هذه الدراسة إلى غاية سنة 2050 بهدف التوصل إلى حماية كامل مناطق تراب الجمهورية لفترة تواتر لا تقل عن 20 سنة،
 - تعهد جميع منشآت الحماية المنجزة بالتنظيف و الصيانة و ذلك بصفة دورية.
- حماية الشريط الساحلي و إحكام إنجاز المنشآت المينائية و تركز أساسا على:
 - مراجعة حدود الملك العمومي البحري و تجسيدها على أرض الواقع و ذلك باستعمال آليات عملية خلال الفترة الممتدة بين 2016 و 2021،
 - إنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري للمواقع ذات الأولوية،
 - متابعة تنفيذ المشاريع المينائية.

2-1 خارطة البرنامج

الهيكل المتدخلة في برنامج 2

"حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي"



3-1 البرامج الفرعية

يحتوي البرنامج 2 على برنامجين فرعيين وهي:

البرنامج الفرعي 1: حماية المناطق العمرانية من الفيضانات:

يعنى هذا البرنامج الفرعي على التدخل لحماية المدن من خطر الفيضانات و الحرص على الحفاظ على الأرواح البشرية والممتلكات والبنية الأساسية ويتم ذلك من خلال القيام بالأنشطة التالية:

- إعداد الدراسات لحماية المدن والتجمعات السكنية من الفيضانات،
- إنجاز مشاريع حماية المدن والتجمعات السكنية من الفيضانات،
- جهر وتنظيف قنوات الحماية من الفيضانات ومجري المياه والأودية ذات الصلة،
- صيانة وتدعيم منشآت الحماية من الفيضانات.

البرنامج الفرعي 2: حماية الشريط الساحلي واحكام إنجاز المنشآت المينائية:

يعنى هذا البرنامج الفرعي على القيام بالتدخلات اللازمة لحماية المنشآت البحرية و المناطق الساحلية الأكثر تعرضا للانجراف البحري و دعم و صيانة البنية الأساسية الساحلية والمينائية ويتم ذلك من خلال القيام بالأنشطة التالية:

1. عمليات تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري و القيام بعمليات تجزئة الأملاك المحاذية له،
2. متابعة رفع المخالفات المرتكبة على الملك العمومي البحري وارتفاقاته بالتنسيق مع الإدارات الجهوية الساحلية،
3. القيام بالدراسات اللازمة لصيانة الهياكل و المنشآت البحرية و المينائية و لحماية المناطق و المنشآت المهدة بالانجراف البحري،
4. تنفيذ أشغال الحماية اللازمة و تهيئة وترميم الموانئ البحرية.

2 - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

تتمثل أهداف البرنامج 2 " حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي " وفقا للمحاور الإستراتيجية والأولويات للبرنامج

فيما يلي:

- الهدف 1.1.2: التحكم في مياه السيول المتأتية من الأحواض الساكنة على مشارف المدن والتجمعات السكنية و ضمان وظيفية المنشآت المنجزة
- الهدف 1.2.2: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

البرنامج الفرعي 1: حماية المناطق العمرانية من الفيضانات

الهدف 1-1-2: التحكم في مياه السيول المتأتية من الأحواض الساكنة على مشارف المدن والتجمعات السكنية

و ضمان وظيفية المنشآت المنجزة

👉 **تقديم الهدف :** وفقا لإستراتيجية البرنامج تقوم إدارة المياه

العمرانية سنويا بإعداد دراسات تمكنها من إنجاز عديد المشاريع بمختلف المدن والتجمعات السكنية المعرضة للفيضانات و ذلك للتخفيف من حدتها و تأثيراتها المحتملة على الأرواح البشرية والممتلكات. و للحفاظ على مردودية المنشآت المنجزة في هذا الإطار و حتى تؤدي وظيفتها على أحسن وجه و دون عوائق، تقوم الإدارة بإعداد برامج لصيانة وتعهد هذه المنشآت مع تحديد نوعية التدخل الواجب القيام به.

👉 **مرجع الهدف :** حماية المناطق العمرانية من الفيضانات.

👉 **ممرات اعتماد المؤشرات :**

من أهم الأنشطة التي تقوم بها إدارة المياه العمرانية هي إنجاز مشاريع لحماية المدن من الفيضانات و تنظيف وجهر المنشآت ذات الصلة. و لتقييم هذه الإنجازات يقع احتساب عدد هذه المشاريع سنويا و بالتالي طول المنشآت التي يستوجب جهرها و تنظيفها أخذا بعين الاعتبار طول المنشآت المنجزة.

👉 **تحليل المؤشر :**

تقديرات			توقعات 2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014			
100	99	98	97	91	88	82	%	المؤشر 1.1.1.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي	الهدف 1.1.2: التحكم في مياه السيول المتأتية من الأحواض الساكنة على مشارف المدن والتجمعات السكنية و ضمان وظيفية المنشآت المنجزة
99	79	94	88	83	87	85	%	المؤشر 2.1.1.2: النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية	

- البرنامج الفرعي 2: حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

الهدف 1-2-2: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

👉 **تقديم الهدف :**

1. القيام بعملية تحديد و إعادة تحديد الملك العمومي البحري وذلك للمحافظة عليه.
2. حماية المنشآت و المناطق الساحلية الأكثر تعرضا للانجراف البحري وذلك ببرمجة عدة مشاريع سنويا للحد من ظاهرة الانجراف البحري ودعم وصيانة البنية الأساسية الساحلية.
3. إنجاز المنشآت المينائية بالنجاعة اللازمة.

👉 **مرجع الهدف :** حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية.

👉 **ممرات اعتماد المؤشرات :** إعلام أصحاب القرار بطول الشريط الساحلي الذي هو بصدد إعادة التحديد وذلك

لتحسين عمليات التدخل مستقبلا حتى نضمن مسح شامل لكل المناطق

تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الهدف
2020	2019	2018		2017	2016	2015			
100	81.2	62.4	5.75	3.1	0.45	-	%	المؤشر 1.1.2.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري	الهدف 1.2.2 : حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري و تطوير إنجاز المنشآت المينائية
70	65	60	50	-	-	-	%	المؤشر 2.1.2.2: مستوى الأداء الفني للمشاريع المنجزة	

2-2 أنشطة البرنامج

الوحدة: ألف دينار

الإعتمادات التقديرية	الأنشطة	تقديرات 2018	المؤشرات	الأهداف
7.41 أ.د.	- إعداد دراسات لحماية المناطق العمرانية من الفيضانات - إنجاز أشغال لحماية المناطق العمرانية من الفيضانات	99 %	المؤشر 1.1.1.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي	الهدف 1.1.2: التحكم في مياه السيول المتأتية من الأحواض الساكنة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة
8 000 أ.د.	- إنجاز أشغال لصيانة منشآت حماية المناطق العمرانية من الفيضانات عبر صفقات إطارية وعن طريق الوسائل الخاصة للإدارة	94 %	المؤشر 2.1.1.2: النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية	
1002 + 8000 = 19002 أ.د.	- تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري - صيانة و bornage الملك العمومي البحري - تعديل حدود الملك الخاص - مسح الملك العمومي البحري - إعداد دراسات لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري - إنجاز مشاريع لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري	62.4 %	المؤشر 1.1.2.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي	الهدف 1.2.2 : حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف وإحكام إنجاز المنشآت المينائية
100 أ.د.	- إعداد دراسات لبناء و تهيئة وإعادة تهيئة و إصلاح الموانئ البحرية - إنجاز أشغال لبناء و تهيئة وإعادة تهيئة و إصلاح وحماية الموانئ البحرية	60 %	المؤشر 2.1.2.2: مستوى الأداء الفني للمشاريع المنجزة	

3- نفقات البرنامج:

1-3 ميزانية البرنامج

1.1.3 تقديم ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة

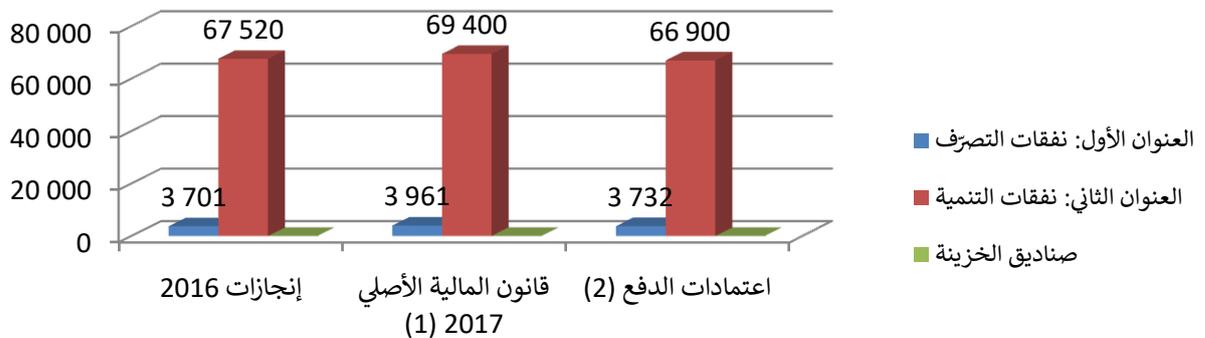
جدول عدد 1:

تطور إعتمادات برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور (2018-2017)		تقديرات 2018		قانون المالية	إنجازات	طبيعة النفقة
النسبة (%)	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	2017	2016	
(1)/(1)-(2)	(1)-(2)	(2)		(1)		
-6%	-229	3 732	3 732	3 961	3 701	العنوان الأول: نفقات التصرف
-11%	-261	2 163	2 163	2 424	2 288	التأجير العمومي
2%	33	1 569	1 569	1 537	1 413	وسائل المصالح
-	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
-4%	-2 500	66 900	55 450	69 400	67 520	العنوان الثاني: نفقات التنمية
-3%	-2 000	65 100	53 150	67 100	65 640	الاستثمارات المباشرة
18%	7 000	45 100	53 150	38 100	41 800	على الموارد العامة للميزانية
-31%	-9 000	20 000	0	29 000	23 840	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-22%	-500	1 800	2 300	2 300	1 880	التمويل العمومي
-22%	-500	1 800	2 300	2 300	1 880	على الموارد العامة للميزانية
-	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
-4%	-2 729	70 632	59 182	73 361	71 221	مجموع البرنامج*

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.



سجلت اعتمادات الدفع نقص ب 4% مقارنة بسنة 2017 و يرجع هذا بالأساس إلى نقص اعتمادات الدفع على القروض الخارجية والتي تخص مشروع حماية تونس الكبرى من الفيضانات -منطقة تونس الغربية الذي يشهد بدوره صعوبات في إنجاز ناتجة أساسا عن عدم التمكن من تحرير حوزة المشروع نظرا لتواجد شبكات المستلزمين العموميين.

2.1.3 تقديم ميزانية البرنامج حسب البرامج الفرعية

جدول عدد 2:

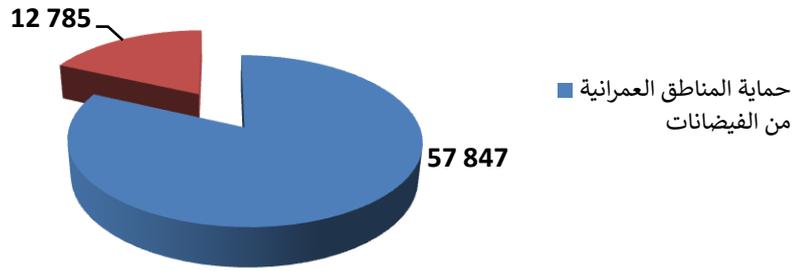
توزيع ميزانية برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

المجموع	البرنامج فرعي 2: " حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية "	البرنامج فرعي 1: " حماية المناطق العمرانية من الفيضانات "	البرامج أصناف النفقات
3 732	1 885	1 847	نفقات التصرف
2 163	836	1 327	التأجير العمومي
1 569	1 049	520	وسائل المصالح
0	0	0	التدخل العمومي
66 900	10 900	56 000	نفقات التنمية
65 100	9 100	56 000	الاستثمارات المباشرة
45 100	9 100	36 000	على موارد الميزانية
20 000	0	20 000	على القروض الخارجية الموظفة
1 800	1 800	0	التمويل العمومي
1 800	1 800	0	على موارد الميزانية
0	0	0	على القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	صناديق الخزينة
70 632	12 785	57 847	المجموع العام *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني
اعتمادات الدفع



الوحدة: ألف دينار

2-3 اطار النفقات متوسط المدى 2018-2020

1.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج :

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى الجملي للبرنامج

التوزيع حسب طبيعة النفقة

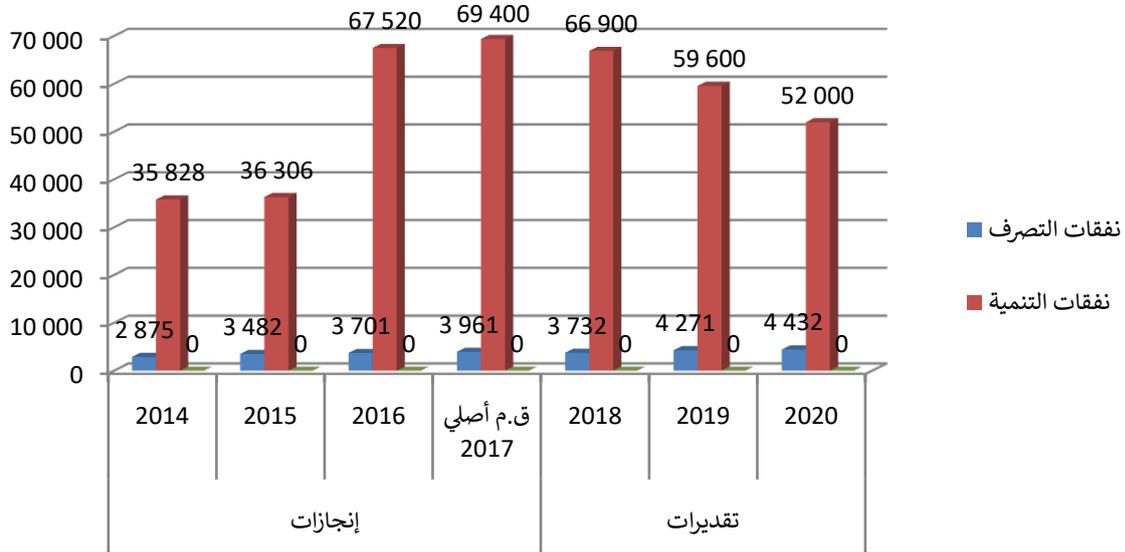
الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م. 2017	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
4 432	4 271	3 732	3 961	3 701	3 482	2 875	نفقات التصرف
2 792	2 671	2 163	2 424	2 288	2 011	1 789	التأجير العمومي
1 640	1 600	1 569	1 537	1 413	1 471	1 086	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
52 000	59 600	66 900	69 400	67 520	36 306	35 828	نفقات التنمية
50 000	57 600	65 100	67 100	65 640	34 426	34 678	الاستثمارات المباشرة
39 000	42 600	45 100	38 100	41 800	28 636	30 580	على الموارد العامة للميزانية
11 000	15 000	20 000	29 000	23 840	5 790	4 098	على موارد القروض الخارجية الموظفة
2 000	2 000	1 800	2 300	1 880	1 880	1 150	التمويل العمومي
2 000	2 000	1 800	2 300	1 880	1 880	1 150	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
56 432	63 871	70 632	73 361	71 221	39 788	38 703	الميزانية*

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني
اعتمادات الدفع

الوحدة : ألف دينار



تحليل للاعتمادات التي تم رصدتها:

تشهد اعتمادات الدفع للثلاث سنوات 2018-2020 انخفاض نظرا لانخفاض اعتمادات البرنامج الفرعي 1 نتيجة توقع انتهاء بعض أقساط مشروع حماية تونس الكبرى من الفيضانات -منطقة تونس الغربية .

إطار نفقات متوسط المدى للبرنامج 2 " حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي "

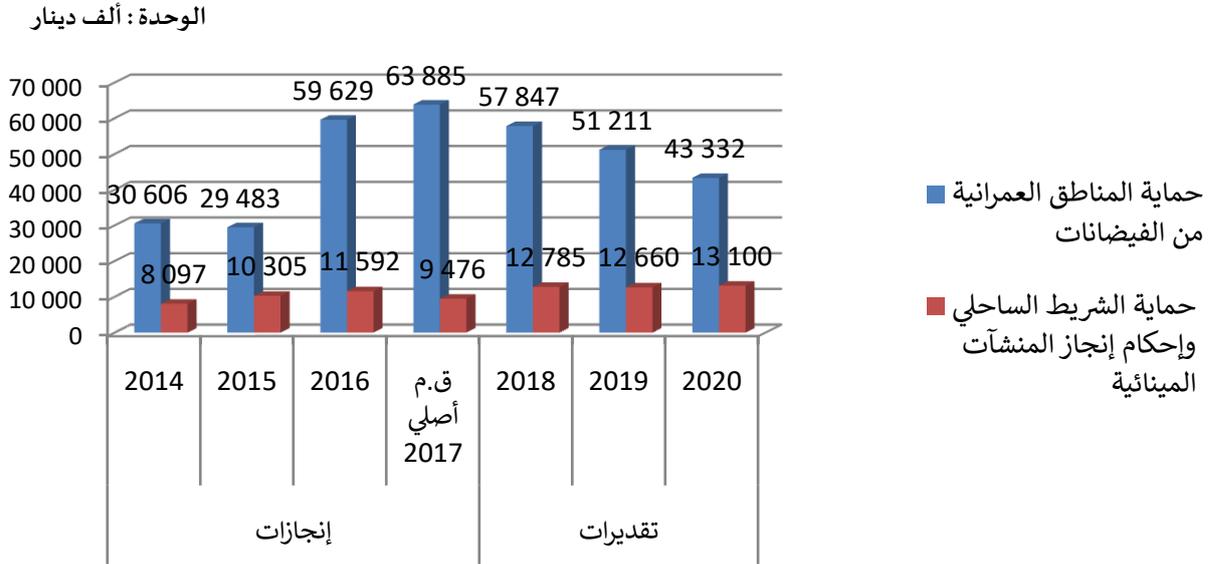
التوزيع حسب البرامج الفرعية

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			ق.م. 2017	إنجازات			نفقات البرامج الفرعية
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
43 332	51 211	57 847	63 885	59 629	29 483	30 606	حماية المناطق العمرانية من الفيضانات
13 100	12 660	12 785	9 476	11 592	10 305	8 097	حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية
56 432	63 871	70 632	73 361	71 221	39 788	38 703	المجموع*

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني
اعتمادات الدفع



2.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرامج الفرعية :

البرنامج الفرعي 1
"حماية المناطق العمرانية من الفيضانات"

الوحدة:ألف دينار

تقديرات			ق.م. 2017	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
2 332	2 211	1 847	1 885	1 789	1 593	1 509	نفقات التصرف
1 772	1 671	1 327	1 392	1 332	1 150	1 051	التأجير العمومي
560	540	520	493	457	443	458	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
41 000	49 000	56 000	62 000	57 840	27 890	29 097	نفقات التنمية
41 000	49 000	56 000	62 000	57 840	27 890	29 097	الاستثمارات المباشرة
30 000	34 000	36 000	33 000	34 000	22 100	24 999	على الموارد العامة للميزانية
11 000	15 000	20 000	29 000	23 840	5 790	4 098	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
43 332	51 211	57 847	63 885	59 629	29 483	30 606	الميزانية*

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تحليل للاعتمادات التي تم رصدها:

قدرت إتمادات الدفع للبرنامج الفرعي 1 " حماية المناطق العمرانية من الفيضانات " لسنة 2018 بـ 57 847 أ.د. وللسنة 2019 فستبلغ 51 211 أ.د. وسنة 2020 فستبلغ 43 332 أ.د. حيث سجلت تقديرات ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 انخفاضا بنسبة (3.71%+) أما ميزانية 2019 فستسجل انخفاضا بـ (9.57%-) مقارنة بتقديرات السنة السابقة. ويعود و ذلك لإنهاء إنجاز جملة من المشاريع المتواصلة.

البرنامج الفرعي 2

"حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية"

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م 2017	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
2 100	2 060	1 885	2 076	1 912	1 889	1 366	نفقات التصرف
1 020	1 000	836	1 032	956	861	738	التأجير العمومي
1 080	1 060	1 049	1 044	956	1 028	628	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
11 000	10 600	10 900	7 400	9 680	8 416	6 731	نفقات التنمية
9 000	8 600	9 100	5 100	7 800	6 536	5 581	الاستثمارات المباشرة
9 000	8 600	9 100	5 100	7 800	6 536	5 581	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
2 000	2 000	1 800	2 300	1 880	1 880	1 150	التمويل العمومي
2 000	2 000	1 800	2 300	1 880	1 880	1 150	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
13 100	12 660	12 785	9 476	11 592	10 305	8 097	الميزانية *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تحليل للاعتمادات التي تم رصدها:

قدرت إتمادات الدفع للبرنامج الفرعي 2 "حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية" لسنة 2018 بـ 12 785 أ.د. أما سنة 2019 فستبلغ 12 660 أ.د. و سنة 2020 فستبلغ 13 100 أ.د. حيث سجلت تقديرات ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 ارتفاعا بنسبة (35%+) أما ميزانية 2019 فستسجل ارتفاعا بـ (1%+) مقارنة بتقديرات السنة السابقة.

البرنامج 3 : التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

1 - تقديم البرنامج وإستراتيجيته:



المؤشرات	الأهداف	رئيس البرنامج
<p>المؤشر 1.1.1.3: نسبة التطابق بين المشاريع المقترحة ضمن مخطط برنامج مختلف دراسات التهيئة الترابية والمشاريع التي وقع الاختيار عليها لانجازها ضمن المخطط الخماسي 2016-2020</p>	<p>الهدف 1.1.3 : العمل على تطابق التخطيط الاقتصادي والتخطيط الترابي</p>	<p>السيد نجيب السنوسي المدير العام للإسكان الميزانية:</p>
<p>المؤشر 1.1.2.3: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وامثلة التهيئة العمرانية</p> <p>المؤشر 2.1.2.3: مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة .</p>	<p>الهدف 1.2.3 : ضمان تخطيط عمراي استراتيجي ومستدام للمدن والتجمعات الريفية والتحكم في التوسعات العمرانية</p>	<p>اعتمادات الدفع بحساب ألف دينار المبلغ: 529 354 النسبة: 33.4 % نفقات التصرف 15 454</p>
<p>المؤشر 1.1.3.3: عدد المساكن الإجتماعية والمساكن الميسرة المنجزة</p> <p>المؤشر 2.1.3.3: النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية</p>	<p>الهدف 1.3.3 : النهوض بالسكن الإجتماعي والميسر والتصدي لظاهرة البناء الفوضوي</p>	<p>نفقات التنمية 433 900 صناديق الخزينة 80 000</p>

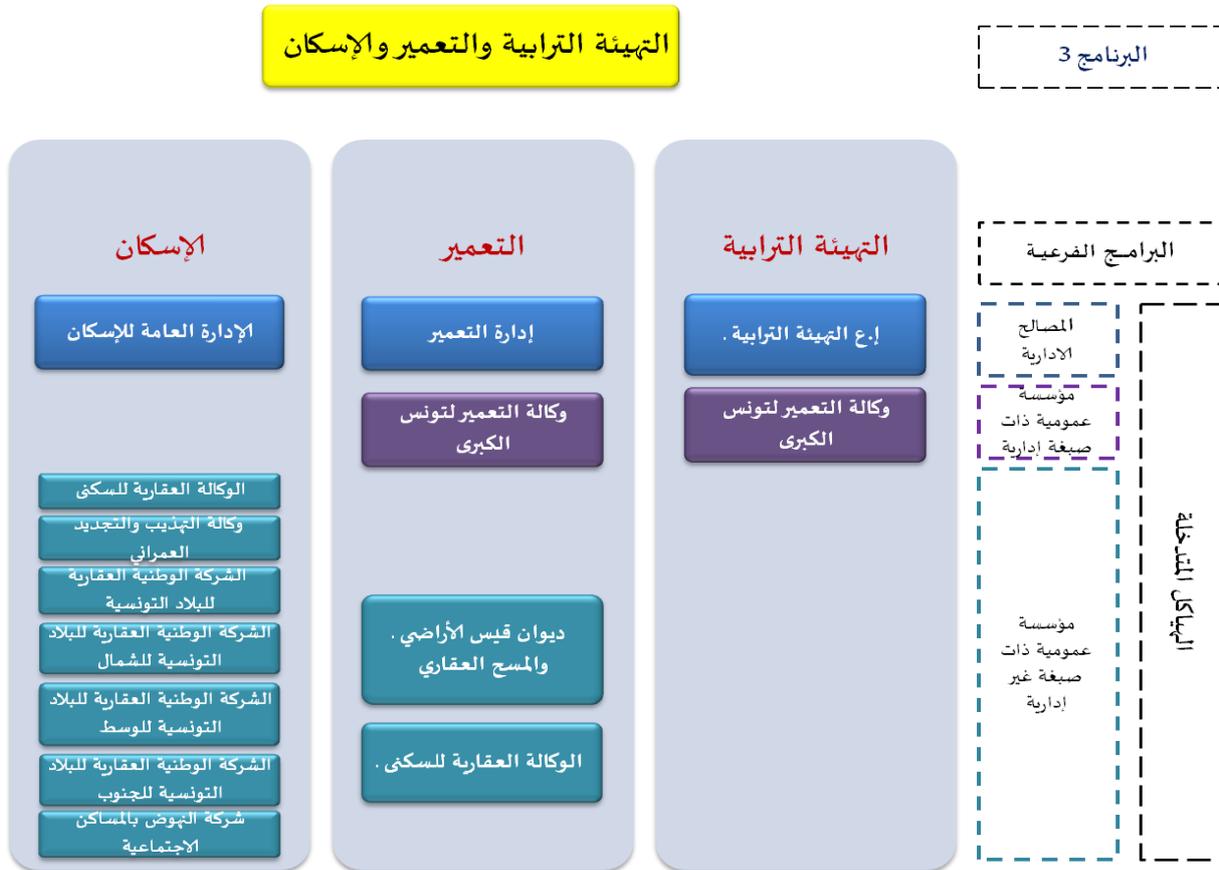
1 1 إستراتيجية البرنامج

- يختص هذا البرنامج برسم سياسة عمومية تضم ثلاثة برامج فرعية التهيئة الترابية والتعمير والإسكان وهي من المحاور الإستراتيجية لمهمة التجهيز والتي تتميز بطابعها الأفقي ونظرتها الشاملة وترابطها الوثيق ببقية القطاعات الحيوية (الأنشطة الاقتصادية والاتصال والنقل، ..)
- وتتمثل استراتيجية هذا البرنامج في إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني بهدف إرساء تنمية مستدامة عادلة ومتوازنة وشاملة بين الجهات وإرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية والنهوض بالسكن الاجتماعي والميسر وتدعيم النسيج الحالي.
- ويهدف هذا البرنامج إلى:
- إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني بهدف إرساء تنمية مستدامة عادلة ومتوازنة وشاملة بين الجهات،
 - إرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية،
 - النهوض بالسكن الاجتماعي وتدعيم النسيج الحالي.

2 1 خارطة البرنامج

الهياكل المتدخلة

في البرنامج 3 " التهيئة الترابية والتعمير والإسكان "



3-1 البرامج الفرعية

يحتوي برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان على ثلاثة برامج فرعية وهي:

البرنامج الفرعي 1: التهيئة الترابية: تتمثل مشمولات التهيئة الترابية في:

- التهيئة الترابية جملة الاختيارات والتوجهات والإجراءات التي يتم ضبطها على المستوى الوطني أو الجهوي لتنظيم استعمال المجال الترابي وضمان التناسق في تركيز المشاريع الكبرى للبنى الأساسية والتجهيزات العمومية والتجمعات السكنية وفق نظرة بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية وإحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني.
- وتتمثل التوجهات الكبرى للهيئة الترابية في:
- تدعيم التنمية الجهوية الشاملة والمتوازنة من أجل تقليص الفوارق بين الجهات وتنويع القاعدة الاقتصادية بها والعمل على استكشاف الفرص التي تتيحها مختلف الجهات والأقطاب الاقتصادية.
- تدعيم اللامركزية من خلال إعادة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي وإعطاء صلاحيات أكبر للجهات والجماعات المحلية.
- تدعيم البنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى بالجهات الداخلية للبلاد.
- دعم الاندماج في الاقتصاد العالمي وفي الفضاء المغاربي والرفع من القدرة التنافسية للتراب الوطني.
- الارتقاء بمراكز الولايات إلى أقطاب عمرانية فاعلة وقادرة على جلب الاستثمارات الوطنية والخارجية والنهوض بالمدن الصغرى والمتوسطة.
- إحكام استغلال الموارد الطبيعية المحدودة قصد تحقيق استدامة التنمية.
- تطوير آليات المتابعة الفنية لاستعمالات المجال الترابي اعتمادا على التقنيات الحديثة في مجال الجغرافيا الرقمية وبنوك المعطيات وتقنيات الاتصال الحديثة وتدعيم البحث العلمي والتكوين في هذا المجال.

البرنامج الفرعي 2: التعمير تتمثل مشمولات هذا البرنامج الفرعي في :

- إقتراح السياسة الوطنية في قطاع التعمير وتقييمها،
- تقييم التشريع الجاري به العمل في ميدان التعمير وتحسينه،
- رصد ومتابعة النمو العمراني وتحليل الظواهر التي تميزه،
- إعداد الدراسات والبحوث الإستراتيجية والدراسات المحورية التي تساهم في النهوض بقطاع التعمير،
- إبداء الرأي في المشاريع العمرانية والدراسات التي لها علاقة بالتعمير والمعمار،
- إعداد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية العمرانية،
- متابعة التمديد العمراني/ متابعة التعمير تركيز المنظومات المعلوماتية الجغرافية لأمثلة التهيئة العمرانية، والمنظومات الجغرافية للمدن....،
- تحيين الإطار التشريعي المنظم للتعمير،
- تغطية المدن بالشبكة الجيوديزية.

البرنامج الفرعي 3: الإسكان

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى النهوض بالسكن الميسر والتصدي لظاهرة البناء الفوضوي من خلال البرامج التالية:

- المساكن الممولة عن طريق صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء: في إطار تحسين مردودية صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء تم إصدار الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 تضمن العديد من الإجراءات التي من شأنها:

- تمويل إقتناء قطعة أرض صالحة للبناء.

- تمويل توسعة أو بناء مسكن.

- تمويل إقتناء مسكن منجز من قبل باعث عقاري مصادق عليه.

يتمتع بالتمويلات التي يقدمها صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء فئات الأجراء التي تم تصنيفهم على النحو التالي:

فئة 1: الأجر الشهري الخام باعتبار كافة المنح يتراوح بين الأجر الأدنى المهني المضمون ومرتين ونصف هذا الأجر.

فئة 2: الأجر الشهري الخام باعتبار كافة المنح يتراوح بين مرتين ونصف الأجر الأدنى المهني المضمون وثلاث مرات ونصف هذا الأجر.

فئة 3: الأجر الشهري الخام باعتبار كافة المنح يتراوح بين ثلاث مرات ونصف الأجر الأدنى المهني المضمون وأربع مرات ونصف مرات هذا الأجر.

- البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي:

طبقا لأحكام الأمر عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت 2012 وعلى جميع النصوص التي نقحته وتمّمته وخاصة الأمر الحكومي عدد 460 لسنة 2015 المؤرخ في 09 جوان 2015، يهدف البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي إلى توفير سكن لائق للفئات الاجتماعية ذوي الدخل المحدود وذلك من خلال:

- إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها، وتنتفع بهذا البرنامج الفئات الاجتماعية التي تشغل مسكنا بدائيا ولا تملك محلا قابلا للسكنى.

- بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم، وتنتفع بهذا البرنامج العائلات التي لا تملك عقارا معدّا للسكنى ولا يفوق دخلها العائلي الشهري الخام ثلاث مرات الأجر الأدنى المهني المضمون.

- برنامج المسكن الأول:

يهدف هذا البرنامج الحكومي إلى مساعدة العائلات متوسطة الدخل على تمويل اقتناء مساكن منجزة من قبل الباعثين العقاريين المرخص لهم و من قبل الخواص من غير الباعثين العقاريين وذلك بتوفير التمويل ذاتي في حدود 20% من ثمن المسكن على أن لا يتجاوز 40000 دينار، تسند للمنتفع في شكل قرض ميسر على ميزانية الدولة بنسبة فائض في حدود 2% يسدد على 7 سنوات إضافة إلى 5 سنوات إمهال. وينتفع بهذه القروض العائلات التي يتراوح دخلها العائلي الشهري الخام بين 4,5 و 10 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون.

- برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية:

تبعاً للتشخيص الذي قامت مصالح وكالة التهذيب والتجديد العمراني حول وضعية الأحياء السكنية بمختلف ولايات الجمهورية تبين وجود حوالي 1400 حيا شعيبا تتطلب التدخل من اجل تأهيلها وتجهيزها بمختلف المرافق قصد الاستجابة لتطلعات الفئات الاجتماعية التي تقطنها وتحسين ظروف عيشها،

1 - برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جزئه الأول :

تم إقرار برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جزئه الأول خلال سنة 2012. ويتضمن البرنامج التدخل في 140 حيا موزعة على كافة ولايات الجمهورية بكلفة تقدر بـ 590 مليون دينار موزعة كالاتي:

- ميزانية الدولة: 211,5 مليون دينار.

- تمويلات خارجية: 378,5 مليون دينار أي 157,140 مليون أورو موزعة كالاتي:

- قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية: 30 مليون أورو
- هبة من الإتحاد الأوروبي: 57,14 مليون أورو (30 مليون أورو في إطار الإتفاقية الأصلية و 27,140 مليون أورو في إطار الإتفاقية الخاصة بالتوسعة)
- قرض من البنك الأوروبي للإستثمار: 70 مليون أورو

ويهدف البرنامج إلى التدخل في:

- البنية الأساسية: من خلال تعبيد الطرقات ومد قنوات تطهير المياه المستعملة وقنوات صرف مياه الأمطار وتركيز شبكة التنوير العمومي،
- تحسين السكن.
- التجهيزات الجماعية: من خلال بناء فضاءات متعدد الاختصاصات وملاعب أحياء
- التجهيزات الاقتصادية: من خلال بناء فضاءات صناعية داخل الأحياء المعنية .

2 - برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جزئه الثاني:

وتبعاً للنسق المرضي لإنجاز برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جزئه الأول وللأثر الإيجابي للمشاريع المنجزة على تحسين ظروف عيش متساكني هذه الأحياء، تمت المصادقة بمخطط التنمية على إنجاز برنامج جديد لتهذيب وإدماج الأحياء السكنية (جزء ثاني) للإستجابة لجزء قليل من حاجيات التهذيب، بنفس مكونات الجزء الأول مع إضافة إنجاز تقسيمات اجتماعية متاخمة للأحياء القائمة التي سيقع التدخل لتهيئها لاحقاً ومن خلال هذه المقاربة الوقائية، تسعى الوزارة إلى إيجاد الحلول الإستباقية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي وستوفر مؤسسات عمومية هذه التقسيمات ويتمثل البرنامج في التدخل في 146 حيا وبكلفة 635 مليون دينار موزعة على كافة ولايات الجمهورية .

- برنامج تعصير الطرقات داخل المناطق البلدية:

1- برنامج تعصير الطرقات داخل المناطق البلدية قسط أول:

وفي إطار تحسين ظروف العيش داخل المدن وذلك تبعاً للحالة الريفية التي أصبحت عليها شبكة الطرقات داخل العديد من المناطق البلدية وبسبب غياب الصيانة الدورية من ناحية وضعف الإمكانيات المادية والبشرية لدى البلديات من ناحية أخرى، تم إحداث هذا البرنامج في إطار تنفيذ توصيات السيد رئيس الحكومة المعلن عنها يوم 28 سبتمبر 2016، حيث يهتم في مرحلته الأولى التدخل لفائدة 72 بلدية بحساب 3 بلديات من كل ولاية (بلدية كبرى - متوسطة - صغرى) لتأهيل حوالي 672 كم من الطرقات بكلفة تقدر بـ 216 مليون دينار وقد تم تكليف وكالة التهذيب والتجديد العمراني بإنجاز المشروع بموجب اتفاقية أبرمت في الغرض بتاريخ 17 فيفري 2017.

2. برنامج تعصير الطرقات داخل المناطق البلدية قسط ثاني:

يخص التدخل في حوالي 228 بلدية بقيمة 484 مليون دينار ينجز على 3 سنوات 2018-2020.

- التدخل لتهديب وتجديد المدن العتيقة في إطار برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة بتونس:

في إطار العناية بالنسيج العمراني القديم من خلال تهديب وتجديد المشهد العمراني وتنشيط الدورة الاقتصادية والاجتماعية بالمدن العتيقة، تم إقرار برنامج للتدخل في 20 مدينة عتيقة بالتعاون مع وزارة البيئة والشؤون المحلية والممولين الخارجيين (UE-BEI-AFD)، وقد تمت المصادقة في مخطط التنمية الاجتماعي والإقتصادي للفترة 2016-2020 على التدخل في 10 مدن من خلال القيام بعملية التشخيص وتحديد أولويات التدخل والقيام بالدراسات المعمقة في الشأن.

وتتمثل استراتيجية البرنامج الفرعي الإسكان بصفة عامة في إيجاد آليات لمساعدة الفئات الضعيفة والمتوسطة الدخل على توفير مساكن لائقة ومقاسم بأسعار مدروسة من جهة وبتوفير وسائل النهوض بالسكن القائم وبتهيئة الأحياء السكنية وإدماجها في حدود الإمكانيات المتاحة من جهة أخرى وذلك من خلال الخطوط العريضة والتوجهات الكبرى التي تم رسمها في الإستراتيجية الوطنية للسكن والمتمثلة بالأساس في:

- وضع برامج سكنية تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية وخاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسط،
- وضع برامج ومشاريع تهدف إلى إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها،
- إرساء منظومة تمويل متنوعة ومتكاملة تستجيب لمختلف فئات المجتمع وتتطور مع مختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد،
- المحافظة على الرصيد السكني القائم بوضع البرامج والآليات العملية والتشريعية والخيارات الفنية والمالية لتحسين السكن القديم وإعادة توظيفه،
- تحسين الظروف السكنية والمحيط العمراني من خلال بعث برامج التدخل بالأحياء الشعبية،
- القيام بالدراسات التي من شأنها تطوير السياسة السكنية ودعم وتجسيم التوجهات نحو البناء المستديم والتقنيات الحديثة والضغط على الكلفة وتطوير الموارد البشرية،
- القيام بالدراسات المتعلقة بصيانة الرصيد العقاري القائم وضمان ديمومته واستصلاح النسيج العمراني القديم،
- رصد المعطيات واستنتاج المؤشرات الخاصة بقطاع السكن،
- إرساء منظومة تشريعية متكاملة تستجيب لكل المتغيرات وقابلة للتحسين الدوري كلما اقتضت الضرورة ذلك.

2 - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

البرنامج الفرعي 1: التهيئة الترابية

الهدف: 3-1-1: تنظيم المجال الترابي الوطني والجهوي لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة

☞ **تقديم الهدف:** وضع الآليات الفنية والمؤسسية للمجال الترابي الوطني وإعداد استراتيجيات جهوية للتهيئة والتنمية

لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة لكل الجهات

☞ **مرجع الهدف:** التوجهات الكبرى للتنمية العادلة والشاملة والمستدامة والدراسات الاستراتيجية في مجال التهيئة

الترابية.

تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الهدف
2020	2019	2018		2017	2016	2015			
65	50	30	20	*10	-	-	نسبة	المؤشر 1.1.1.3: نسبة التطابق بين المشاريع المقترحة ضمن مخطط برنامج مختلف دراسات التهيئة الترابية والمشاريع التي وقع الاختيار عليها لانجازها ضمن المخطط الخماسي 2020-2016	الهدف 1.1.3 : العمل على تطابق التخطيط الاقتصادي والتخطيط الترابي
50	47	45	30	25	-	-	نسبة	المؤشر 1.1.2.3: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية و أمثلة التهيئة العمرانية	الهدف 1.2.3 : ضمان تخطيط عمراني استراتيجي ومستدام للمدن والتجمعات الريفية والتحكم في التوسعات العمرانية
450	500	500	600	-	-	-	هك	المؤشر 2.1.2.3: مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة	والتوسعات العمرانية
13050	12301	14762	9580	2025	1257	1060	عدد	المؤشر 1.1.3.3: عدد المساكن الاجتماعية والمساكن الميسرة المنجزة	الهدف 1.3.3 : النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر والتصدى لظاهرة البناء الفوضوي.
59	54	47	78	67	50	29	نسبة	المؤشر 2.1.3.3: النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية.	

البرنامج الفرعي 1: التهيئة الترابية

نظرا لطبيعة المؤشرات التي اعتمدت سابقا كونها مؤشرات كمية ليس لها أي دلالة استراتيجية ارتأت الإدارة العامة للهيئة الترابية إلى اقتراح مؤشر استراتيجي جديد يهدف إلى تطابق بين المشاريع المقترحة من طرف دراسات التهيئة الترابية، باعتبارها دراسات استراتيجية ذات صبغة أفقية، والمشاريع المقترحة من طرف مختلف المصالح القطاعية أساسا مصالح وزارة التجهيز والإسكان والهيئة الترابية. سيساهم ذلك في تهيئة ترابية متوازنة تأخذ في عين الاعتبار مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية كما تساهم في تحقيق العدالة بين الجهات.

البرنامج الفرعي 2: التعمير

الهدف: 3-2-1: تدعيم تخطيط عمراني استراتيجي ومستدام

👉 تقديم الهدف: إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية للبلديات وأهم التجمعات الريفية لتنظيم الفضاء العمراني

وترشيد استعماله والتحكم في التوسعات العمرانية وتركيز الأنشطة والتجهيزات الضرورية.

👉 مرجع الهدف: ان بلوغ الهدف المنشود يستوجب انجاز الأنشطة التالية:

- إعداد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية العمرانية
- تكريس سياسة المدينة
- متابعة التمدد العمراني تركيز المنظومات المعلوماتية الجغرافية لأمثلة التهيئة العمرانية، المنظومات الجغرافية للمدن
- إعداد الإطار التشريعي المنظم للتعمير و تحيينه
- تغطية التراب الوطني بشبكة جيوديزية ، وقيس الجاذبية وقيس الارتفاع

👉 تحليل المؤشر:

الهدف	مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2016	توقعات 2017	تقديرات 2018
الهدف 1.2.3 : ضمان تخطيط عمراني استراتيجي ومستدام للمدن والتجمعات الريفية والتحكم في التوسعات العمرانية	المؤشر 1.1.2.3 : نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية و أمثلة التهيئة العمرانية	نسبة	10	30	45
	المؤشر 2.1.2.3 : مساحة الأراضي الفلاحية المستملكة	هك	600	600	500

البرنامج الفرعي 3: الإسكان

الهدف: 3-3-1: النهوض بالسكن الاجتماعي وتدعيم النسيج الحالي

👉 تقديم الهدف: وضع الآليات والبرامج لتحسين ظروف عيش الفئات الاجتماعية وخاصة منها المحدودة الدخل من

خلال: توفير سكن لائق والنهوض بالسكن القائم.

👉 مرجع الهدف: توجهات السياسة السكنية.

تقديرات 2017	توقعات 2016	إنجازات 2015	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الهدف
50	40	32	نسبة	المؤشر 1.3.3.3 : النسبة التراكمية للإجابة على ملفات المنتفعين	الهدف 1.3.3 : النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر والتصدي لظاهرة البناء الفوضي
41	12	9	نسبة	المؤشر 2.3.3.3 : النسبة التراكمية للمساكن الإجتماعية المنجزة	
87	80	74	نسبة	المؤشر 3.3.3.3 : النسبة التراكمية لتجديد الأحياء الشعبية.	

2-2 أنشطة البرنامج

الوحدة: ألف دينار

تقديرات الإعتمادات للأنشطة	الأنشطة والتدخلات	تقديرات 2018	المؤشرات	الأهداف
720 أ.د	المشاريع المقترحة من طرف دراسات التهيئة الترابية والمشاريع التي سيقع انجازها سنويا ضمن المخطط الخماسي 2016-2020.	%25	المؤشر 1.1.1.3 : نسبة التطابق بين المشاريع المقترحة ضمن مخطط برنامج مختلف دراسات التهيئة الترابية والمشاريع التي وقع الاختيار عليها لانجازها ضمن المخطط الخماسي 2016-2020	الهدف 1.1.3 : العمل على تطابق التخطيط الاقتصادي والتخطيط الترابي
3300 أ.د	إعداد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية العمرانية -تكريس سياسة المدينة - متابعة التمدد العمراني تركيز المنظومات المعلوماتية الجغرافية لأمثلة التهيئة العمرانية، المنظومات الجغرافية للمدن.... - إعداد الإطار التشريعي المنظم للتعمير و تهيئته انجاز المسوحات الطبوغرافية وخرائط المدن، واعداد دراسات مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية تغطية التراب الوطني بشبكة جيوديزية ، وبقيس الجاذبية وقيس الارتفاع	% 45	المؤشر 1.1.2.3 : نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وامثلة التهيئة العمرانية	الهدف 1.2.3 : ضمان تخطيط عمراني استراتيجي ومستدام للمدن والتجمعات الريفية والتحكم في التوسعات العمرانية
		500 هك	المؤشر 2.1.2.3 : مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة	

لوحة: ألف دينار

تقديرات الإغتمادات للأنشطة	الأنشطة والتدخلات	تقديرات 2018	المؤشرات	الأهداف
213 000 أ د	بناء مساكن اجتماعية عن طريق البرامج التالية: صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء: - تمويل البناء الذاتي. - إقتناء مساكن من طرف باعثيين عقاريين عموميين و خواص. - تمويل إقتناء مقاسم مهيئة. المسكن الأول إقتناء مساكن من طرف باعثيين عقاريين وعن طريق شراء مساكن من خواص. - البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي *إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة او توسعتها أو ترميمها * بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم	14762	المؤشر 1.1.3.3 : عدد المساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة	الهدف 1.3.3 : النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر والتصدي لظاهرة البناء الفوضوي.
135 000 أ د	- تأهيل 140 حي شعبي في الفترة الممتدة من 2012 إلى موفى 2018 من خلال:	%47	المؤشر 2.1.3.3: النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية.	

بالنسبة للمساكن المقتناة في إطار الصندوق الوطني للنهوض بالمساكن لفائدة الأجراء من المتوقع اقتناء 961 مسكن جاهز من طرف باعثيين عقاريين واقتناء 180 مقسم مهياً حتى موفى سنة 2017.

بالنسبة لبرنامج للمسكن الأول نظرا للطلبات المتزايدة من المنتظر اقتناء حوالي 6000 مسكن حتى موفى سنة 2017 .

أما بخصوص التقديرات لسنوات 2018-2020 فإنه من المتوقع تسجيل طلبات إضافية على مساكن الفوبرولوس والمسكن الأول وكذلك الطلبات على التقسيمات.

بالنسبة للبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي سيتم إنجاز 2735 مسكن إلى موفى 2017 من بينها 1300 مسكن في إطار العنصر الأول والمتعلق بإزالة المساكن البدائية و1435 مسكن ومقسم سيتم إنجازها عن طريق الباعثيين العموميين والخواص .

كما تمت برمجة إنجاز 7162 مسكن سنة 2018 موزعة كما يلي:

- 2000 مسكن سيتم إزالتها وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها
- 5162 مسكن ومقسم سيتم إنجازها عن طريق باعثيين عقاريين عموميين وخواص.

وتقدّر عدد المساكن والمقاسم التي سيتم إنجازها في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي لسنوات 2018-2020 ب 15000 مسكن ومقسم.

بالنسبة لبرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية :

بعد تسجيل نسق مرضي لإنجاز برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جزئه الأول حيث تم إلى موفى شهر ماي 2017 إنجاز ما يلي :

- انتهاء أشغال البنية الأساسية بـ 97 حي من جملة 140 حي.
- انتهاء أشغال تحسين سكن بـ 60 حي من 97 حي.
- انتهاء 32 مشروع تجهيزات جماعية من جملة 172 مشروع.

تمت المصادقة بمخطط التنمية على إنجاز الجزء الثاني الذي يخص حوالي 146 حيا بكلفة 635 م.د، حيث سينطلق البرنامج خلال سنة 2018 ويتواصل على مدى 5 سنوات.

3-نفقات البرنامج:

1-3 ميزانية البرنامج

1.1.3 تقديم ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة

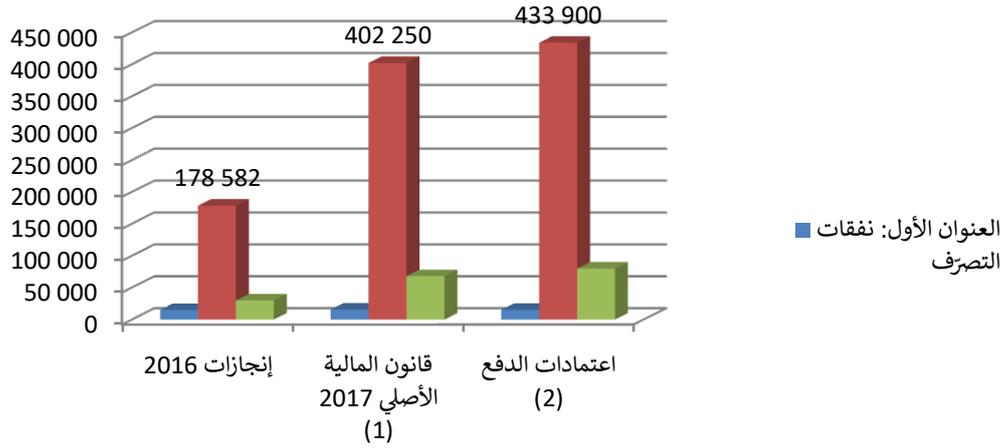
جدول عدد 1:

تطور إعتمادات برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور (2018-2017)		تقديرات 2018		قانون المالية 2017 (1)	إنجازات 2016	طبيعة النفقة
النسبة (%) (2)- (1)/(1)	المبلغ (2)-(1)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
-3%	-454	15 454	15 454	15 908	15 156	العنوان الأول: نفقات التصرف
-4	-651	14 666	14 666	15 317	14 647	التأجير العمومي
29	167	738	738	571	495	وسائل المصالح
150	30	50	50	20	15	التدخل العمومي
8%	31 650	433 900	610 430	402 250	178 582	العنوان الثاني: نفقات التنمية
114%	231 350	433 600	410 430	202250	178582	الاستثمارات المباشرة
135	151 350	263 600	135 430	112 250	85 558	على الموارد العامة للميزانية
89	80 000	170 000	275 000	90 000	93 024	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-199 700	300	200 000	200 000	0	التمويل العمومي
-100	-199 700	300	200 000	200 000	0	على الموارد العامة للميزانية
-	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
18%	12 000	80 000	80 000	68000	30037	صناديق الخزينة
8%	43 196	529 354	707 544	530 168	223 775	مجموع البرنامج*

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.



بالنسبة لنفقات التنمية لسنة 2018 ستسجل انخفاضا بنسبة 8% بالنسبة لاعتمادات الدفع مقارنة بسنة 2017 وذلك ناتج عن مواصلة متابعة المشاريع المبرمجة سابقا وستسجل نفقات التصرف انخفاضا بنسبة 3% مقارنة بسنة 2017.

2.1.3 تقديم ميزانية البرنامج حسب البرامج الفرعية

جدول عدد 2: توزيع ميزانية برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية (إعتمادات الدفع)

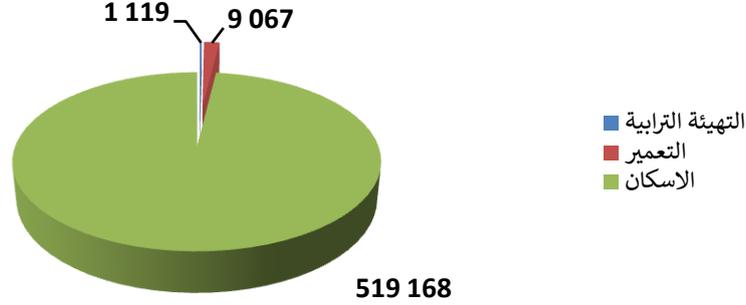
الوحدة: ألف دينار

المجموع	البرنامج فرعي 3: الإسكان	البرنامج فرعي 2: التعمير	البرنامج فرعي 1: التهيئة الترابية	البرامج	أصناف النفقات
15 454	8 968	5 767	719		نفقات التصرف
14 666	8 752	5 293	621		التأجير العمومي
738	216	424	98		وسائل المصالح
50	0	50	0		التدخل العمومي
433 900	430 200	3 300	400		نفقات التنمية
433 600	430 200	3 000	400		الاستثمارات المباشرة
263 600	260 200	3 000	400		على موارد الميزانية
170 000	170 000	0	0		على القروض الخارجية الموظفة
300	0	300	0		التمويل العمومي
300	0	300	0		على موارد الميزانية
0	0	0	0		على القروض الخارجية الموظفة
80 000	80 000	0	0		صناديق الخزينة
529 354	519 168	9 067	1 119		المجموع*

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني
اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار



2-3 اطار النفقات متوسط المدى 2018-2020

1.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج :

جدول عدد 3:

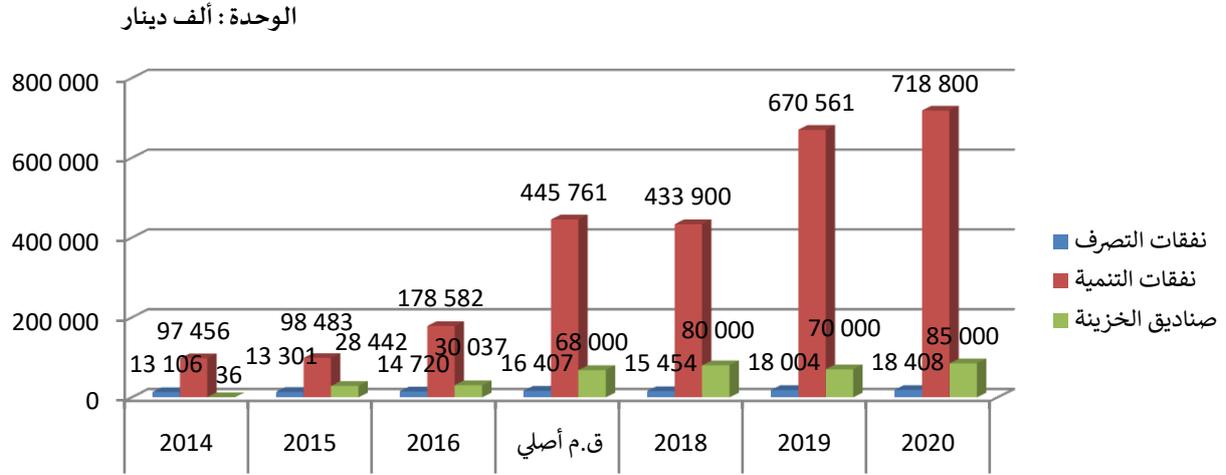
إطار النفقات متوسط المدى الجملي للبرنامج - التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م 2017	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
18 408	18 004	15 454	16 407	14 720	13 301	13 106	نفقات التصرف
17 667	17 317	14 666	15 317	14 647	13 046	12 849	التأجير العمومي
721	667	738	571	495	255	247	وسائل المصالح
20	20	50	20	15	0	10	التدخل العمومي
718 800	670 561	433 900	445 761	178 582	98 483	97 456	نفقات التنمية
618 800	590 561	433 600	245 761	178 582	98 483	97 456	الاستثمارات المباشرة
178 800	180 561	263 600	112 250	85 558	45 045	25 495	على الموارد العامة للميزانية
440 000	410 000	170 000	90 000	93 024	53 438	71 961	على موارد القروض الخارجية الموظفة
100 000	80 000	300	200 000	0	0	0	التمويل العمومي
100 000	80 000	300	200 000	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
85 000	70 000	80 000	68 000	30 037	28 442	36	صناديق الخزينة
822 208	758 565	529 354	530 168	223 339	140 226	110 598	الميزانية*

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني
اعتمادات الدفع



إطار نفقات متوسط المدى للبرنامج 3 " الهيئة الترابية والتعمير والإسكان "
التوزيع حسب البرامج الفرعية

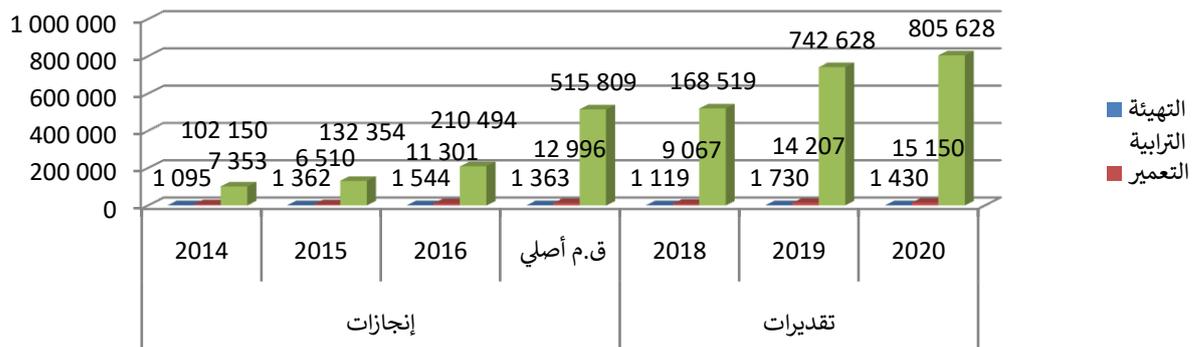
الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م	إنجازات			نفقات البرامج الفرعية
2020	2019	2018		2017	2016	2015	
1 430	1 730	1 119	1 363	1 544	1 362	1 095	الهيئة الترابية
15 150	14 207	9 067	12 996	11 301	6 510	7 353	التعمير
805 628	742 628	519 168	515 809	210 494	132 354	102 150	الإسكان
822 208	758 565	529 354	530 168	223 339	140 226	110 598	المجموع*

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني
اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار



2.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرامج الفرعية:

البرنامج الفرعي 1 "الهيئة الترابية"

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م 2017	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
730	730	719	763	774	682	622	نفقات التصرف
675	675	621	678	698	607	572	التأجير العمومي
55	55	98	86	76	75	50	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
700	1 000	400	600	770	680	473	نفقات التنمية
700	1 000	400	600	770	680	473	الاستثمارات المباشرة
700	1 000	400	600	770	680	473	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
1 430	1 730	1 119	1 363	1 544	1 362	1 095	الميزانية*

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تحليل للإعتمادات التي تم رصدها:

قدرت إعتمادات الدفع للبرنامج الفرعي 1 "الهيئة الترابية" لسنة 2017 بـ 1 363 أ.د. ولسنة 2018 بـ 1 119 أ.د. أما سنة 2019 فستبلغ 1 730 ألف دينار وسنة 2020 بـ 1430 أ.د. حيث سجلت تقديرات ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 ارتفاعا بنسبة 19.6% أما ميزانية 2019 فستواصل تطورها لتبلغ نسبة 4.54% مقارنة بتقديرات السنة السابقة.

البرنامج الفرعي 2 "التعمير"

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م 2017	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
7 050	6 646	5 767	5 835	5 011	4 078	4 635	نفقات التصرف
6 580	6 230	5 293	5 446	4 982	3 993	4 435	التأجير العمومي
450	396	424	369	318	85	190	وسائل المصالح
20	20	50	20	15	0	10	التدخل العمومي
8 100	7 561	3 300	7 161	6 290	2 432	2 718	نفقات التنمية
8 100	7 561	3 000	7 161	6 290	2 432	2 718	الاستثمارات المباشرة
8 100	7 561	3 000	4 650	6 290	2 432	2 718	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	300	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
15 150	14 207	9 067	12 996	11 301	6 510	7 353	الميزانية*

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تحليل للإعتمادات التي تم رصدها:

قدرت إعتمادات الدفع للبرنامج الفرعي 2 "التعمير" لسنة 2017 بـ 12996 أد ولسنة 2018 بـ 9 067 ألف دينار أما سنة 2019 فستبلغ 14 207 ألف دينار. حيث سجلت تقديرات ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 ارتفاعا بنسبة 41.31% أما ميزانية 2019 فستواصل تطورها لتبلغ نسبة +5.6% مقارنة بتقديرات السنة السابقة وكذلك هو الشأن بالنسبة لتقديرات سنة 2020 حيث من المتوقع ان تبلغ 15150 أد.

البرنامج الفرعي 3 " الإسكان "

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م 2017	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
10 628	10 628	10 628	9 809	8 935	8 541	7 849	نفقات التصرف
10 412	10 412	8 752	9 193	8 967	8 446	7 842	التأجير العمومي
216	216	216	116	101	95	7	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
710 000	662 000	430 200	438 000	171 522	95 371	94 265	نفقات التنمية
610 000	582 000	430 200	238 000	171 522	95 371	94 265	الاستثمارات المباشرة
170 000	172 000	260 200	107 000	78 498	41 933	22 304	على الموارد العامة للميزانية
440 000	410 000	170 000	90 000	93 024	53 438	71 961	على موارد القروض الخارجية الموظفة
100 000	80 000	0	200 000	0	0	0	التمويل العمومي
100 000	80 000	0	200 000	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
85 000	70 000	80 000	68 000	30 037	28 442	36	صناديق الخزينة
805 628	742 628	519 168	515 809	210 494	132 354	102 150	الميزانية*

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تحليل للإعتمادات التي تم رصدها:

بالنسبة لنفقات التنمية : تم تسجيل إرتفاع في نسق إستهلاك الإعتمادات سنة 2017 بعد إضافة برنامج المسكن الأول من المتوقع أن يرتفع نسق إستهلاك النفقات خلال السنوات 2018 و 2019 بعد إضافة مشاريع جديدة .

البرنامج 4: تطوير وتنمية قطاع البناء

1 - تقديم البرنامج وإستراتيجيته:



المؤشرات	الأهداف	رئيس البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> المؤشر 1.1.1.4: النجاعة الطاقية للبنىات العمومية المؤشر 2.1.1.4: عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة 	<p>الهدف 1.1.4</p> <p>تعزيز البناء المستدام</p> <p>بمثالية البنىات العمومية</p>	<p>السيد فوزي الفريقي</p> <p>المدير العام للبنىات المدنية</p> <p>الميزانية:</p> <p>اعتمادات الدفع بحساب ألف دينار</p> <p>المبلغ: 15 602</p> <p>النسبة: % 1</p> <p>نفقات التصرف</p> <p>10 752</p> <p>نفقات التنمية</p> <p>4 850</p> <p>صناديق الخزينة</p> <p>0</p>
<ul style="list-style-type: none"> المؤشر 1.1.2.4: نسبة رضاء أصحاب المنشآت المؤشر 2.1.2.4: مداخيل المساعدة الفنية 	<p>الهدف 1.2.4</p> <p>إدخال الممارسات الجيدة</p> <p>عند انجاز البنىات العمومية</p>	

1 1 استراتيجية البرنامج

تهدف الإستراتيجية المذكورة إلى انجاز مشاريع بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة بما يعزز البناء المستدام. وتتمحور التوجهات الكبرى لهذه الإستراتيجية حول:

- تعزيز التشريعات والقوانين في مجال البناء المستدام،
- تطوير وتنمية البناء المستدام،
- تأهيل مختلف المتدخلين في قطاع البناء.

ينقسم برنامج تطوير وتنمية قطاع البناء من برنامجين فرعيين وهما:

- ✓ السياسة الوطنية للبناء
- ✓ مثالية البناء العمومي

وتتمحور أولويات البرنامج التي تنجزها الإدارة العامة للبنائيات المدنية كما يلي :

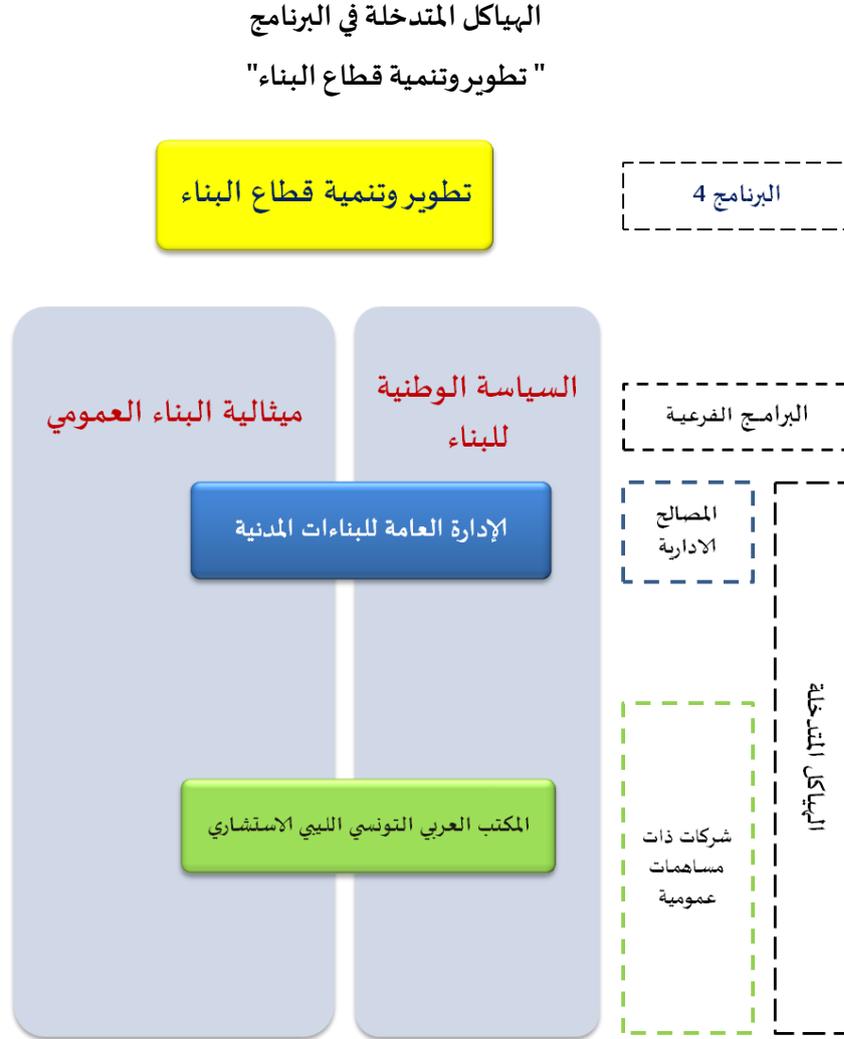
في مجال السياسة الوطنية للبناء: تركز الإستراتيجية الوطنية في قطاع البناء على خطة وطنية كفيلة بتنمية وتطوير البناء المستدام في إطار سياسة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار العنصر البيئي والتطور التكنولوجي في المجال.

في مجال مثالية البناء العمومي: يركز على إنجاز و متابعة و التصرف في عددا هاما من المشاريع الوطنية في مختلف مراحلها منذ البرمجة الوظيفية والفنية و مختلف مراحل الدراسات و متابعة الإنجاز إلى حين استلامها

وبالتوازي مع ذلك، تقوم الإدارة العامة للبنائيات المدنية بتقديم المساعدة الفنية بالنسبة للمشاريع التي لا تعتبر بنايات مدنية على معنى الفصل الأول من الأمر عدد 2617 لسنة 2009 المؤرخ في 14 سبتمبر 2009 مقابل الحصول على مصاريف التسيير المتعلقة بالمشروع والواجب وضعها على ذمة صاحب المنشأ المفوض عند الاقتضاء طبقا للفصل التاسع من نفس الأمر.

2 1 خارطة البرنامج

تحدد خارطة برنامج " تطوير وتنمية قطاع البناء " مختلف الإدارات على المستوى المركزي والجهوي التي لها دور فعال في إنجاز وتحقيق أهداف البرنامج كما يبينه الجدول التالي :



3 1 البرامج الفرعية

يتكون برنامج تطوير وتنمية قطاع البناء حسب طبيعة نشاط الهيكل المكونة له من برنامجين فرعيين:

- البرنامج الفرعي 1: السياسة الوطنية للبناء
- البرنامج الفرعي 2: ميثالية البناء العمومي

2 - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

تقديرات			توقعات 2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014			
75	76	77	78	80	85	85	م ² /kwh/السنة	المؤشر 1.1.1.4 : النجاعة الطاقية للبنىات	1-1-4 الهدف تعزيز البناء المستدام بمثالية البنائات العمومية
60	30	15	10	06	05	03	عدد	المؤشر 2.1.1.4 : عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة	
75	70	65	60	-	-	-	%	المؤشر 1.1.2.4 : نسبة رضا أصحاب المنشآت	الهدف 1-2-4 : إدخال الممارسات الجيدة عند انجاز البنائات

التحليل :

- سجل مؤشر النجاعة الطاقية للبنىات خلال سنوات 2014 إلى 2016 تحسنا ملحوظا، حيث انخفض الاستهلاك الطاقى للبنىات الى حدود 80 م²/kwh/السنة. ومن المتوقع ان يتواصل هذا الانخفاض ليبلغ على التوالي 75 م²/kwh/السنة خلال سنة 2018 و 2019 و 2020 وبالتالي تحسن في قيمة المؤشر.
- لم يسجل مؤشر عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة خلال سنوات 2014 إلى 2016 تطورا مذكورا، حيث بلغ عدد المتدخلين في قطاع البناء والأشغال العمومية والمتحصلين على الشهادة بالمطابقة ما يناهز الستة وهو عدد ضعيف مقارنة بالعدد الجملي للمتدخلين في القطاع. ومن المتوقع إن يرتفع العدد خلال سنتي 2017 و 2018 ، كما سيتم العمل على مضاعفة العدد خلال سنتي 2017 و 2018 وذلك من خلال مزيد تحسيس مختلف المتدخلين بأهمية الحصول على الشهادة بالمطابقة من ناحية وإدراج هذه الأخيرة عند اختيار أصحاب الصفقات العمومية وكذلك من خلال مراجعة شروط اسناد التراخيص وكراسات الشروط.
- غياب معطيات عن قيمة المؤشر الى حدود سنة 2016. بالنسبة لسنة 2017 من المتوقع أن تبلغ قيمة المؤشر 60 % كما سيتم العمل على تحسين نسبة رضا أصحاب المنشآت لتبلغ 75 % خلال سنة 2020.

2-2 أنشطة البرنامج

الوحدة: ألف دينار

تقديرات الإعتمادات	الأنشطة والتدخلات	تقديرات 2018	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الأهداف
10 620 أ د	انجاز بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة.	77	kwh/م ² /السنة	المؤشر 1.1.1.4 : النجاعة الطاقية للبنايات	الهدف 1-1-4 تعزيز البناء المستدام بمثالية البناءات العمومية
	التحكم في الجودة المعمارية والفنية في البناء	15	عدد	المؤشر 2.1.1.4: عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة	
6 994 أ د	التحكم في المشاريع المنجزة من قبل صاحب المنشأ المفوض	65	%	المؤشر 1.1.2.4: نسبة رضا أصحاب المنشآت	الهدف 1-2-4 إدخال الممارسات الجيدة عند انجاز البنايات

3- نفقات البرنامج:

1-3 ميزانية البرنامج

1.1.3 تقديم ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة

جدول عدد 1:

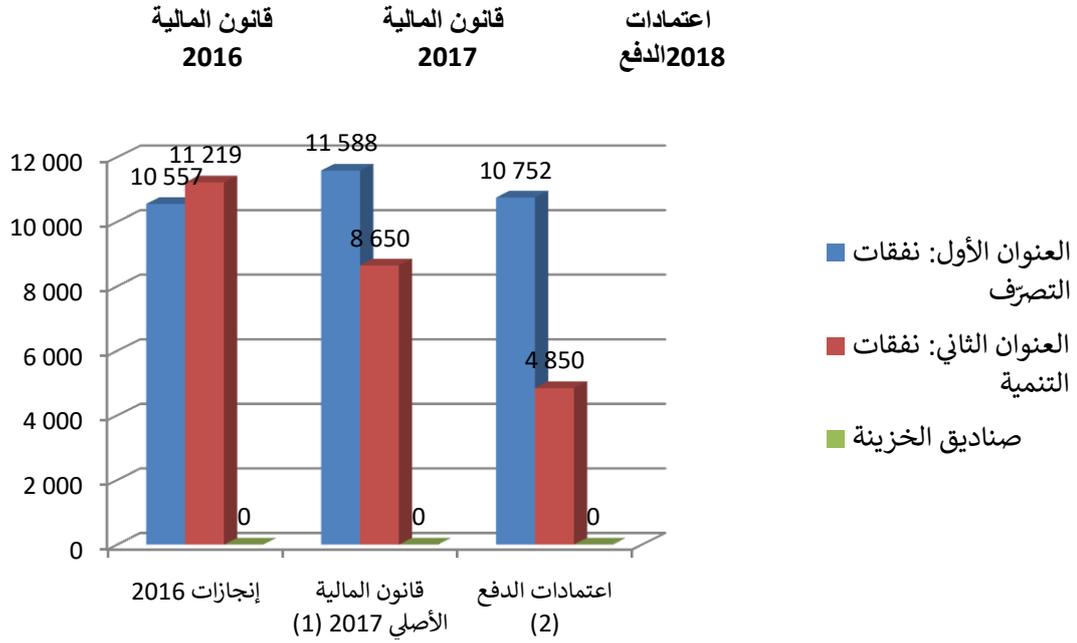
تطور إعتمادات برنامج تطوير وتنمية قطاع البناء

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور (2018-2017)		تقديرات 2018		قانون المالية 2017 (1)	إنجازات 2016	طبيعة النفقة
النسبة (%) (1)/(1)-(2)	المبلغ (1)-(2)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
-7 %	-835	10 752	10 752	11 588	10 557	العنوان الأول: نفقات التصرف
-8	-949	10 607	10 607	11 556	10 550	التأجير العمومي
360	114	145	145	32	7	وسائل المصالح
-	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
-44 %	-3 800	4 850	1 250	8 650	11 219	العنوان الثاني: نفقات التنمية
-44 %	-3 800	4 850	1 250	8 650	11 219	الاستثمارات المباشرة
-44	-3 800	4 850	1 250	8 650	11 219	على الموارد العامة للميزانية
-	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
-	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
-	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
-23 %	-4 635	15 602	12 002	20 238	21 776	مجموع البرنامج*

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني:



تحليل للاعتمادات التي تم رصدتها:

ستشهد الاعتمادات المخصصة لبرنامج تطوير وتنمية قطاع البناء انخفاضا خلال سنة 2018، حيث تمثل نسبة الانخفاض حوالي 23% مقارنة بسنة 2017. ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع نفقات التنمية (44%) نظرا لتقدم نسبة انجاز مشاريع المعابر الحدودية (المشاريع المتواصلة) وعدم وجود مشاريع جديدة.

2.1.3 تقديم ميزانية البرنامج حسب البرامج الفرعية

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية برنامج تطوير وتنمية قطاع البناء لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية
(إعتمادات الدفع)

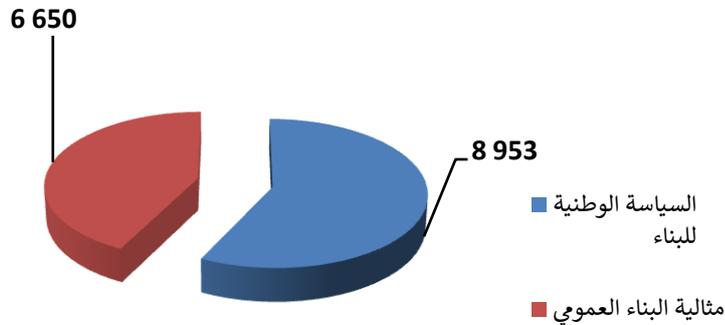
الوحدة: ألف دينار

المجموع	البرنامج فرعي 2: مثالية البناء العمومي	البرنامج فرعي 1: السياسة الوطنية للبناء	البرامج أصناف النفقات
10 752	1 900	8 853	نفقات التصرف
10 607	1 900	8 708	التأجير العمومي
145	0	145	وسائل المصالح
0	0	0	التدخل العمومي
4 850	4 750	100	نفقات التنمية
4 850	4 750	100	الاستثمارات المباشرة
4 850	4 750	100	على موارد الميزانية
0	0	0	على القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	على موارد الميزانية
0	0	0	على القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	صناديق الخزينة
15 602	6 650	8 953	المجموع العام للوزارة بدون الموارد الذاتية للمؤسسات

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني :
اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار



تحليل للاعتمادات التي تم رصدها :

تبلغ ميزانية تطوير وتنمية قطاع البناء لسنة 2018 حوالي 15 602 ألف ديناراً. وتمثل نفقات التنمية حوالي 27 % من جملة النفقات. وتوزع اعتمادات البرنامج حسب البرامج الفرعية على التوالي 60 % للبرنامج الفرعي السياسة الوطنية للبناء و 40 % للبرنامج الفرعي مثالية البناء العمومي. وتمثل نفقات التصرف حوالي 99 % من جملة الاعتمادات المخصصة للبرنامج الفرعي الأول في لا تمثل إلا نسبة 32 % بالنسبة للبرنامج الفرعي الثاني.

2-3 اطار النفقات متوسط المدى 2018-2020

1.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج :

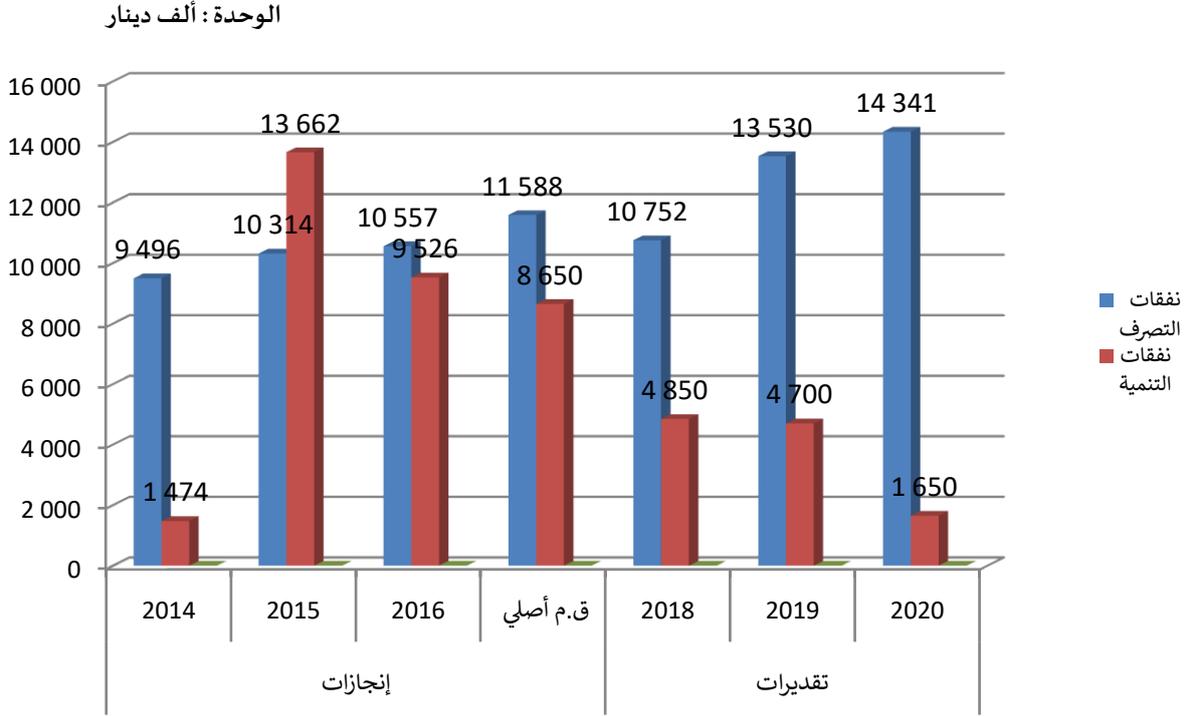
جدول عدد 3: إطار النفقات متوسط المدى الجملي للبرنامج
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م 2017	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
14 341	13 530	10 752	11 588	10 557	10 314	9 496	نفقات التصرف
14 178	13 376	10 607	11 556	10 551	10 306	9 488	التأجير العمومي
163	154	145	32	7	8	8	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
1 650	4 700	4 850	8 650	9 526	13 662	1 474	نفقات التنمية
1 650	4 700	4 850	8 650	9 526	13 662	1 474	الاستثمارات المباشرة
1 650	4 700	4 850	8 650	9 526	13 662	1 474	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	التمويل العمومي						
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	صناديق الخزينة						
15 991	18 230	15 602	20 238	20 083	23 976	10 970	الميزانية *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني
اعتمادات الدفع



تحليل للاعتمادات التي تم رصدها :

شهدت الاعتمادات المخصصة لبرنامج تطوير وتنمية قطاع البناء انخفاضا بداية من سنة 2016، و يرجع هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع اعتمادات التنمية، وذلك نظرا لعدم انجاز مشاريع جديدة على غرار المعابر الحدودية. و من المتوقع أن يتواصل هذا الانخفاض إلى غاية 2020 سنة.

إطار نفقات متوسط المدى للبرنامج 4 " تطوير وتنمية قطاع البناء "
التوزيع حسب البرامج الفرعية

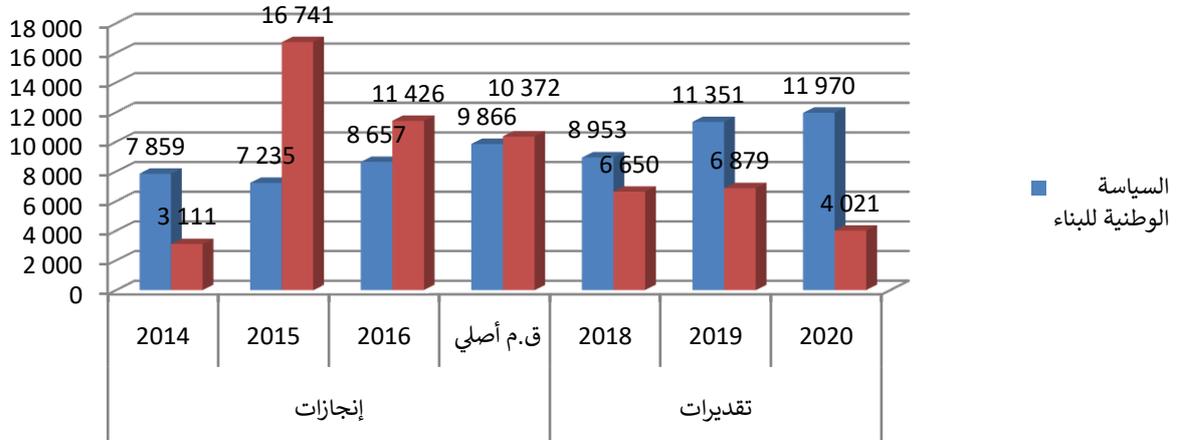
الوحدة : ألف دينار

تقديرات			ق.م.	إنجازات			نفقات البرامج الفرعية
2020	2019	2018		2017	2016	2015	
11 970	11 351	8 953	9 866	8 657	7 235	7 859	السياسة الوطنية للبناء
4 021	6 879	6 650	10 372	11 426	16 741	3 111	مثالية البناء العمومي
15 991	18 230	15 602	20 238	20 083	23 976	10 970	المجموع*

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني
اعتمادات الدفع

الوحدة : ألف دينار



2.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرامج الفرعية :

البرنامج الفرعي 1 " السياسة الوطنية للبناء "

الوحدة:ألف دينار

أصناف النفقات	تقديرات			ق.م 2017	إنجازات		
	2020	2019	2018		2016	2015	2014
نفقات التصرف	11 820	11 151	8 853	9 466	8 487	7 235	7 122
التأجير العمومي	11 657	10 997	8 708	9 434	8 481	7 227	7 114
وسائل المصالح	163	154	145	32	7	8	8
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
نفقات التنمية	150	200	100	400	170	0	737
الاستثمارات المباشرة	150	200	100	400	170	0	737
على الموارد العامة للميزانية	150	200	100	400	170	0	737
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	0	0	0
التمويل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
على الموارد العامة للميزانية	0	0	0	0	0	0	0
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	0	0	0
صناديق الخزينة	0	0	0	0	0	0	0
الميزانية *	11 970	11 351	8 953	9 866	8 657	7 235	7 859

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تحليل للاعتمادات التي تم رصدها :

شهدت الاعتمادات المخصصة للبرنامج الفرعي 1 : السياسة الوطنية للبناء تطورا ملحوظا منذ سنة 2017 في حين عرفت تلك الاعتمادات استقرارا نسبيا خلال الفترة المتراوحة بين سنة 2014 و سنة 2016. وتهيمن نفقات التصرف على جملة النفقات.

البرنامج الفرعي 2 "مثالية البناء العمومي"

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م 2017	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
2 521	2 379	1 900	2 122	2 070	3 079	2 374	نفقات التصرف
2 521	2 379	1 900	2 122	2 070	3 079	2 374	التأجير العمومي
0	0	0	0	0	0	0	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
1 500	4 500	4 750	8 250	9 356	13 662	737	نفقات التنمية
1 500	4 500	4 750	8 250	9 356	13 662	737	الاستثمارات المباشرة
1 500	4 500	4 750	8 250	9 356	13 662	737	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
4 021	6 879	6 650	10 372	11 426	16 741	3 111	الميزانية *

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تحليل للاعتمادات التي تم رصدها :

شهدت الاعتمادات المخصصة للبرنامج الفرعي 2 : مثالية البناء العمومي تراجعا ملحوظا منذ سنة 2017 في حين عرفت تلك الاعتمادات ارتفاعا نسبيا خلال الفترة المتراوحة بين سنة 2015 و سنة 2016. ولئن شهدت نفقات التصرف تطورا تدريجيا فان الاعتمادات المخصصة لنفقات التنمية عرفت تراجعا منذ سنة 2016.

1 - تقديم البرنامج وإستراتيجيته



المؤشرات	الأهداف	مسؤول البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> المؤشر 1.1.1.9: نسبة الرضا على الخدمات المسداة من طرف الإدارة المؤشر 2.1.1.9: نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج المؤشر 3.1.1.9: نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر 	<p>الهدف 1.1.9</p> <p>الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها</p>	<p>السيد حاتم عيشاوية المدير العام للمصالح المشتركة</p> <p>الميزانية:</p>
<ul style="list-style-type: none"> المؤشر 1.1.2.9: تطور كتلة الأجور المؤشر 2.1.2.9: عدد أيام التكوين لكل عون 	<p>الهدف 1.2.9</p> <p>نجاحة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية</p>	<p>اعتمادات الدفع بحساب ألف دينار</p> <p>المبلغ: 37 117</p> <p>النسبة: 2.3%</p> <p>نفقات التصرف</p> <p>33 417</p> <p>نفقات التنمية</p> <p>3 700</p> <p>صناديق الخزينة</p> <p>0</p>

1-1 إستراتيجية البرنامج

إن دعم مردودية قطاع التجهيز يرتبط أساسا بإرساء إدارة عصرية تركز على استعمال التقنيات الإعلامية الحديثة وتوفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية وتسخيرها لخدمة المتدخلين في القطاع بغاية تحقيق الأهداف المرسومة لذلك تم ضبط إستراتيجية برنامج " القيادة والمساندة " وتمثل في توفير الدعم البشري والمادي الضروري لجميع البرامج للقيام بدورها في أفضل الظروف مع ضمان التنسيق وتفعيل حوار التصرف بين مختلف الأطراف وتعصير الإدارة وتحسين علاقتها مع المتدخلين في القطاع.

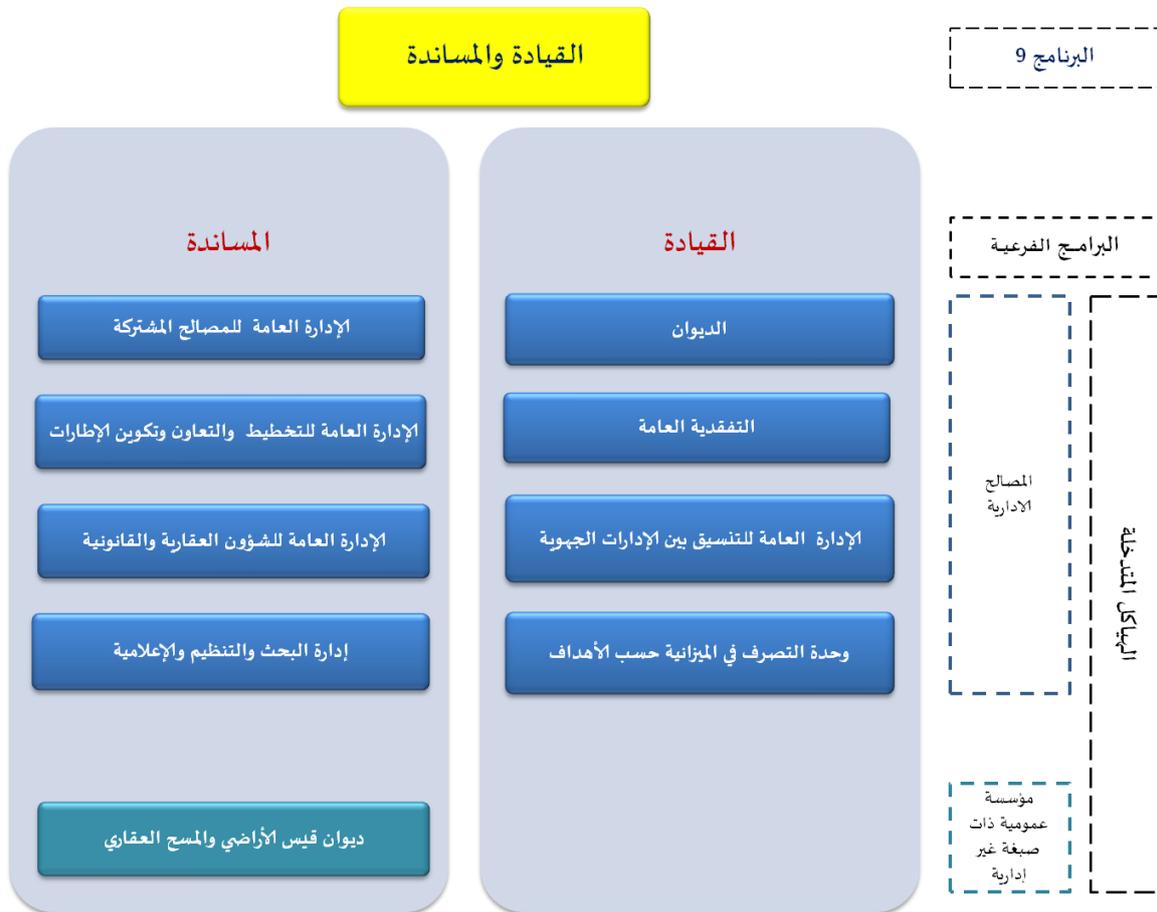
وتتمحور أولويات برنامج القيادة والمساندة كما يلي :

- في مجال القيادة: يهدف إلى رسم الاستراتيجية العامة للمهمة والإشراف على مختلف البرامج والتنسيق بينها وتفعيل حوار التصرف كما يهتم كذلك بتحسين علاقة الإدارة مع المتدخلين في القطاع
- في مجال المساندة: يعمل على توفير الموارد البشرية والمادية الضرورية لجميع البرامج قصد مساعدتها على القيام بدورها في أحسن الظروف.

2-1 خارطة البرنامج

تحدد خارطة برنامج " القيادة والمساندة" مختلف الإدارات على المستوى المركزي والجهوي التي لها دور فعال في إنجاز وتحقيق أهداف البرنامج كما يبينه الجدول التالي:

الهيكل المتدخلة في برنامج "القيادة والمساندة"



3-1 البرامج الفرعية

يتكون برنامج القيادة والمساندة حسب طبيعة نشاط الهياكل المكونة له من برنامجين فرعيين:

- البرنامج الفرعي 1: القيادة

تتمثل مشمولات البرنامج الفرعي القيادة في رسم الاستراتيجية العامة لمهمة التجهيز والإشراف على مختلف البرامج والتنسيق بينها وتفعيل حوار التصرف إلى جانب تحسين علاقة الإدارة مع المتدخلين في القطاع.

- البرنامج الفرعي 2: المساندة

تتمثل مشمولات البرنامج الفرعي المساندة في توفير الموارد البشرية والمادية الضرورية لجميع البرامج قصد مساعدتها على القيام بدورها في أحسن الظروف .

2 - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

البرنامج الفرعي 1: القيادة

الهدف 1.1.9: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها.

👉 **تقديم الهدف:** الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها.

👉 **مرجع الهدف:** البرنامج الفرعي "القيادة"

👉 **ممرات اعتماد المؤشرات:** قياس نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج ومدى رضا المتدخلين في القطاع على

الخدمات المسداة من طرف الإدارة

👉 **تحليل المؤشر:**

تقديرات			توقعات	انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء	الهدف
2020	2019	2018		2017	2016	2015			
55	53	51	49	47	-	-	%	نسبة الرضا على الخدمات المسداة من طرف الإدارة	الهدف 1.1.9
90	88	86	85	82	71.4	-	%	نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج	الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة
77	76	75	74	74	67	52	%	نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفي شهر سبتمبر	والمندخلين معها

التحليل:

نلاحظ من خلال قراءة في مؤشرات قياس الأداء للهدف المتعلق "بالإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها" أن نسبة مؤشر نسبة صرف الاعتمادات التنموية في ارتفاع مهم من سنة إلى أخرى حيث سجل نسبة 52 % سنة 2014 ونسبة 74 % سنة 2016 مخالفا للتوقعات التي كانت في حدود 70 % ويعود هذا أساسا إلى إعادة تشغيل العديد من المشاريع المعطلة مع برمجة مشاريع جديدة والمتابعة المستمرة للحرص على تنفيذها في الأجل.

أما نسبة تحقيق الأهداف فهي نسبة جيدة رغم أن التقديرات المبرمجة لسنة 2016 كانت في حدود 83 % لكن ما تم تحقيقه كان 82 % ويرجع هذا أساسا إلى تدني نسبة إنجاز أهداف البرنامج 3 أما فيما يخص مؤشر نسبة الرضا على الخدمات المسداة من طرف الإدارة فهو مؤشر قابل للتحسن.

البرنامج الفرعي 2: المساندة

الهدف 1.2.9: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية.

👉 **تقديم الهدف:** نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية.

👉 **مرجع الهدف:** البرنامج الفرعي "المساندة".

👉 **ممرات اعتماد المؤشرات:** تطوير قدرات الموارد البشرية من خلال الرفع في عدد أيام التكوين وقياس تطور كتلة الأجور من سنة إلى أخرى بغاية توفير الموارد البشرية اللازمة لمختلف البرامج.

👉 **تحليل المؤشر:**

تقديرات			توقعات 2017	انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء	الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014			
8	7	6.5	6	2.5	2.5	-	يوم تكوين	الهدف 1.2.9 نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية	
0	0	- 3.86	5.73	13.22	6.36	- 0.03	% الأجور		

التحليل:

إن مؤشري قياس الأداء المتعلقين بهدف البرنامج الفرعي المساندة والمتمثل في "نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية" غير مستقرين باعتبار وإن الانجازات مخالفة للتقديرات حيث أن مؤشر عدد أيام التكوين لكل عون كان من المتوقع أن يكون 5 أيام تكوين لكن لم يتم إنجاز إلا 2.5 يوم تكويني ويعود هذا بالأساس إلى ضعف الاعتمادات المخصصة لهذا الصنف من النفقات.

أما مؤشر تطوير كتلة الأجور فإن التقديرات كانت 21.82% أما الإنجازات فكانت 13.22% ويفسر هذا أساسا بالقرار الذي تم اتخاذه على مستوى رئاسة الحكومة بصرف 50% من الزيادات المقررة وطرحها من الأداء.

2-2 أنشطة البرنامج

لتحقيق أهداف برنامج القيادة والمساندة تم تحديد الأنشطة التالية:

- الدراسات العامة - المهمات ومصاريف نقل الأشخاص بالخارج - مصاريف الاستقبالات والإقامة
- التأجير العمومي - التدخلات العموميّة
- الطاقة - مصاريف النقل
- التصرف في أسطول السيارات
- الإشهار ونشر الإعلانات - التجهيزات الإداريّة و النفقات الأخرى للتسيير العادي للمصالح
- دورات تكوينية وتربّصات و التكوين المستمر
- تطوير واستغلال المنظومات الإعلامية - اقتناء واستغلال وصيانة التجهيزات الإعلامية - ترابط الشبكات الإعلامية
- مصاريف الخطايا والتعويضات - اقتناء أراضي و تصفية الوضعية العقارية للمباني - بناءات بالإدارة المركزية
- تهيئة الإدارة الجهوية ومقرات الفرق - صيانة المساكن الإدارية والبنيات

الوحدة: مليون دينار

الإعتمادات التقديرية	الأنشطة	تقديرات 2018	المؤشرات	الأهداف
0.268 م د	- استبيان داخلي - منظومة سيجار	51%	المؤشر 1.1.1.9 : نسبة الرضا على الخدمات المسداة من طرف الإدارة	
-	تفعيل حوار التصرف مع مختلف البرامج -	86%	المؤشر 2.1.1.9 : نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج	الهدف 1.1.9: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها
-	- جلسات شهرية و إجتماعات للوقوف على الوضعيات و رفع الإشكاليات	75%	المؤشر 3.1.1.9 : نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر	
105.833 م د	- مواكبة التصرف في التأجير العمومي - الإعداد للإنتدابات و تكوين و تحيين قواعد المعطيات	3.86%	المؤشر 1.2.2.9 : تطور كتلة الأجور	الهدف 1.2.9: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية
0.530 م د	- حلقات تكوين ودورات للرسكلة وملتقيات - تربّصات بالخارج - مراحل التكوين المستمر	6.5 يوم	المؤشر 2.2.2.9 : عدد أيام التكوين لكل عون	

3- نفقات البرنامج:

1-3 ميزانية البرنامج

1.1.3 تقديم ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة

تطور إعتمادات برنامج القيادة والمساندة

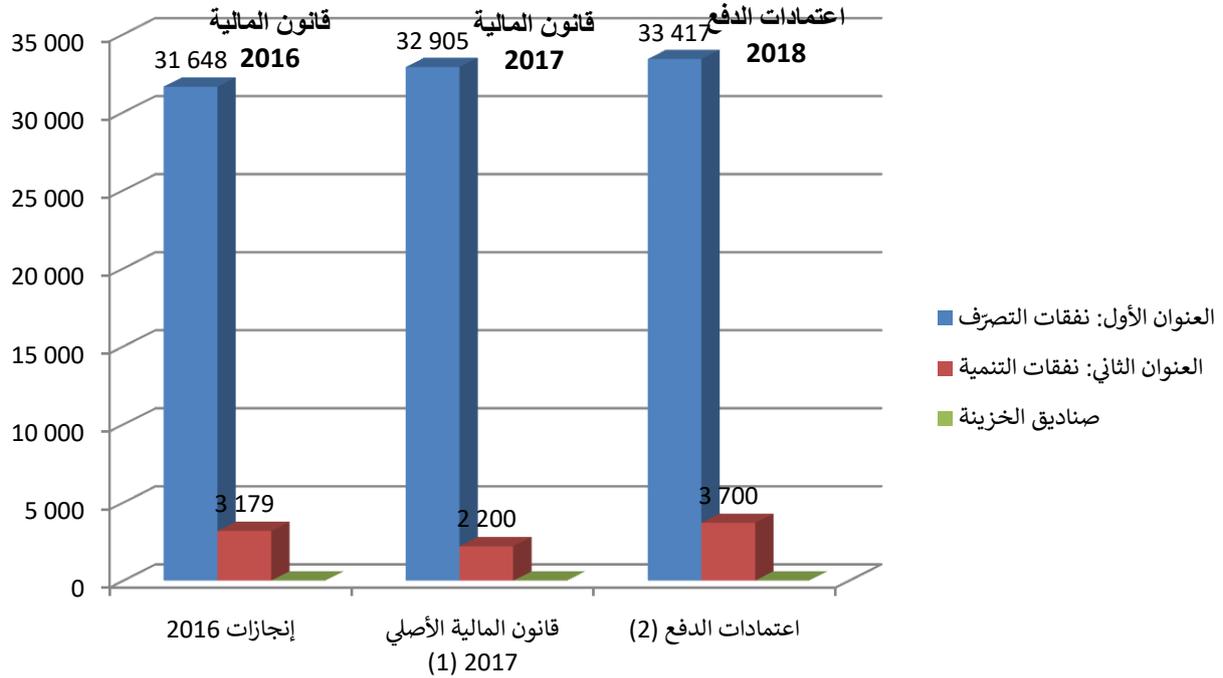
الوحدة: ألف دينار

النسبة (%) (2)/(3)-(2)	تقديرات 2018		قانون المالية 2017 (2)	إنجازات 2016 (1)	طبيعة النفقة
	المبلغ (2)-(3)	اعتمادات الدفع (3)			
%2	513	33 417	32 905	31 648	العنوان الأول: نفقات التصرف
5	1 242	24 111	22 870	23 015	التأجير العمومي
-9	-608	6 476	7 084	5 811	وسائل المصالح
-4	-121	2 830	2 951	2 822	التدخل العمومي
%68	1 500	3 700	2 200	3 179	العنوان الثاني: نفقات التنمية
% 68	1 500	3 700	2 200	3 179	الاستثمارات المباشرة
23	500	2 700	2 200	3 179	على الموارد العامة للميزانية
-	1 000	1 000	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	0	0	0	0	التمويل العمومي
-	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
-	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	0	0	0	0	صناديق الخزينة
% 6	2 013	37 117	35 105	34 827	مجموع البرنامج*

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار



يبين الجدول توزيع اعتمادات ميزانية التصرف مقارنة بسنة 2017 حيث نلاحظ زيادة بـ 513 أذ أي بنسبة +2% منها 24.111 لقسم التأجير ويعود ذلك إلى صرف ملاحق الزيادات في الأجور بعنوان سنة 2017 على ميزانية 2018 مع صرف الزيادة في الأجور لسنة 2018. أما بالنسبة لوسائل المصالح فقد سجلنا زيادة بـ 545 أذ في إعتمادات البرنامج الفرعي القيادة باعتبار محدودية الاعتمادات المرسمة في السنة الحالية خاصة مصاريف المهمات والنقل بالخارج وخصص الوقود لفائدة الإطارات المركزية مع الإطارات الجهوية، كما نلاحظ زيادة بـ 300 أذ على مستوى الإعتمادات المخصصة للتكوين للاعتناء بالجانب التكويني للأعوان، وزيادة في الإعتمادات المخصصة لشراء الوقود نتيجة الإرتفاع في أسعار المحروقات. كما نسجل نقص في إعتمادات التدخل العمومي بـ -4% تعود إلى الإعتمادات المخصصة لتركيز مكتب " الهابتات " بتونس.

2.1.3 تقديم ميزانية البرنامج حسب البرامج الفرعية

توزيع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية (إعتمادات الدفع)

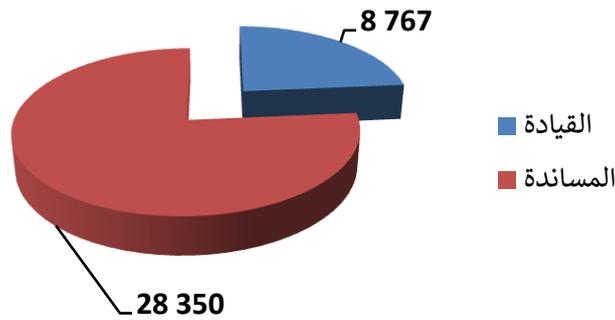
الوحدة: ألف دينار

المجموع	البرنامج فرعي 2: المساندة	البرنامج فرعي 1: القيادة	البرامج أصناف النفقات
33 417	24 750	8 667	نفقات التصرف
24 111	18 343	5 768	التأجير العمومي
6 476	5 931	545	وسائل المصالح
2 830	476	2 354	التدخل العمومي
3 700	3 600	100	نفقات التنمية
3 700	3 600	100	الاستثمارات المباشرة
2 700	2 600	100	على موارد الميزانية
1 000	1 000	0	على القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	على موارد الميزانية
0	0	0	على القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	صناديق الخزينة
37 117	28 350	8 767	المجموع*

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار



نلاحظ من خلال الجدول التالي أن ميزانية البرنامج الفرعي " القيادة " تمثل 24% من مجموع ميزانية البرنامج في حين يمثل البرنامج الفرعي " المساندة " نسبة 76% ويعود ذلك إلى تمركز الموارد البشرية صلب البرنامج الفرعي المساندة حيث تقدر اعتمادات التأجير العمومي للبرنامج الفرعي المساندة 18.343 م د والبرنامج الفرعي القيادة بـ 5.768 م د كما نشير إلى أن اعتمادات وسائل المصالح مرسمة بميزانية البرنامج الفرعي " المساندة " تقدر بـ 5.931 م د بينما إعتمادات البرنامج الفرعي القيادة تقدر بـ 545 أد فقط ويعود ذلك إلى أن من مشمولات التصرف في وسائل المصالح تعود بالأساس إلى البرنامج الفرعي المساندة.

2-3 اطار النفقات متوسط المدى 2018-2020

1.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج :

جدول عدد 3: إطار النفقات متوسط المدى الجملي للبرنامج

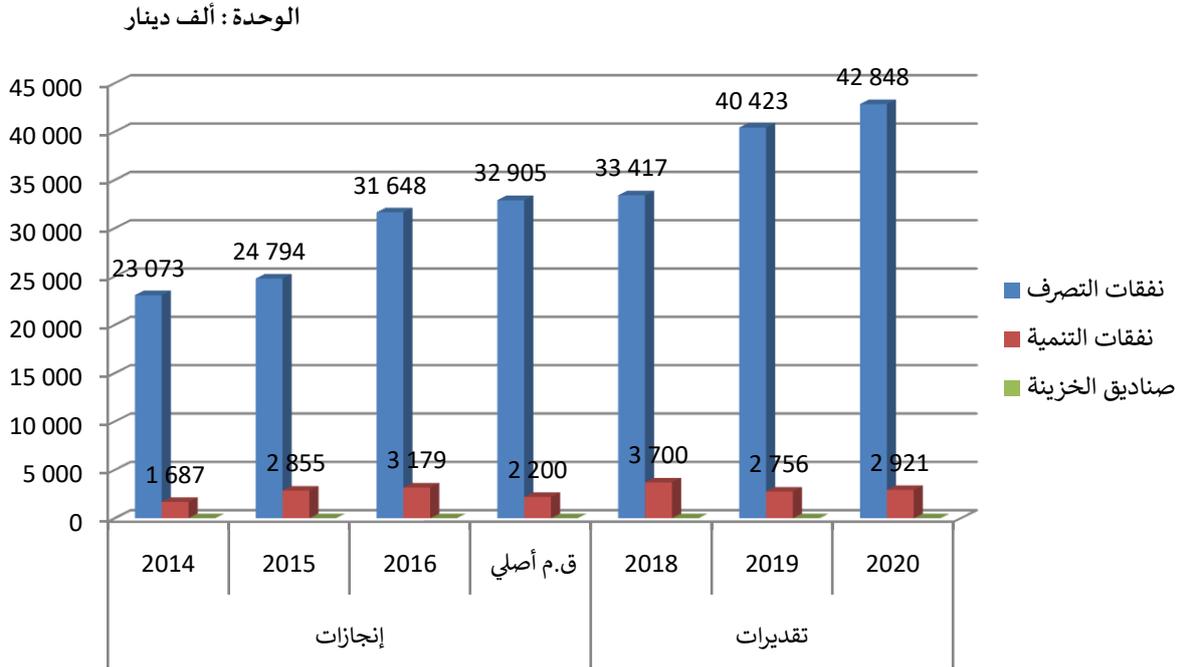
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م 2017	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
42 848	40 423	33 417	32 905	31 648	24 794	23 073	نفقات التصرف
32 226	30 402	24 111	22 870	23 015	18 194	16 823	التأجير العمومي
7 209	6 801	6 476	7 084	5 811	5 838	5 320	وسائل المصالح
3 413	3 220	2 830	2 951	2 822	762	930	التدخل العمومي
2 921	2 756	3 700	2 200	3 179	2 855	1 687	نفقات التنمية
2 921	2 756	3 700	2 200	3 179	2 855	1 687	الاستثمارات المباشرة
2921	2756	2700	2200	3179	2855	1687	على الموارد العامة للميزانية
0	0	1000	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
45 769	43 179	37 117	35 105	34 827	27 649	24 760	الميزانية*

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني
اعتمادات الدفع



إطار نفقات متوسط المدى للبرنامج 4 " القيادة والمساندة "
التوزيع حسب البرامج الفرعية

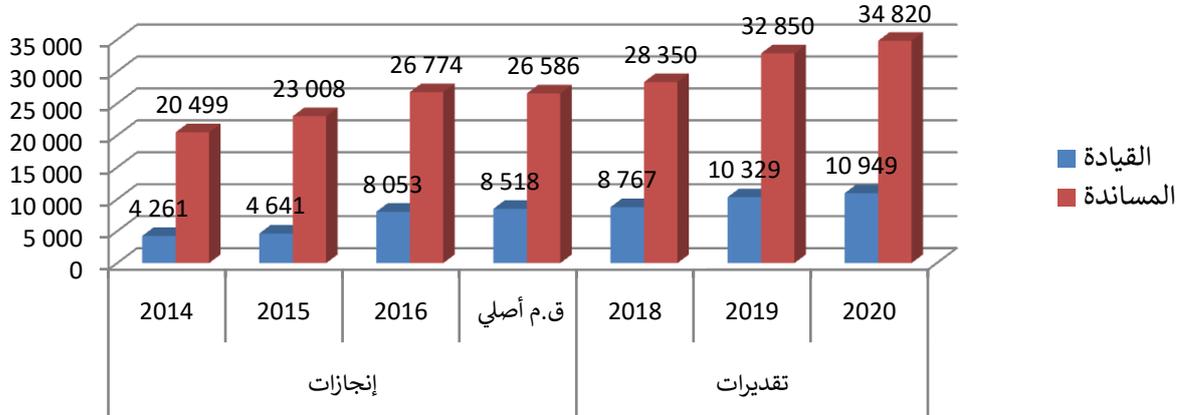
الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م	إنجازات			نفقات البرامج الفرعية
2020	2019	2018		2017	2016	2015	
10 949	10 329	8 767	8 518	8 053	4 641	4 261	القيادة
34 820	32 850	28 350	26 586	26 774	23 008	20 499	المساندة
45 769	43 179	37 117	35 105	34 827	27 649	24 760	المجموع*

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني
اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار



2.2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرامج الفرعية:

البرنامج الفرعي 1 " القيادة "

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م. 2017	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
10 949	10 329	8 667	8 518	8 053	4 641	4 261	نفقات التصرف
7473	7050	5768,4	5938	5587	4246	4068	التأجير العمومي
598	564	545	275	289	293	102	وسائل المصالح
2878	2715	2354	2306	2177	102	91	التدخل العمومي
0	0	100	0	0	0	0	نفقات التنمية
0	0	100	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
0	0	100	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
10 949	10 329	8 767	8 518	8 053	4 641	4 261	الميزانية*

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تحليل للاعتمادات التي تم رصدها:

ان الاعتمادات المخصصة للبرنامج الفرعي " القيادة " لا تمثل سوى 27 % من جملة اعتمادات البرنامج وهي مخصصة في أغلبها للتأجير (72 %) أما اعتمادات التدخل العمومي فتتمثل في منح لفائدة ودادية الأعوان لتغطية مصاريف إقتناء تذاكر الأكل ومصاريف التنفيل للعملة المحالين على التقاعد من أجل أعمال مهككة و مخللة بالصحة و كذلك المساهمة في المنظمات العالمية.

البرنامج الفرعي 2 "المساندة"

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			ق.م 2017	إنجازات			أصناف النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
31 899	30 094	24 750	24 386	23 595	20 153	18 812	نفقات التصرف
24 753	23 352	18 343	16 932	17 428	13 948	12 755	التأجير العمومي
6 611	6 237	5 931	6 809	5 522	5 545	5 218	وسائل المصالح
535	505	476	645	645	660	839	التدخل العمومي
2 921	2 756	3 600	2 200	3 179	2 855	1 687	نفقات التنمية
2 921	2 756	3 600	2 200	3 179	2 855	1 687	الاستثمارات المباشرة
2 921	2 756	2 600	2 200	3 179	2 855	1 687	على الموارد العامة للميزانية
0	0	1000	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
34 820	32 850	28 350	26 586	26 774	23 008	20 499	الميزانية*

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تحليل للاعتمادات التي تم رصدها:

تقدر نسبة اعتمادات التأجير بـ 68 % من جملة اعتمادات البرنامج الفرعي "المساندة" أما اعتمادات وسائل المصالح فتتمثل بـ 21 % بينما اعتمادات التنمية لا تمثل سوى 9 % ومقارنة باعتمادات البرنامج الفرعي "القيادة" فإن تمركز الأعوان ومهام البرنامج الفرعي "المساندة" من أهم أسباب الفرق في الاعتمادات المخصصة لكل برنامج فرعي.

الملاحق:

بطاقات مؤشرات قياس الأداء

بطاقات مؤشرات قياس الأداء

لبرنامج البنية التحتية للطرق

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.1.1

تسمية المؤشر: النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرق للسيارة
تاريخ تحيين المؤشر: سبتمبر من كل سنة "n" (2017).

I - الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البنية التحتية للطرق.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير البنية التحتية للطرق.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية وتطوير الطرق والطرق للسيارة على الصعيد الوطني والمغربي
4. تعريف المؤشر: نسبة تقدم انجاز الطرق للسيارة.
5. نوع المؤشر: منتج.
6. طبيعة المؤشر: نجاعة
7. التفريعات: المصالح المركزية لوزارة التجهيز والإسكان و التهيئة الترابية (وحدة متابعة انجاز مشاريع الطرق للسيارة و تحرير حوزة الطرق المهيكلية بالمدن) و شركة تونس للطرق للسيارة.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: طول الطرق للسيارة المنجزة / طول الطرق للسيارة المبرمجة
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: طريقة ادارية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدة متابعة انجاز مشاريع الطرق للسيارة و تحرير حوزة الطرق المهيكلية بالمدن و شركة تونس للطرق للسيارة
6. تاريخ توفر المؤشر: مارس من كل سنة "1+n" (2018)
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ 1310 كلم بحلول عام 2035.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة متابعة انجاز مشاريع الطرق للسيارة و تحرير حوزة الطرق المهيكلية بالمدن و شركة تونس للطرق للسيارة

III - قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

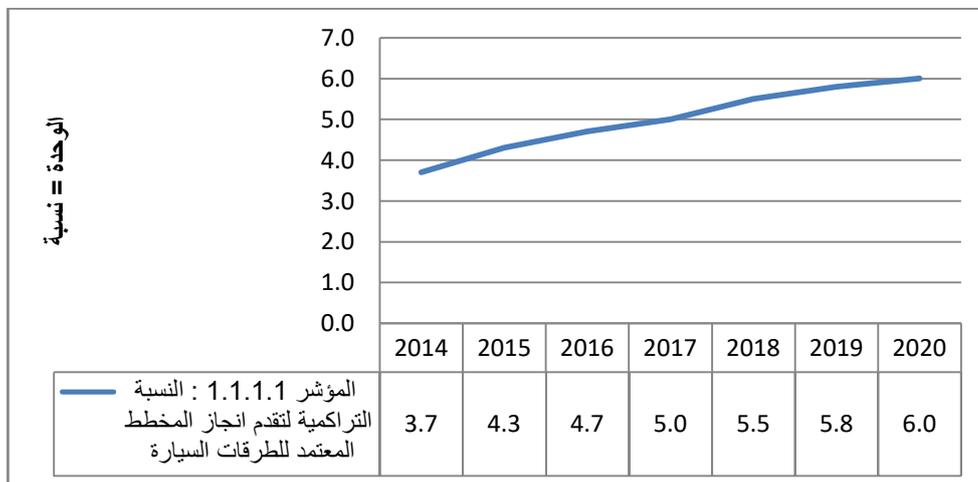
التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
791	768	724	662	625	565	490	كم	طول الطرقات السيارة المنجزة
60	58	55	50	47	43	37	%	نسبة تقدم انجاز الطرقات السيارة

2. طول الطرقات السيارة المبرمجة = 1310 كم بحلول عام 2035.

3. تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- طول الطرقات السيارة المبرمجة = 1310 كم . هذا الطول هو مجموع طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال و طول الطرقات السيارة في طور الانجاز و طول الطرقات السيارة في طور الدراسة :
- طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال = 414 كم ،
- طول الطرقات السيارة في طور الانجاز = 331 كم (صفاقس – قابس 155 كم و ، قابس – مدين 84 كم و مدين - راس الجدير 92 كم) ،
- طول الطرقات السيارة في طور الدراسة = 565 كم (مشروع إيصال الطريق السيارة إلى ولايات القيروان و سيدي بوزيد و القصيرين و قفصة (385 كم) و الطريق السيارة بوسالم – الحدود الجزائرية (80 كم) و صلة ربط ولاية الكاف بالطريق السيارة (100 كم)).

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

- تحرير حوزة مشاريع الطرق السيارة لتسهيل و تسريع تقدم الانجاز.
 - إنهاء انجاز الطريق السيارة المغاربية.
 - إنهاء انجاز مشروع إيصال الطريق السيارة إلى ولايات القيروان و سيدي بوزيد و القصيرين و قفصة.
 - إنهاء انجاز مشروع وصلة ربط ولاية الكاف بالطريق السيارة.
5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تحرير حوزة مشاريع الطرق السيارة تتطلب الكثير من الإجراءات الإدارية و القانونية الطويلة نظرا لتداخل العديد من الأطراف.
- إيجاد تمويل لانجاز أشغال الطرق السيارة.
- رفض بعض مالكي قطع الأراضي لانجاز الأشغال فوق أراضيهم.
- أشغال تحويل شبكات جملة المستلزمين (الشركة التونسية للكهرباء والغاز ، الشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه ، المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ...) تتطلب مدة زمنية طويلة.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.1.1.1

تسمية المؤشر: الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الإستغلال

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2017

I-الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البنية التحتية للطرق
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير البنية التحتية للطرق
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية وتطوير الطرق والطرق السيارة على الصعيد الوطني و المغاربي
4. تعريف المؤشر: معدل نسبة العائد الاقتصادي الداخلي (TRI) للمشاريع التي تنتهي خلال تصرف معين.
La moyenne des taux de rentabilité interne des projets mis en service pendant une gestion pondéré par le poids financier

5. نوع المؤشر: نسبة مئوية
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: جهوية

II-التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. II-طريقة احتساب المؤشر:

$$TRI \text{ (moyenne pondérée)} = \frac{\sum ri * Mi}{\sum Mi}$$

Tri = taux de rentabilité interne d'un projet

Mi = Montant du projet

2. وحدة المؤشر: نسبة %.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ملف إداري
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: وثائق إدارية - مخططات التنمية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الدراسات الفنية و وحدات انجاز المشاريع الممولة عن طريق البنك الأوروبي للاستثمار أو البنك الإفريقي للتنمية أو الصندوق العربي للانماء الإقتصادي والإجتماعي
6. تاريخ توفر المؤشر: حيني
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 22,9 % بحلول 2020
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للجسور و الطرق

III- قراءة في نتائج المؤشر:

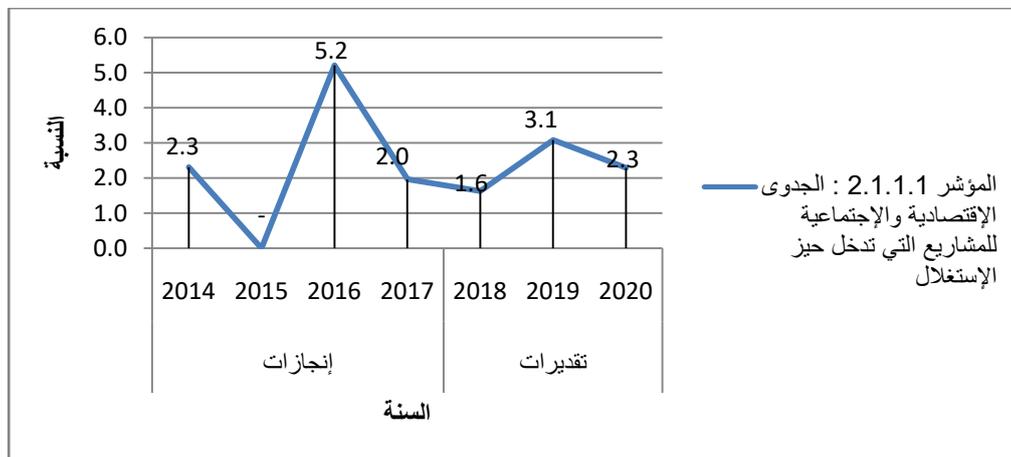
1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الأهداف
2020	2019	2018		2016	2015	2014			
22.9	30.8	16.3	19.6	52,1	-	26,5	%	الهدف 1.1.1: تنمية وتطوير الطرقات والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغربي	

2. تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

هذه المشاريع تندرج ضمن استراتيجية القطاع التي تحرص على جعل البنية الأساسية تستجيب لمتطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقد ارتكز المؤشر على معدل نسبة المردودية الاقتصادية لبعض المشاريع التي توفرت بها TRI و التي انتهت خلال تصرف معين

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المهدفة للمؤشر:

- انجاز محول اكس 2 ط و 9 بتونس ،
- انجاز تهيئة و مواصلة الطريق اكس 4 إلى اكس 20 بتونس ،
- انجاز مواصلة الطريق X20 بين ط ج 31 - المخرج الغربي بطول 15 كلم (مقطع 2) بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

- تهيئة 362,5 كلم من الطرقات المرقمة بـ 13 ولاية برنامج 2014 و برنامج 2016 الذي يحتوي على تهيئة 374,2 كلم من الطرقات المرقمة بـ 15 ولاية (بعد امضاء اتفاقية القرض مع البنك الإفريقي للتنمية)
 - بناء 12 جسرا بـ 12 ولاية برنامج 2014 و برنامج 2016 الذي يحتوي على بناء 11 جسرا بـ 10 ولايات
 - انجاز منحرج تالة بولاية القصرين
 - انجاز مضاعفة ط و 12 سوسة القيروان
 - انجاز مضاعفة ط ج 133 زغوان
 - انجاز مضاعفة ط و 4 زغوان سليانة
 - المشروع في طرقات تونس الكبرى برنامج 2017: توسيع المدخل الجنوبي إلى 3*2 مسالك و تخفيف الإزدحام بالمخرج الجنوبي للعاصمة بتمويل البنك الأوروبي للاستثمار تعصير الطرقات 2 (BEI-MR2)
 - المشروع في طرقات مهيكلية بالمدن برنامج 2017 يحتوي على عدة مشاريع وهي: إقامة 8 منشآت فنية على مفترقات الطريق الحزامية كلم 4 و المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس بطول 28 كلم و مضاعفة ط ج 27 نابل قليبية بطول 60 كلم و منحرج جرجيس بطول 20,8 كلم
 - المشروع في تونس الكبرى برنامج 2018 و يحتوي على الرابطة بين البلديات الشمالية : ط و 1 - زاد 4 على طول 3 كلم و توسيع و تدعيم و تصريف مياه الأمطار ط ج 31 بين حدود ولاية تونس و ط و 8
 - المشروع في مضاعفة الطريق الجهوية 117 (الطريق الرومانية) بمدنين بطول 7,5 كلم
 - المشروع في ربط تطاوين بالطريق السيارة 1أ
 - المشروع في بناء منشأة فنية على الطريق الجهوية 128 لربط مدينة قريص
 - المشروع في وصلة ربط مدينة بنزرت بالطريق السيارة 2أ عبر جسر ثابت على طول 9,5 كلم
 - المشروع في تهيئة الطرقات بولاية بمدنين و قبلي
 - المشروع في بناء 14 منشأة فنية بـ 11 ولاية بتمويل من الصندوق العربي للانماء الإقتصادي و الإجتماعي (5)
5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:
- عدم توفر دراسة الجدوى الاقتصادية و الإجتماعية لكل المشاريع حيث اقتصر احتساب المؤشر على المشاريع المنجزة أو التي تدخل حيز الإستغلال خلال سنوات التصرف 2014 إلى 2020 و التي تتوفر بها نسبة (TRI)
 - إجراءات اقتناء الأراضي و تحرير الحوزة

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 3.2.1.1

تسمية المؤشر: النسبة التراكمية لهيئة المسالك الريفية
تاريخ تحيين المؤشر: ديسمبر 2016.

ا. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البنية التحتية للطرق
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير البنية التحتية للطرق
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرق المرقمة
4. تعريف المؤشر: تهيئة المسالك الريفية يشمل تحرير الحوزة، الترتيبات العامة انجاز طبقة الأساس، تصريف المياه، انجاز منشآت مائية و تجهيزات التشوير العمودي
5. نوع المؤشر: نشاط.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: جهوية

اا. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: $\frac{\text{طول المسالك المهيئة}}{\text{الطول الجملي لشبكة المسالك الريفية}}$
2. وحدة المؤشر: نسبة %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ملف إداري
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وثائق إدارية - مخططات التنمية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدة انجاز المشاريع الطرقية
6. تاريخ توفر المؤشر: ديسمبر من السنة س
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 46% بحلول سنة 2020
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة التصرف حسب الأهداف لانجاز مشروع تهيئة المسالك الريفية و تطوير الشبكة الجهوية للطرق المرقمة

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

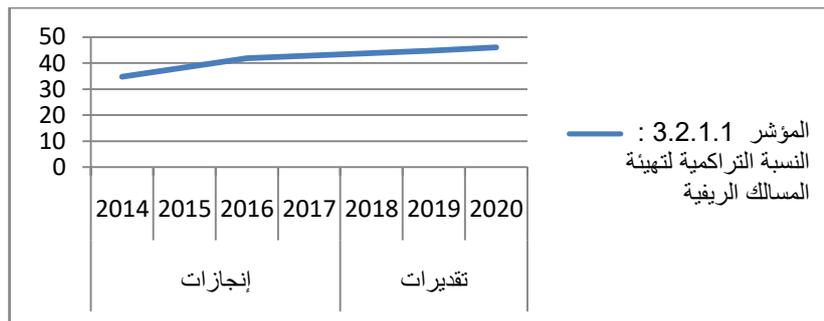
تقديرات			توقعات 2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الأهداف
2020	2019	2018		2016	2015	2014			
46	44,8	43,8	42,8	41,8	38,3	34,7	%	المؤشر 3.2.1.1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية	تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة

إلى حد ديسمبر 2016 طول شبكة المسالك الريفية 52000 كلم منها 21767 كلم مهيئة

2. تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

نسبة طول شبكة المسالك المهيئة في ارتفاع و ذلك لضمان ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المهدفة للمؤشر:

تقوم الإدارة ببرمجة تهيئة المسالك على النحو التالي و تعطى الأولوية إلى الـ 14 ولاية ذات أولوية و هذه وضعية مختلف الأنشطة إلى حد ديسمبر 2016:

- أشغال تهيئة 760 كلم من المسالك الريفية موزعة على 34 قسط بـ 23 ولاية و بتمويل من قرض البنك الإفريقي للتنمية مرحلة 6 ، بلغت نسبة الإنجاز 98%
- تهيئة 389 كلم من المسالك الريفية موزعة على 5 ولايات ذات أولوية بتمويل من قرض البنك الإفريقي للتنمية مرحلة 6 ، بلغت نسبة الإنجاز 82%
- تهيئة 750 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية ، تم تمويله بقرض الصندوق العربي للانماء الإقتصادي و الإجتماعي (3)، بلغت نسبة الإنجاز 70%
- انطلقت أشغال تهيئة 25 كلم مسلك جبل المغيلة و تهيئة 30 كلم بمسلك جبل السمامة بولاية القصيرين خلال شهر جانفي 2016 ، بلغت نسبة الإنجاز 29%

- انطلقت أشغال تهيئة 310 كلم من المسالك الريفية موزعة على 14 ولايات ذات أولوية خلال شهر ماي 2016، و بلغت نسبة الإنجاز 39%
- انطلقت أشغال تهيئة 625 كلم من المسالك الريفية موزعة على 9 ولايات خلال شهري سبتمبر و أكتوبر 2016 بتمويل قرض الصندوق العربي للانماء الإقتصادي و الإجتماعي(4)، بلغت نسبة الإنجاز 16%
- تم اقتراح تهيئة 151,7 لئلم من المسالك الريفية بـ 6 ولايات ذات أولوية برنامج 2018

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- البحث عن تمويل
- طول اجراءات ابرام الصفقات (دراسات و أشغال) باعتبار التنسيق مع الولايات لتحديد المسالك التي يتم برمجتها للدراسة
- تنوع المتدخلين عند إنجاز المسالك. حيث يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار المسالك التي يتم تهيئتها في إطار البرامج السنوية للتنمية و التنمية المندمجة التي تشرف عليها الإدارات الجهوية للتجهيز لفائدة المجالس الجهوية للولايات.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.3.2.1

تسمية المؤشر: مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة.

تاريخ تحيين المؤشر: سبتمبر 2017

المدة: سنوية

I - الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : البرنامج الأول: البنية التحتية للطرق
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 2: صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على جودة شبكة الطرقات المرقمة.
4. تعريف المؤشر: الصيانة العادية و الدورية للطرق المرقمة للمحافظة على المعبد و توابعه (ما عدى الطرقات التي هي بصدد الأشغال) في حالة حسنة و العناية بالتجهيزات الموجودة لتأمين سهولة إستعمال الطريق بشكل مريح و آمن.
5. نوع المؤشر: نسبة مئوية
6. طبيعة المؤشر: نشاط
7. التفريعات: جهوي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: نسبة مئوية

$$(ط.ح.ح.س \times 10) + (ط.ح.م \times 50) + (ط.ح.ح \times 100)$$

مؤشر الجودة = -----

ط..ش.ط.م

مصطلحات:

- ط.ح.ح: طرقات في حالة حسنة : لا تظهر بها أي عيوب (تشققات – تجزعات...),
- ط.ح.م: طرقات في حالة متوسطة: تظهر بها عيوب سطحية و جزئية (بأماكن محدودة) و لا تشمل هيكل الطريق (الطبقات السفلية)، كما تمت بها عدة تدخلات لإصلاح الحفر.
- ط.ح.س: طرقات في حالة سيئة: تظهر بها عيوب عامة من ذلك التشققات العميقة، التجزعات، الإعوجاجات و التخددات، الخ...
- م.ج.ط.م: مؤشر جودة الطرقات المرقمة
- ط.ش.ط.م: طول شبكة الطرقات المعبدة
- ط.ش.ط.غ.م: طول شبكة الطرقات غير المعبدة

ط.ج.ش.ط : الطول الجملي لشبكة الطرقات.

2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية.

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : سجل إداري.

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تقارير، مراسلات، زيارات ميدانية.

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للتجهيز.

6. تاريخ توفر المؤشر : حيني.

7. القيمة المستهدفة من المؤشر: بلوغ نسبة 72.2% بحلول 2020.

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة إستغلال و صيانة الطرقات.

III - قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

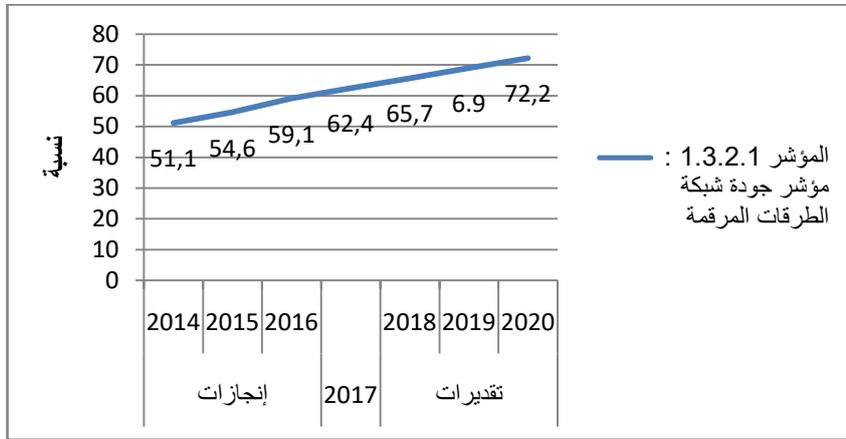
التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
72,2	69,0	65,7	62,4	59,1	54,6	51,1	%	معدل جودة شبكة الطرقات المرقمة من جملة كامل الشبكة
19646	19621	19596	19571	19546	19482	19455	كلم	الطول الجملي لشبكة الطرقات المرقمة
16091	15991	15891	15791	15691	15448	15270	كلم	الطول المعبد لشبكة الطرقات المرقمة
15357	15257	15157	15057	14957	14356	14256	كلم	الطول المعبد المعني بالمؤشر
8488	7788	7088	6388	5688	4640	3540	كلم	الطول في حالة حسنة
4765	4965	5165	5365	5565	5580	5780	كلم	الطول في حالة متوسطة
2104	2504	2904	3304	3704	4136	4536	كلم	الطول في حالة سيئة
3555	3630	3705	3780	3855	4034	4185	كلم	الطول غير المعبد لشبكة الطرقات المرقمة

2. تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

العمل على تقليص أجزاء الطرق التي تكون في حالة سيئة و ذلك بإعطائها الأولوية في البرمجة و التدخل السريع بإصلاحها و كذلك التفكير و وضع البرامج في إنجاز الطرق التي تكون في حالة متوسطة و ذلك من أجل الضغط على كلفة الإصلاح و العمل على الترفيع في الإعتمادات المخصصة لصيانة و إستغلال الطرق للحصول على شبكة في حالة حسنة و ذات جودة عالية تؤمن سهولة إستعمال الطريق بشكل مريح و آمن.

التغيير التدريجي من المرور بتقنيات التغليف السطحي (طبقة واحدة أو طبقتين) إلى التغليف بإستعمال الخرسانة الإسفلتية خاصة و أن الطرق المعبدة بهذه المادة تعادل النصف.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- المحافظة على جودة المعبد و توابعه من حيث إصلاح القارعة على كامل شبكة الطرق المعبدة، مسح الحواشي ، إزالة الأعشاب و جهر مجاري المياه ، شحن الحواشي، صيانة المنشآت الفنية و المائية و تركيز علامات الطرق و التشوير الأفقي، وضع العلامات الكيلومترية و علامات المنعرج و زلاقات الأمان، إزالة الرمال على طرق جهات الجنوب و معالجة النقاط السوداء و الزرقاء ، صيانة المسالك الريفية.
- تجديد التغليف السطحي و التغليف بالخرسانة الإسفلتية للطرق التي تتطلب التدخل و تغليف حواشي الطرق التي يفوق عرضها 7 أمتار.
- و كذلك المحافظة على جودة التجهيزات الموجودة على الطرق من ذلك التنوير العمومي، الأضواء المنظمة لحركة المرور، الجسر المتحرك ببنزرت، أنفاق باب سعدون و باب سويقة ، جسر رادس حلق الوادي و بطاحات جربة.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم القدرة الكافية لتحمل أعباء الأشغال لدى الشركات.
- محدودية عدد الشركات المؤهلة للقيام ببعض الأشغال الخصوصية المتعلقة بصيانة الطرق.
- عدم التنسيق مع المستلزمين العموميين عند قيامهم بالأشغال الخاصة بهم.
- عدم إحترام الحمولة القانونية من قبل ناقلي البضائع.

لذا يجب:

- إعتقاد عقود صيانة لعدة سنوات مع الشركات الخاصة و مزيد ترشيد العمل مع المقاولات المتعاقد معها ضمن البرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهادات العليا لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرق
- الإسراع بتركيز بنك معلومات للطرق يساعد على البرمجة و تسهيل معرفة المعطيات المتعلقة بصيانة الطرق
- توجيه دور الإدارة نحو المراقبة، التنسيق و التدخل السريع في الحالات الطارئة،
- ترشيد إقتناء المعدات الجديدة و حسن صيانتها،
- مراجعة النصوص القانونية و عقود الإستغلال الوقي مع المستلزمين العموميين،
- تكثيف المراقبة لحاملات الوزن الثقيل.

بطاقات مؤشرات قياس الأداء

لبرنامج حماية المناطق العمرانية

و الشريط الساحلي

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.1.2

تسمية المؤشر: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي

تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2017.

التواتر: سنوي

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية من الفيضانات.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التحكم في مياه السيول المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية و ضمان وظيفية منشآت الحماية المنجزة
4. تعريف المؤشر: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي لحماية المدن والتجمعات السكنية من الفيضانات التي تم قبولها وقتيا.
5. نوع المؤشر: منتج.
6. طبيعة المؤشر: جودة.
7. التفريعات: يتم التدخل بكامل ولايات الجمهورية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: العدد الجملي للمشاريع التي تم إنجازها و قبولها بصفة وقتية مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المرمجة بالمخطط الإستراتيجي إلى غاية 2020
2. وحدة المؤشر: نسبة (%)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر الاستلام الوقتي للمشاريع
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: الحصول على الوثيقة مباشرة من رئيس المشروع
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر الاستلام الوقتي للمشاريع المسلمة من طرف رؤساء المشاريع
6. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 100% في حدود سنة 2020
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: كريم المرعي (مستشار المصالح العمومية) الهاتف: 2118/71840075

III. قراءة في نتائج المؤشر:

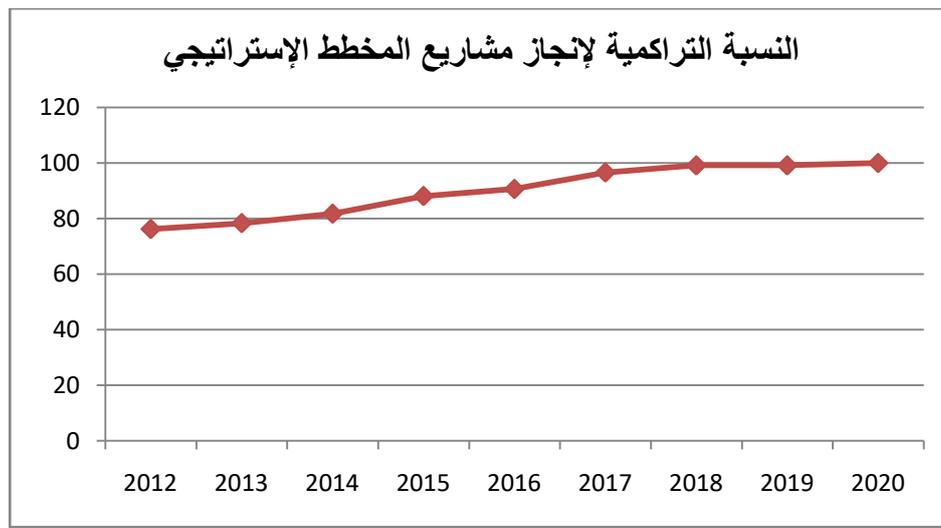
1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2017	الانجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
100	99	98	97	91	88	82	%	النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- بالنسبة للفترة الممتدة بين 2014 و 2016 بلغت نسبة تقدم إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي حوالي +9%
- يتوقع ان تصل هذه النسبة خلال سنة 2017 الى حوالي +06% حيث يتوقع الانتهاء من انجاز حوالي 14 مشروعا لحماية المدن التالية من الفيضانات:(وادي روريش، حوض تجميع المياه بالبحيرة الشمالية، اريانة، دوار هيشر، برج العامري، غار الدماء، وادي مليز، نابل، سيدي عويدات، العلا، وادي البرجي، المزونة، فريانة، المطوية، المتلوي، تطاوين) و يعود ذلك إلى حلحلة الإشكاليات المتعلقة بتنفيذ المشاريع المعطلة و المتمثلة أساسا في إقتناء الأراضي اللازمة لتحرير مسار المشاريع إضافة إلى كثافة شبكات المستلزمين العموميين .
- بالنسبة للفترة الممتدة بين 2018 و 2020 يتوقع أن تشهد نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي نسقا سريعا حيث يمكن إتمام كامل المشاريع المدرجة بالمخطط الإستراتيجي.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعداد دراسة استراتيجية لحماية المدن من الفيضانات.
- تحيين و إعداد الدراسات الخاصة بالمشاريع المبرمجة بالمخطط الإستراتيجي
- الإعتماد على مكاتب دراسات لمراقبة أشغال المشاريع.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم التمكن في بعض الأحيان من فض الإشكالات التي تعترض إنجاز المشروع (تحويل مختلف الشبكات وتحرير مسار المشروع) و بالتالي لا يتم الانتهاء من انجاز المشروع في الابان.
- بطء الاجراءات الادارية المتخذة في اطار تجاوب بعض المستلزمين العموميين في بعض الحالات.
- طول الوقت الذي يتخذه بعض المستلزمين العموميين لتحويل الشبكات التي تعترض مسار المشروع.
- عدم تمكّن المقاولات في بعض الأحيان من تجاوز الإشكالات الخاصة بها مما يؤثر في نسق سير الاشغال.
- غياب منظومة معلوماتية بمصالح الدراسات و الأشغال بالإدارة.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.1.1.2

تسمية المؤشر: النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية

تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2017.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية من الفيضانات.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التحكم في مياه السيول المتأتية من الأحواض الساكنة على مشارف المدن والتجمعات السكنية و ضمان وظيفية منشآت الحماية
4. تعريف المؤشر: طول القنوات ومجاري المياه التي يتم جهرها و تنظيفها سنويا مقارنة للطول الجملي لمنشآت الحماية المنجزة دون الأخذ بعين الإعتبار عدد التمرير لتنظيف المنشآت .
5. نوع المؤشر: منتج.
6. طبيعة المؤشر: جودة.
7. التفريعات: يتم التدخل بكامل ولايات الجمهورية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: طول المنشآت التي يتم جهرها و تنظيفها بمختلف الولايات سنويا مقارنة بالطول الجملي لمنشآت الحماية المنجزة الى غاية تاريخ احتساب المؤشر.
2. وحدة المؤشر: النسبة %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: طول المنشآت التي يتم جهرها و تنظيفها بمختلف الولايات
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: تقوم مصلحة الصيانات بتسجيل المعطيات في قاعدة معلومات بصفة شهرية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المسؤول عن مصلحة الصيانة
6. تاريخ توفر المؤشر: شهريا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 100% في حدود سنة 2020
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: شكري خليفي (رئيس مصلحة) الهاتف: 71840075

III. قراءة في نتائج المؤشر:

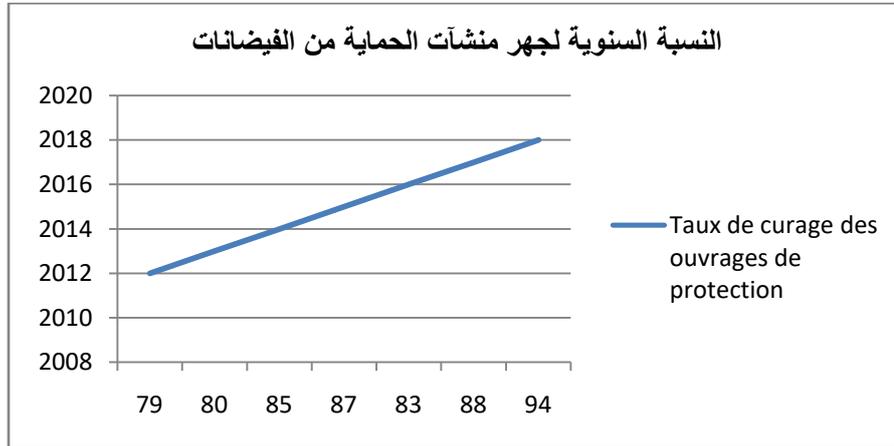
1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقدير الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2017	الانجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
100	97	94	88	83	87	85	%	النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- يتم تحديد تقديرات الانجازات الخاصة بهذا المؤشر حسب قيمة التواترات السنوية للأمطار و حسب الأولويات و الحالة التي تكون عليها المنشآت ذلك أنه أحيانا يتم التدخل بصفة متكررة لجهر و تنظيف العديد من المنشآت. بحيث و يعود هذا التطور إلى تزايد عدد المشاريع المنجزة سنويا إضافة إلى تقادم المنشآت المنجزة. كما يرتبط هذا المؤشر ارتباطا هاما بكمية الامطار المسجلة سنويا بحيث تنخفض النسبة في الاعوام التي تكون فيها كميات الامطار متواضعة بالمقارنة مع الاعوام الاخرى مثلما هو الحال بالنسبة لسنة 2016 حيث قدرت النسبة ب 83% مقارنة ب 87% سنة 2015 في حين ترتفع النسبة عندما يتم تسجيل كميات هامة من الامطار و يعود ذلك بالاضافة لارتفاع نسب المياه الى تراكم الاوساخ مما يتطلب تدخلات اضافية لازالتها مثلما هو متوقع بالنسبة لسنة 2017.

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- صيانة و تدعيم الأليات اللازمة لجهر و تنظيف المنشآت
- التدخل لجهر و صيانة كل المنشآت عن طريق المقاولات

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- محدودية الاعتمادات التي تم تخصيصها للصيانة.

- التعدي على حرمة الملك العمومي عن طريق البناء الفوضوي بالاساس مما يعقد عملية التدخل و القيام بالاشغال.
- القاء الفواضل بجميع انواعها من طرف المواطنين و المصانع.
- انسياب كميات كبيرة من المياه المستعملة نتيجة الربط العشوائي مما يعرقل احيانا القيام بالاشغال اللازمة.
- المؤشر لا يأخذ بعين الإعتبار جميع أنواع منشآت الحماية (أحواض تجميع المياه، الحواجز الترابية)

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.2.2

تسمية المؤشر: النسبة التراكمية لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري .
تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2017.

ا. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية الشريط الساحلي و إحكام إنجاز المنشآت المينائية.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري و تطوير المنشآت المينائية.
4. تعريف المؤشر: هو النسبة التراكمية لانجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري المبرمجة في الفترة الممتدة من 2015-2020.
5. نوع المؤشر: منتج.
6. طبيعة المؤشر: جودة.
7. التفريعات: يتم التدخل بكامل الشريط الساحلي.

ii. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: جمع النسب السنوية للشريط الساحلي الذي تمت حمايته من الانجراف البحري مقارنة بالطول الجملي للشريط الساحلي المعني بالحماية في الفترة الممتدة من 2015-2020.
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مشاريع حماية الشريط الساحلي التي بصدد الانجاز والتي تم تسلمها وقتيا (طول الشريط الساحلي) خلال السنة المعنية.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: بالتنسيق مع رؤساء المشاريع.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 % في حدود سنة 2020
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ناهد الكلاعي

ملاحظة

نظرا للمسؤوليات المتداخلة بين الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية ووكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والتي تتجلى في:

1. تقوم الوكالة بإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي خلافا لما جاء بالنصوص القانونية المذكورة أعلاه والتي تفوض لمصالح وزارة التجهيز وإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي،
2. تواصل الإدارة العامة للمصالح الجوية إعداد دراسات استعجالية لحماية أجزاء من الشريط الساحلي مهددة بالانجراف البحري وقيامها بالأشغال الضرورية.

ويترتب على ذلك:

3. عدم التدخل السريع للوكالة على إثر العواصف وتعرض بعض المناطق لانجراف بحري حاد،
4. وجود أجزاء من الشريط الساحلي تشهد مظاهر انجراف حادة لم تقف برمجة حمايتها من أي طرف.

بالتالي فإن الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية اقترحت تغيير استراتيجيتها في مجال حماية الشريط الساحلي من خلال:

1. تفعيل ما جاء بالفصل 27 من القانون عدد 73 لسنة 1995 مؤرخ في 24 جويلية 1995 :

- إحالة إنجاز المشاريع لفائدة وزارة التجهيز.
- رصد الإعتمادات الضرورية للمشاريع المبرمجة ضمن ميزانية وزارة التجهيز.
- 2. توضيح التضارب في المسؤوليات بنص قانوني:
- تكليف الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية ببرمجة وإنجاز دراسات وأشغال مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري بما في ذلك البرنامج الوطني لحماية الشريط الساحلي.

إلا أنه لم يتم الأخذ بعين الاعتبار مقترح الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية إلى حد الآن وبالتالي تم تنقيح القيمة المستهدفة للمؤشر بتخفيضها.

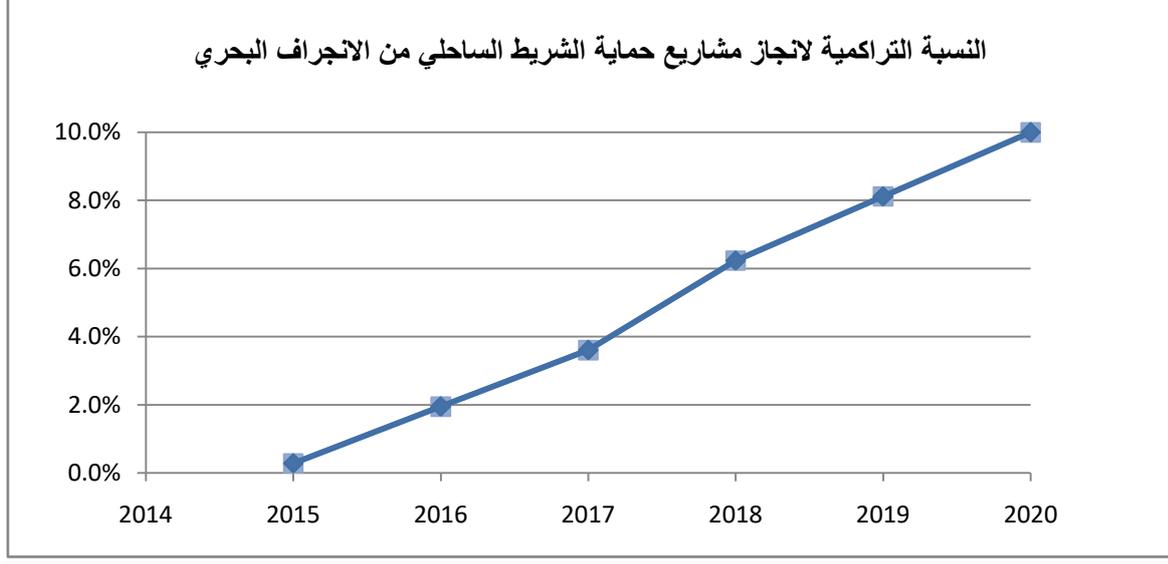
وفي حال تمت المصادقة على المقترح سنقوم بتعديل القيمة المستهدفة للمؤشر بما يتماشى والمهام الموكلة للإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	الهدف 1.2.2: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري و إحكام إنجاز المنشآت المينائية.
2020	2019	2018		2017	2016	2015		
15.95							كم	الطول الجملي للشريط الساحلي المبرمج للحماية
15.95	12.95	9.95	5.75	3.1	0.45	-	كم	طول الشريط الساحلي المبرمج للحماية
100	81.2	62.4	36.1	19.4	2.8	-	%	المؤشر 1.1.2.2 النسبة التراكمية لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:
يتم برمجة المشاريع على أساس المناطق الأكثر عرضة للانجراف البحري.
3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:
- حماية أجزاء من الشريط الساحلي من الانجراف البحري (بنزرت، المهديّة، جرجيس، جبنانة، طبرقة، القسط الثالث من جرف المنستير)

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- التداخل في أدوار كل من وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.
- عدد محدود للمقاولات ومكاتب الدراسات المختصة في ميدان الأشغال البحرية.
- نقص في المعطيات الأساسية.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.1.2.2

تسمية المؤشر: مستوى الأداء الفني للمشاريع المنجزة .

تاريخ تحيين المؤشر: جانفي 2017.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية الشريط الساحلي و تطوير المنشآت المينائية.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري و تطوير إنجاز المنشآت المينائية.
4. تعريف المؤشر: هو نسبة تطوير نجاعة إحكام إنجاز المشاريع المينائية مع احترام الأجال ومبالغ الصفقات وضمان جودة الأشغال.
5. نوع المؤشر: منتج.
6. طبيعة المؤشر: جودة.
7. التفريعات: يتم التدخل بكامل المواني البحرية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر:
يعتمد عند احتساب المؤشر المشاريع المنجزة في السنة المعنية:
- 35%: عدم تجاوز الأجال التعاقدية (دون احتساب الطقس العاصف والطقس السيئ).
(المشروع الذي يتم استلامه في الأجال يسند له 35/35)
- 35%: عدم تجاوز التكلفة الأولية.
- 30%: جودة التنفيذ وفق تصاميم ملف طلب العروض وبدون تحفظات من صاحب المشروع أو مستغل الميناء.
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المشاريع المتسلمة وقتيا في السنة المعنية :
- مذكرة احتساب الأجال، كشف حساب نهائي، مراسلات مع صاحب المشروع ومستغل الميناء، تقارير تقدم الأشغال...
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: بالتنسيق مع رؤساء المشاريع والإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك بوزارة الفلاحة
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.
6. تاريخ توفر المؤشر: عند الاستلام الوقي للأشغال
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100% في 2025
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: عمر السعيداني

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	الهدف 1.2.2: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري و إحكام إنجاز المنشآت المينائية
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
70	65	60	50	-	7	-	%	
								المؤشر 2.1.2.2 مستوى الأداء الفني للمشاريع المنجزة

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

إن تنفيذ المخطط المديرى يمتد على الفترة 2010-2025 .

نلاحظ نسبة التقدم 0 في السنوات 2010-2012 باعتبارها سنوات تمت فيها الدراسات اللازمة للمشاريع الأولى واستؤنف فيها مشروع "توسيع ميناء الصيد البحري بغار الملح" و " حماية ميناء الهوارية من الترسبات الرملية". وقد تم استلام المشروع الأول المدرج ضمنه سنة 2013 وهو "توسيع ميناء الصيد البحري بغار الملح". كما تم استلام مشروع "حماية ميناء الهوارية من الترسبات الرملية" سنة 2014 ومشروع أشغال توسيع ميناء الكتف سنة 2015. وقد تأجل استلام 3 مشاريع إلى سنة 2016 بدلا من سنة 2015 نظرا لوجود زيادة في الكميات وبالتالي تم تمديد المدة التعاقدية (أشغال توسيع ميناء جرجيس، أشغال اصلاح الأرصفة العائمة بميناء أجيم، أشغال توسعة وتهيئة ميناء الشابة) من المنتظر انتهاء أشغال:

• 4 مشاريع سنة 2017 وهي كالأتي:

1. أشغال توسعة ميناء الكتف

2. أشغال تهيئة وترميم ميناء الشابة

3. مشروع توسيع ميناء بنزرت.

• 02 مشاريع في 2018 وهي:

1. أشغال حماية ميناء قابس

2. أشغال إنجاز ميناء سيدي منصور

• 02 مشاريع في سنة 2019 وهي:

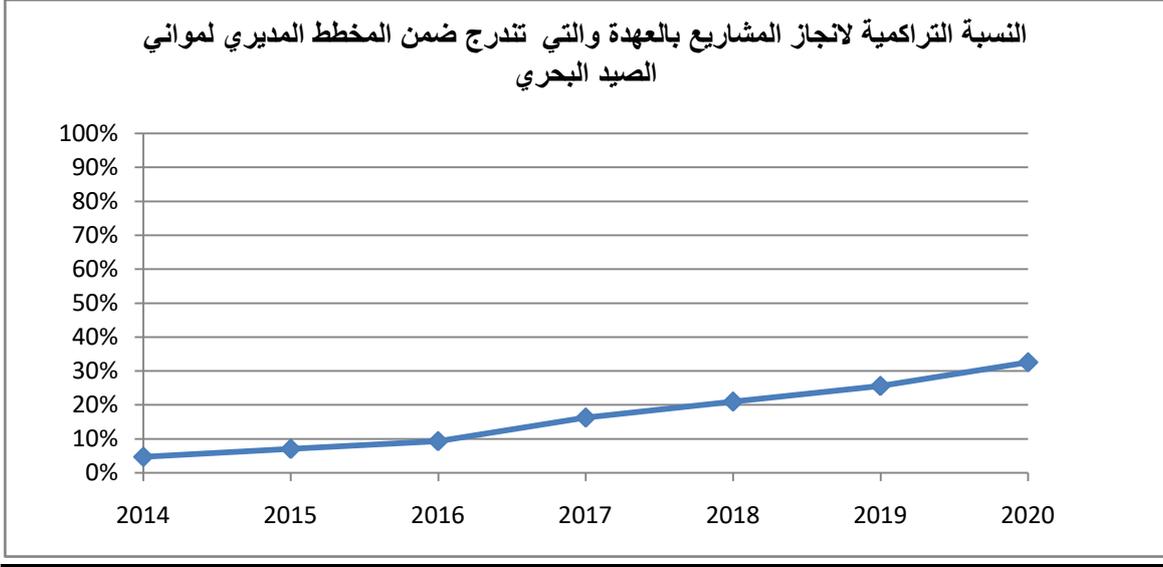
1. أشغال إنجاز ميناء سيدي يوسف

2. أشغال حماية ميناء صيادة من التموجات

• 04 مشاريع في سنة 2020 وهي:

1. أشغال تهيئة ميناء الصخيرة
2. أشغال توسيع ميناء طبلبة
3. أشغال اصلاح وتهيئة ميناء قليببية
4. أشغال اصلاح وتهيئة ميناء المهديّة

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- انجاز المشاريع المبرمجة ضمن المخطط المديرى طبقا لما تم برمجته من قبل صاحب المشروع (وزارة الفلاحة):
 - دراسات
 - أشغال

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر النصوص القانونية التي تنظم العلاقة بين صاحب المشروع وصاحب المشروع المفوض.
- عدد محدود للمقاولات ومكاتب الدراسات المختصة في ميدان الأشغال البحرية.
- نقص في المعطيات الأساسية.

بطاقات مؤشرات قياس الأداء
لبرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

بطاقة المؤشر

- رمز المؤشر: 1.1.1.3
- تسمية المؤشر: نسبة التطابق بين المشاريع المقترحة ضمن مخطط برنامج مختلف دراسات التهيئة الترابية والمشاريع التي وقع اختيار انجازها ضمن المخطط الخماسي 2016-2020.
- تاريخ تحيين المؤشر: شهر جانفي من كل سنة

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والمدن
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: العمل على تطابق التخطيط الاقتصادي والتخطيط الترابي بهدف إرساء تنمية مستدامة عادلة ومتوازنة وشاملة بين الجهات
4. تعريف المؤشر: نسبة التطابق يسن المشاريع المقترحة من طرف دراسات التهيئة الترابية المنجزة على المستوى الوطني والجهوي على أساس تشخيص الوضع الاقتصادي والبشري والطبيعي للولاية والاشكاليات المطروحة والقدرات المتوفرة والمشاريع المبرمجة في إطار المخطط الخماسي 2016-20120 وذلك قصد تحقيق تهيئة ترابية شاملة ومستدامة للتراب الوطني وتقليص الفوارق بين الجهات
5. نوع المؤشر: منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: حسب الجهات أو وطني

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: (عدد المشاريع المقترحة من طرف الدراسات لكل جهة / عدد المشاريع المقترحة ضمن المخطط الخماسي 2016-2020 لكل سنة) 100X
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جرد لكافة المشاريع المقترحة من الدراسات الجهوية أو الدراسات الوطنية لكل فترة زمنية (مدى قصير، متوسط أو طويل) والمشاريع الواردة ضمن الميزانية السنوية لكل مصلحة فنية من مصالح وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية على غرار الإسكان، الطرقات، المياه العمرانية،....
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية: دراسات التهيئة الترابية، الميزانية السنوية للوزارة
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتهيئة الترابية (رئيس البرنامج الفرعي للتهيئة الترابية)
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر جانفي من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 75%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مجدي فريحي

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	الهدف 1-1-3 : العمل على تطابق التخطيط الاقتصادي والتخطيط الترابي
2020	2019	2018		2017	2016	2015		
75	50	30	20	*10	-	-	نسبة	المؤشر 1.1.1.3 : نسبة التطابق بين المشاريع المقترحة ضمن مخطط برنامج مختلف دراسات التهيئة الترابية والمشاريع التي وقع اختيار إنجازها ضمن المخطط الخماسي 2016-2020.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نظرا لطبيعة المؤشرات التي اعتمدت سابقا كونها مؤشرات كمية ليس لها أي دلالة استراتيجية ارتأت الإدارة العامة للهيئة الترابية إلى اقتراح مؤشر استراتيجي جديد يهدف إلى تطابق بين المشاريع المقترحة من طرف دراسات التهيئة الترابية، باعتبارها دراسات استراتيجية ذات صبغة أفقية، والمشاريع المقترحة من طرف مختلف المصالح القطاعية أساسا مصالح وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

سيساهم ذلك في تهيئة ترابية متوازنة تأخذ في عين الاعتبار مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية كما تساهم في تحقيق العدالة بين الجهات.

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- برمجة الدراسة المعنية بالميزانية،
- اعداد ملف طلب العروض،
- القيام بإجراءات ابرام الصفقة،
- الشروع في الدراسة حسب شروط الإتفاقية علما وأن كل دراسة تمتد على 360 يوما موزعة على 3 مراحل،
- متابعة الدراسة من طرف مصالح الإدارة العامة للتهيئة الترابية وعقد جلسات عمل في الغرض،
- استلام مختلف مراحل الدراسة،

4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- طول آجال المخصصة لجمع المعطيات وإحجام بعض المصالح على تبادل المعلومات
- حجم العمل المطلوب للاحتساب المؤشر مقارنة بفريق العمل المشرف على متابعة البرنامج.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.2.3

تسمية المؤشر: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية

تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2017

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التعمير
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم التخطيط العمراني الاستراتيجي والمستخدم للمدن والتجمعات الريفية والنحكم في التوسعات العمرانية
4. تعريف المؤشر: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية ويقصد بذلك معرفة مدى الالتزام والتقدير بضمون ومقتضيات استراتيجيات التنمية العمرانية عند إعداد أمثلة التهيئة العمرانية و سيتم، في مرحلة أولى، اعتماد معايير خاصة برمجة التجهيزات بمختلف أنواعها و الفضاءات الخضراء.
- وحرصا على تكريس مبدأ الاستدامة في مجال التخطيط العمراني سيتم احتساب نسبة المناطق المخصصة للتجهيزات ونسبة الفضاءات الخضراء (المناطق الخضراء) المخصصة ضمن أمثلة التهيئة العمرانية.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج (Ind de produit)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)
7. التفريعات: حسب المعطيات المضمنة بالبطاقة البيانية وأمثلة التهيئة العمرانية

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: نسبة مساحة المناطق الخضراء و المناطق المخصصة للتجهيزات المدرجة في أمثلة التهيئة العمرانية التي تمت المصادقة عليها مقارنة بالمساحة الجمالية .
2. وحدة المؤشر: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقدم انجاز مختلف مراحل الدراسة والمصادقة عليها.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية:
- تقارير يتم إعدادها من طرف من طرف وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية حسب الجهات وعددها 4 (الشمال الشرقي، الشمال الغربي والوسط الغربي، الوسط الشرقي، الجنوب).
- إعداد الإحصائيات حسب أمثلة التهيئة العمرانية وحسب الولاية والجهة الاقتصادية وعلى المستوى الوطني
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية، الإدارات الجهوية للتجهيز والمجالس الجهوية.
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: (Valeur cible de l'indicateur) 50% في حدود سنة 2020
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: توحيدة بالحاج طاهر- كاهية مدير بإدارة التعمير.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

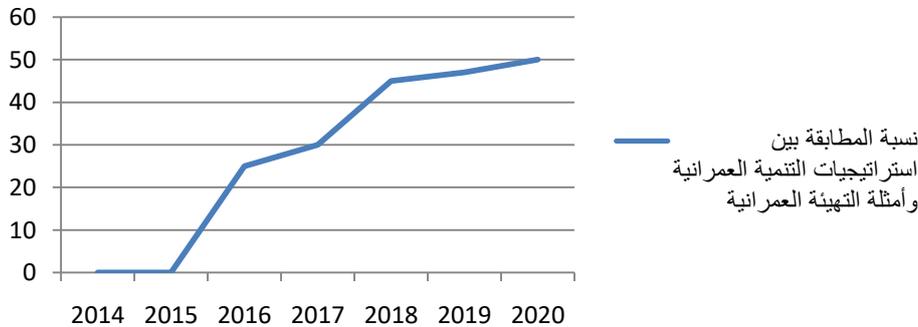
تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	الهدف 1-2-3 : تدعيم التخطيط العمراني الاستراتيجي والمهتداه للمدن والتجمعات الريفية والنحكم في التوسعات العمرانية
2020	2019	2018		2017	2016	2015		
50	47	45	30	25	-	-	المؤشر 1.1.2.3 : نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية	

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

باعتبار أن المؤشر المتعلق بنسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية هو مؤشر جديد فانه لم يتم اعتماده في السنوات الفارطة، الا أنه من المتوقع تسجيل نسبة 30 بالمئة بالنسبة لسنة 2017 ونسبة 45 بالمئة لسنة 2018.

3. رسم بياني:

نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

أ- إنجاز المسوحات الطبوغرافية (أو خرائط المدن):

تمويل دراسات إنجاز المسوحات الطبوغرافية كليا،
إبرام الصفقات مع مكاتب الدراسات المختصة بصفة مباشرة أو عن طريق المجالس الجهوية،
المتابعة الفنية والميدانية لهذه الدراسات بالتنسيق مع المصالح الجهوية للتجهيز.

ب- دراسات أمثلة التهيئة العمرانية:

المساهمة في تمويل الدراسات بنسبة لا تفوق 50%
تقديم الدعم الفني للمجالس الجهوية المعنية لإعداد دراسات المراجعة التي تعهد إلى مكاتب دراسات خاصة
المتابعة الفنية والميدانية للدراسات ومتابعة إجراءات المصادقة عليها بالتنسيق مع المصالح الجهوية للوزارة والجماعات المحلية
المعنية.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

ارتباط بلوغ القيمة المستهدفة سواء سنويا أو إلى غاية سنة 2018 برغبة الجماعات المحلية المعنية في مواصلة الدراسات الجارية
وتغطية هذه التجمعات الريفية بأمثلة تهيئة عمرانية من جهة وبمختلف الأطراف المتدخلة في مختلف مراحل المصادقة على هذه
الدراسات من جهة أخرى.

محدودية الإمكانيات البشرية والمادية لدى مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز والجماعات المحلية المعنية.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر : 2.1.2.3

تسمية المؤشر : مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة

تاريخ تحيين المؤشر : ماي 2017

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التعمير
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إعداد تخطيط عمراني مستديم للمدن والتجمعات الريفية
4. تعريف المؤشر: مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج (Ind de produit)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)
7. التفريعات: حسب الجهات

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): المساحة الجمالية للأراضي الفلاحية المستهلكة المدرجة ضمن أمثلة التهيئة العمرانية للبلديات المصادق عليها بأمر في السنة.
2. وحدة المؤشر: هكتار
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مساحة مناطق التوسع بأمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها للبلديات ومساحة الأراضي الفلاحية التي تم تغيير صبغتها لتصبح قابلة للتعمير
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
تقارير يتم إعدادها من طرف من طرف وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية حسب الجهات وعددها 4 (الشمال الشرقي، الشمال الغربي والوسط الغربي، الوسط الشرقي، الجنوب).
- إعداد الإحصائيات حسب الولاية والجهة الاقتصادية وعلى المستوى الوطني
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية، الإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات.
6. تاريخ توفّر المؤشر: شهر مارس من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) 450 هك في حدود سنة 2020
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: توحيدة بالحاج طاهر- كاهية مدير بإدارة التعمير.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

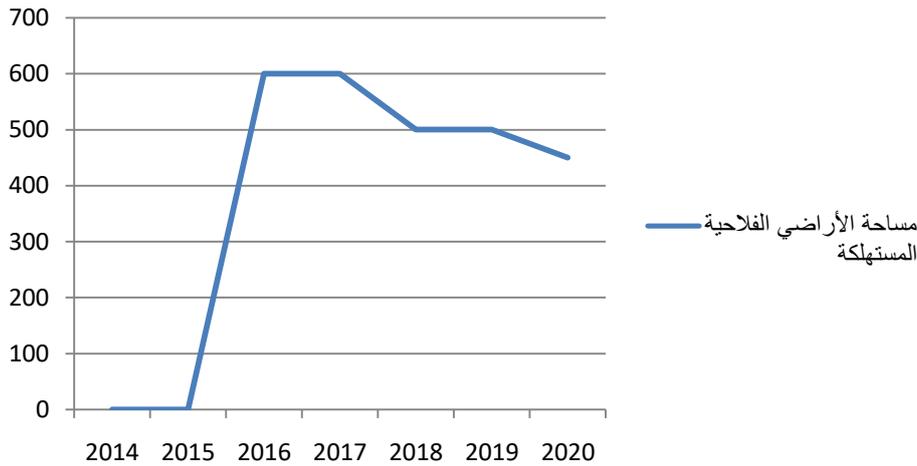
تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	الهدف 1-2-3 : ضمان التخطيط العمراني الاستراتيجي والمهتداه للمدن والتجمعات الريفية والتحكم في التوسعات العمرانية
2020	2019	2018		2017	2016	2015		
450	500	500	600	600	-	-	هك	المؤشر 2.1.2.3 : مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

باعتبار أن المؤشر المتعلق مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة هو مؤشر جديد فإنه لم يتم اعتماده في السنوات الفارطة، إلا أنه من المتوقع تسجيل مساحة 600 هكتار بالنسبة لسنة 2017 500 هكتار بالنسبة لسنة 2018.

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:

مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

أ- إنجاز المسوحات الطبوغرافية (أو خرائط المدن):

تمويل دراسات إنجاز المسوحات الطبوغرافية كليا،

إبرام الصفقات مع مكاتب الدراسات المختصة بصفة مباشرة أو عن طريق المجالس الجهوية،

المتابعة الفنية والميدانية لهذه الدراسات بالتنسيق مع المصالح الجهوية للتجهيز.

ب- دراسات أمثلة التهيئة العمرانية:

المساهمة في تمويل الدراسات بنسبة لا تفوق 50%

تقديم الدعم الفني للمجالس الجهوية المعنية لإعداد دراسات المراجعة التي تعهد إلى مكاتب دراسات خاصة

المتابعة الفنية والميدانية للدراسات ومتابعة إجراءات المصادقة عليها بالتنسيق مع المصالح الجهوية للوزارة والجماعات المحلية المعنية.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

ارتباط بلوغ القيمة المستهدفة سواء سنويا أو إلى غاية سنة 2018 برغبة الجماعات المحلية المعنية في مواصلة الدراسات

الجارية وتغطية هذه التجمعات الريفية بأمثلة تهيئة عمرانية من جهة وبمختلف الأطراف المتدخلة في مختلف مراحل المصادقة

على هذه الدراسات من جهة أخرى.

محدودية الإمكانيات البشرية والمادية لدى مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز والجماعات المحلية المعنية.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.3.3.3

تسمية المؤشر: عدد المساكن الاجتماعية والمساكن الميسرة المنجزة

تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2017

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإسكان
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالمسكن الاجتماعي والمسكن الميسر والتصدي لظاهرة البناء الفوضوي
4. تعريف المؤشر: عدد المساكن المنجزة عن طريق البرامج التالية: المساكن المنجزة عن طريق الفوبرولوس- البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي- المسكن الأول- توفير مقاسم مهيأة.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج (Ind de produit)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)
7. التفريعات: حسب الجهات

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): مجموع المساكن الاجتماعية والمساكن الميسرة المنجزة مع مجموع المقاسم الاجتماعية المهيأة.
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقدم انجاز الدراسات
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير يتم إعدادها من طرف وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية حسب الجهات وعددها 4 (الشمال الشرقي، الشمال الغربي والوسط الغربي، الوسط الشرقي، الجنوب).
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية، الإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات.
6. تاريخ توقّر المؤشر: شهر مارس من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): إنجاز 50 ألف مسكن ومقسم إلى موفى 2020
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة قمر بنحمادي الشابي عن الإدارة العامة للإسكان والسيدة مريم الولهازي عن وحدة إنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقدرات الخاصة بالمؤشر:

تقدرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018		2017	2016	2015		
3000	2500	1600	845	798	490	461	عدد	عدد المساكن المنجزة في إطار الفوبرولوس
4050	3801	7162	2735	1227	767	599		عدد المساكن المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي
6000	6000	6000	6000	-	-	-		عدد المساكن الممولة في إطار المسكن الأول
13050	12301	14762	9580	2025	1257	1060		مجموع عدد المساكن الاجتماعية والمساكن الميسرة المنجزة

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقدرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

* بالنسبة للفوبرولوس: من المتوقع تمويل إقتناء 600 مسكن جاهز منجز من قبل باعثيين عقاريين وتمويل إقتناء 180 مقسم مهياً إلى جانب تمويل حوالي 65 مسكن عن طريق البناء الذاتي وذلك حتى موفى سنة 2017.

* بالنسبة للمسكن الأول: نظرا للطلبات المتزايدة للشريحة المستهدفة من هذا البرنامج على هذا الصنف من المساكن فإنه من المنتظر تمويل إقتناء حوالي 6000 مسكن حتى موفى سنة 2017 .

أما بخصوص التقدرات لسنوات 2018-2020 فإنه من المتوقع تسجيل طلبات إضافية على مساكن الممولة عن طريق الفوبرولوس وعن طريق برنامج المسكن الأول وكذلك الطلبات على إقتناء مقاسم مهياً.

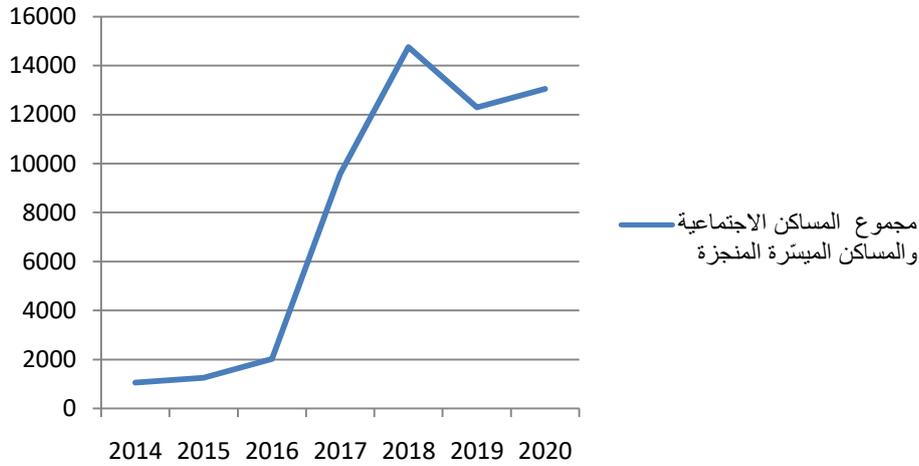
* بالنسبة للبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي سيتم إنجاز 2735 مسكن إلى موفى 2017 من بينها 1300 مسكن في إطار العنصر الأول والمتعلق بإزالة المساكن البدائية و1435 مسكن ومقسم سيتم إنجازها عن طريق الباعثيين العقاريين العموميين والخواص . كما تمّت برمجة إنجاز 7162 مسكن سنة 2018 موزعة كما يلي:

● 2000 مسكن سيتم إزالتها وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها

● 5162 مسكن ومقسم سيتم إنجازها عن طريق باعثيين عقاريين عموميين وخواص.

وتقدّر عدد المساكن والمقاسم التي سيتم إنجازها في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي لسنوات 2018-2020 ب 15000 مسكن ومقسم.

مجموع عدد المساكن الاجتماعية والمساكن الميسرة المنجزة



نلاحظ أن عدد المساكن سيرتفع سنة 2018 مقارنة بالسنوات الفارطة ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:

- في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي تمّ في موفى 2016 الانطلاق في إنجاز 4650 مسكن اجتماعي من طرف باعثين عقارين خواص ومن المتوقع الانتهاء من إنجاز 4150 مسكن في موفى 2018.
- الانطلاق الفعلي في تنفيذ برنامج المسكن الأول الذي تم الشروع فيه سنة 2017.
- نتائج تنقيح الأمر المنظم للفوبرولوس حيث تم توسيع مجال تدخلات الصندوق ليشمل البناء الذاتي.

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

بالنسبة للبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي:

نظرا لعدد الصعوبات التي واجهها البرنامج في عنصره المتعلقين بإزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها وتهيئة وتوفير مقاسم ومساكن اجتماعية تمّ تنقيح الأمر عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت 2012 بمقتضى الأمر الحكومي عدد 460 لسنة 2015 المؤرخ في 09 جوان 2015 قصد اعتماد آلية البناء الذاتي للضغط على الكلفة وريح الأجال. كما تمّ إصدار المنشور التفسيري المشترك بين وزارتي التجهيز والداخلية بتاريخ 2016/02/29 الذي تضمن إجراءات جديدة من بينها:

- اقتراح الأراضي من قبل الجهات والتي يمكن تخصيصها لإنجاز البرنامج
- التثبيت من الوضعيات العقارية
- الإجراءات المتبعة في البناء الذاتي

- التسريع في نسق عمل اللجان الجهوية لمتابعة البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي

- يتم توفير رصيد عقاري بمختلف الجهات من خلال عرض مشروع قانون يتعلّق بالتمديد في أجل تطبيق القانون عدد 47 لسنة 2013 المؤرخ في 1 نوفمبر 2013 والمتعلق بسنّ أحكام استثنائية تتعلّق بإجراءات تغيير صلوحية الأراضي الفلاحية وتغيير وصف الأراضي التابعة لملك الدولة للغابات وتهيئة وتعمير الأراضي الكائنة خارج المناطق المغطاة بأمثلة تهيئة والمخصّصة لتنفيذ البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وإحداث المناطق الصناعيّة والمقدّر ب3 سنوات (إلى حدود 01 نوفمبر 2016).

- البحث عن تمويل خارجي لإنجاز مشاريع جديدة (نفس الممولين: تمويل قطري وسعودي أو ممولين آخرين).
- إنجاز المساكن في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- تنشيط أعمال اللجان المحدثة في إطار البرنامج قصد التسريع من نسق الانتاج.
- بالنسبة لبرنامج المساكن الممولة عن طريق الفوبرولوس:

وفي نطاق توسيع مجالات تدخل الصندوق وتشجيع الباعثين العقاريين على مزيد الإنتاج تم تنقيح الأمر عدد 965 لسنة 1977 في مناسبات عدة وآخرها الأمر الحكومي عدد 1126 المؤرخ في 18 أوت 2016 والمتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء.

وحيث تكتسي التمويلات التي يمنحها الصندوق لفائدة الأجراء شكل قروض ومنح يتم إسنادها في حدود الموارد المتوفرة

لتمويل:

- بناء أو توسعته مسكن فردي أصلي على ملك الأجير،
 - اقتناء قطعة أرض قابلة للترخيص في بناء مسكن أصلي
 - اقتناء مسكن جديد أصلي لدى باعث عقاري مصادق عليه من طرف الوزير المكلف بالإسكان،
- وينتفع بخدمات هذا الصندوق الأجراء الذين يتراوح دخلهم باعتبار كافة المنح بين الأجر الأدنى المهني المضمون وأربع مرات ونصف مرات هذا الأجر.
- مزيد التعريف بالتدخلات الجديدة لصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء والمتمثلة في اقتناء مقاسم وبناء أو توسعة مسكن، ما من شأنه أن يساهم في سياسة الدولة في مجال التكيف في البناء الفردي.

بالنسبة لبرنامج المسكن الأول:

انطلق البرنامج خلال سنة 2017 ويخص الفئات الاجتماعية التي لا يشملها البرنامج الخصوصي للمسكن الاجتماعي وبرنامج الفوبرولوس، ويتمثل في تمويل اقتناء مساكن منجزة من قبل الباعثين العقاريين المرخص لهم ومن قبل الخواص من غير الباعثين العقاريين.

وينتفع بهذا البرنامج العائلات التي يتراوح دخلها العائلي الشهري الخام بين 4,5 و10 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون من خلال توفير التمويل ذاتي في حدود 20% من ثمن المسكن على أن لا يتجاوز 40000 دينار، يسند للمنتفع في شكل قرض ميسر على ميزانية الدولة بنسبة فائض في حدود 2% يسدد على 7 سنوات إضافة إلى 5 سنوات إمهال.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

يبقى هذا المؤشر على أهميته لا يحمل دلالات واضحة:

- على عدد المساكن المنجزة في انتظار تحديد الحاجيات السكنية على المستوى الوطني من حيث تحديد نوعية المساكن والمناطق ذات الأولوية والفئات الاجتماعية المستهدفة وفي انتظار نتائج الدراسة التي ستنجز في الغرض،
- على عدم احتساب كل المساكن المنجزة عن طريق الباعثين العقاريين العموميين والخواص في المؤشر،
- على محدودية الإمكانيات البشرية لدى وحدة إنجاز البرنامج الخصوصي للمسكن الاجتماعي والإدارات الجهوية للتجهيز.
- ارتفاع كلفة المساكن وتوجه الباعثين العقاريين الخواص نحو إنتاج المساكن الرفيعة،
- تقلص الرصيد العقاري من الأراضي الصالحة للبناء خاصة بالمناطق التي تشهد ضغطا عمرانيا كبيرا.
- تقلص إنجاز المقاسم الاجتماعية المهيئة من قبل الباعثين العقاريين والخواص.

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.3.3.3

تسمية المؤشر: النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية.

تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2017

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإسكان
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالمسكن الاجتماعي والمسكن الميسر والتصدي لظاهرة البناء الفوضوي.
4. تعريف المؤشر: نسبة الأحياء السكنية الفوضوية التي تم تهذيبها سنويا مقارنة مع مجموع الأحياء المبرمجة.
5. نوع المؤشر: منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)
7. التفريعات: حسب الجهات

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:
2. الوحدة: نسبة مائوية
3. نوع المعطيات الأساسية:
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: يتم حصر قوائم المنتفعين على مستوى اللجان الجهوية بالولايات .
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المصالح المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: المعتمدات والإدارات الجهوية للتجهيز والإدارة العامة للإسكان
6. تاريخ توفر المؤشر: تحيين المعطيات بصفة دورية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : تهذيب كل الأحياء المبرمجة 59 % في حدود سنة 2020.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: محمد العياري - الإدارة العامة للإسكان.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014		
100	100	91	78	67	50	29	نسبة	النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 140 (الجزء الأول)
16	6	0.1	-	-	-	-	نسبة	النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 110 (الجزء الثاني)
59	54	47	78	67	50	29	نسبة	المجموع

ملاحظة : انخفاض مجموع النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية من 78 % سنة 2017 إلى 47 % سنة 2018 تعود إلى بلوغ البرنامج الأول نسبة 91% من الأشغال وانطلاق البرنامج الثاني في مرحلة الدراسات بنسبة 1%.

2. تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بعد تسجيل نسق مرضي لإنجاز تهذيب الأحياء السكنية في جزئه الأول حيث تم إلى موفى شهر ماي 2017 إنجاز مايلي :

- انتهت أشغال البنية الأساسية بـ 47 حي من 140 حي.

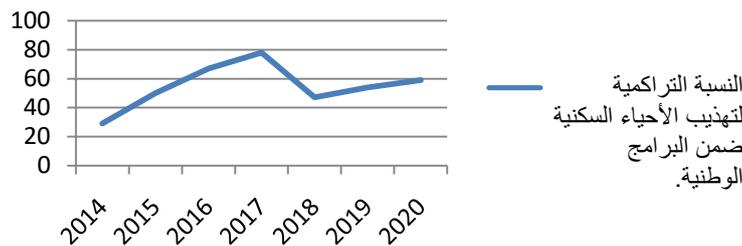
- انتهت أشغال تحسين سكن بـ 60 حي من 97 حي.

- انتهاء 28 مشروع تجهيزات جماعية من جملة 168 مشروع.

تمت المصادقة بمخطط التنمية على إنجاز الجزء الثاني الذي يخص حوالي 146 حي بكلفة 635 م.د.، حيث سينطلق البرنامج خلال سنة 2018 ويتواصل على مدى 5 سنوات، وبالتالي سيتم احتساب وتحديد قيمة المؤشر لكل برنامج على حدى حتى يتسنى لنا متابعتها ومراقبته.

3. رسم بياني:

النسبة التراكمية لتهديب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية.



4. أهم الأنشطة المرصحة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مزيد التنسيق بين كافة المتدخلين في إنجاز البرنامج (بلديات - المستلزمين العموميين - الوزارات والمنشآت المعنية ...) حيث الجهات على توفير العقارات اللازمة واحترام الآجال لتنفيذ التجهيزات الجماعية .
- التسريع في نسق عمل اللجان الجهوية لمتابعة إنجاز البرنامج.
- البحث عن تمويل خارجي لإنجاز مشاريع جديدة.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر (حدود المؤشر):

- صعوبة في توفير الاعتمادات لتمهيد الأحياء العشوائية ، خاصة وأن الدولة هي التي تتحمل كامل الكلفة دون مساهمة المواطن.
- ندرة الأراضي الدولية المخصصة من قبل الجهات لتنفيذ مكونة التجهيزات الجماعية.
- تقلص الأراضي الصالحة للبناء التي تتماشى مع القدرة الشرائية للمواطن، مما ينجر عنه تنامي ظاهرة التوسع العمراني العشوائي و ارتفاع عدد الأحياء الفوضوية .

بطاقات مؤشرات قياس الأداء

لبرنامج تطوير وتنمية قطاع البناء

بصدد تحيين المعطيات

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1-1-1-4

تسمية المؤشر: النجاعة الطاقية للبنىات.

تاريخ تحيين المؤشر: سبتمبر 2016

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير وتنمية قطاع البناء
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: السياسة الوطنية للبناء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعزيز البناء المستدام.
4. تعريف المؤشر: النجاعة الطاقية للبنىات: معدل استهلاك الطاقة (التدفئة والتبريد).
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
7. التفريعات: الإدارة المركزية/الجهوية

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: معدل نسبة الاستهلاك الطاقى لكل مشروع في طور الدراسة.
2. وحدة المؤشر: kwh/م²/السنة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التصنيف الطاقى للمشروع من خلال برنامج CLIP.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: وثيقة معدة من طرف مصممي المشروع مصادق عليها من قبل المراقب الفني و يتم التثبت منها من الادارة.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري (اللجنة الفنية للبنىات المدنية).
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس الموالي للسنة المعنية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (valeur cible de l'indicateur): أقل من 85 kwh/م²/السنة
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس اللجنة الفنية للبنىات المدنية

III. قراءة في نتائج المؤشر

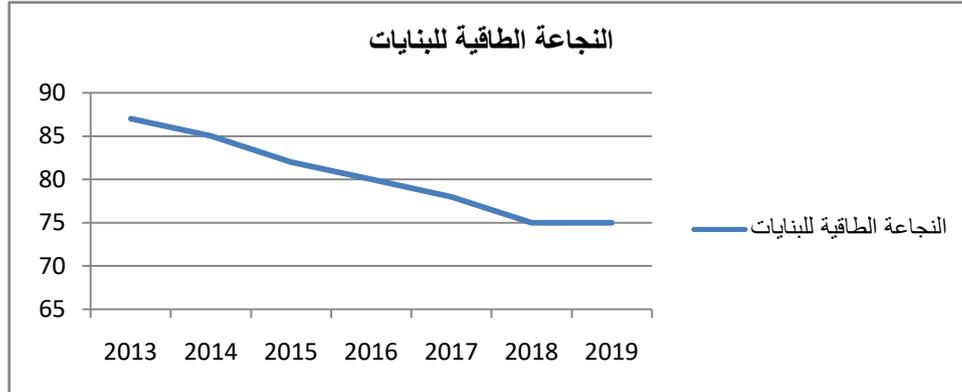
1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات	انجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2019	2018	2017		2016	2015	2014		
75	75	78	80	82	85	87	kwh/م ² /السنة	المؤشر 1.1.1.4: النجاعة الطاقية للبنىات

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- الاستهلاك الطاقى للبنىات خلال الفترة الممتدة من 2013 الى 2015 لايتجاوز 87 م/2/السنه، حيث أن التصنيف الطاقى يساوى أو يقل عن 3.
- بالنسبة لسنة 2016 تشمل المشاريع في طور الدراسات المعمارية والفنية وقيمة المؤشر يمكن بلوغها.
- سيتم العمل على تحسين النجاعة الطاقية للبنىات خلال الثلاث سنوات القادمة .

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- * التصور والتصميم البيولوجي والمناخي للمشاريع
- * تدعيم المقتضيات السلبية للبناء (مزيد توضيح الأنشطة التي يقوم بها البرنامج لتدعيم المقتضيات السلبية للبناء)

5. تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر : مرتبط بمدى توفر الإمكانيات البشرية.

- * تركيز المشروع في مناطق مناخية
- * التوجيه السيئ للمشروع: شمال-غرب

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2-1-1-4

تسمية المؤشر: عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة.

تاريخ تعيين المؤشر: سبتمبر 2016

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير وتنمية قطاع البناء
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: السياسة الوطنية للبناء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تأهيل مختلف المتدخلين في قطاع البناء والأشغال العمومية.
4. تعريف المؤشر: عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة في الجودة ايزو 9001 و ايزو 14001
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
7. التفريعات: الإدارة المركزية/الجهوية

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة في الجودة ايزو 9001 و ايزو 14001
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائية تحتوي المتحصلين على الشهادة بالمطابقة في الجودة ايزو 9001 و ايزو 14001
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: إحصائية تحتوي المتحصلين على الشهادة بالمطابقة في الجودة ايزو 9001 و ايزو 14001.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري.
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر أفريل الموالي للسنة المعنية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (valeur cible de l'indicateur): 30 في حدود 2019
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير البرامج والتراخيص

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2016	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
30	15	15	10	06	05	03	عدد	2-1-1-4: عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة

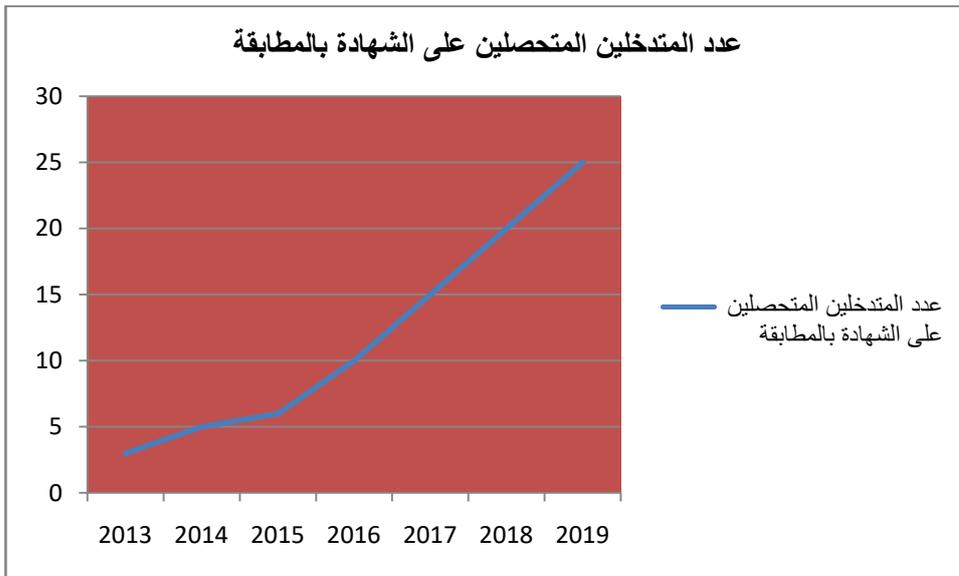
2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة في الجودة ايزو 9001 و ايزو 14001 خلال الفترة الممتدة من 2013 الى 2015 ما يناهز 14متدخلا.

يمكن بلوغ قيمة المؤشر وذلك من خلال مزيد تحسيس مختلف المتدخلين بأهمية الحصول على الشهادة بالمطابقة من ناحية وادراج هذه الاخيرة في الصفقات العمومية .

سيتم العمل على تحسين قيمة المؤشر خلال الثلاث سنوات القادمة خاصة من خلال مراجعة شروط اسناد التراخيص وكراسات الشروط.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

* تحسيس مختلف المتدخلين بأهمية الحصول على الشهادة بالمطابقة.

*مراجعة شروط اسناد التراخيص وكراسات الشروط.

5. تحديد أهم النقائص (Lmites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر : 1-2-4-1

تسمية المؤشر : نسبة رضا أصحاب المنشآت.

تاريخ تحيين المؤشر : سبتمبر 2016

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : تطوير وتنمية قطاع البناء
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : مثالية البناء العمومي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : إدخال الممارسات الجيدة عند انجاز البنايات.
4. تعريف المؤشر : نسبة رضا أصحاب المنشآت من ناحية الجودة والتحكم في الكلفة واحترام الأجال.
5. نوع المؤشر : مؤشر منتج.
6. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة.
7. التفريعات : الإدارة المركزية/الجهوية

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : استبيان قيس درجة رضا أصحاب المنشآت.
2. وحدة المؤشر : نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : استبيان قيس درجة الرضاء.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية : استبيانات توجه إلى أصحاب المنشآت ثم يتم تجميعها واحتساب درجة الرضاء من خلال ما تضمنته من معايير (الجودة التحكم في الكلفة واحترام الأجال)
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : مصدر إداري.
6. تاريخ توفر المؤشر : شهر ماي الموالي للسنة المعنية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (valeur cible de l'indicateur) : 70% في حدود 2019
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : مدير البناء والصيانة

III. قراءة في نتائج المؤشر

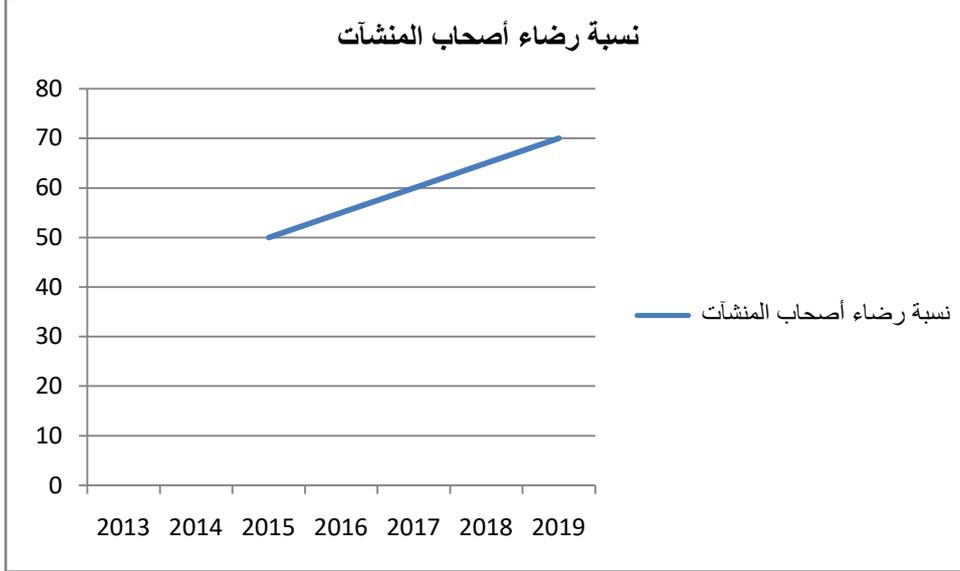
1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2016	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
70	65	60	50	---	---	---	نسبة (%)	المؤشر 1.3.2.4 : نسبة رضا أصحاب المنشآت

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ غياب معطيات عن قيمة المؤشر خلال الفترة الممتدة من 2013 الى 2015 نظرا لعدم القيام بإستبيان في الغرض. بالنسبة لسنة 2016 من المتوقع أن تبلغ قيمة المؤشر 50 % . سيتم العمل على تحسين قيمة المؤشر خلال الثلاث سنوات القادمة من خلال التحكم في كلفة المشاريع واحترام الآجال والجودة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- * ارساء نظام الجودة بالادارة العامة للبيانيات المدنية.
- * مراجعة الشروط الفنية لاختيار المقاولات.
- * تحسين جودة الدراسات المعمارية والفنية.

5. تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر :

- * التأخير في انجاز المشروع.
- * وجود إخلال على مستوى الدراسات.
- * طلب ادخال تغييرات خلال انجاز المشروع.

بطاقات مؤشرات قياس الأداء
لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.1.9

تسمية المؤشر: نسبة الرضا على الخدمات المسندة من طرف الإدارة
تاريخ تحيين المؤشر: شهر نوفمبر من كل سنة

1. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمسندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1 " القيادة "
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها.
4. تعريف المؤشر: قياس درجة رضا المتعاملين على الخدمات الإدارية المسندة
5. نوع المؤشر : منتج
6. طبيعة المؤشر: جودة
7. تفرعات المؤشر: وطني

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأشخاص الذين عبروا عن رضاهم/ العدد الجملي للأشخاص المشاركين في الاستبيان
2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية (%)
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إستبيان
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إستبيان
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات ذات صبغة إدارية.
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر سبتمبر.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة 55 % في موفى 2020.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الديوان

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			توقعات 2017	الإنجازات			الوحدة	المؤشر 1.1.1.9: نسبة الرضا على الخدمات المسندة من طرف الإدارة
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
275	265	153	147	47	-	-	عدد	عدد الأشخاص الذين عبروا عن رضاهم
500	500	300	300	100	-	-	عدد	العدد الجملي للأشخاص المشاركين في الاستبيان
55	53	51	49	47	-	-	%	النسبة

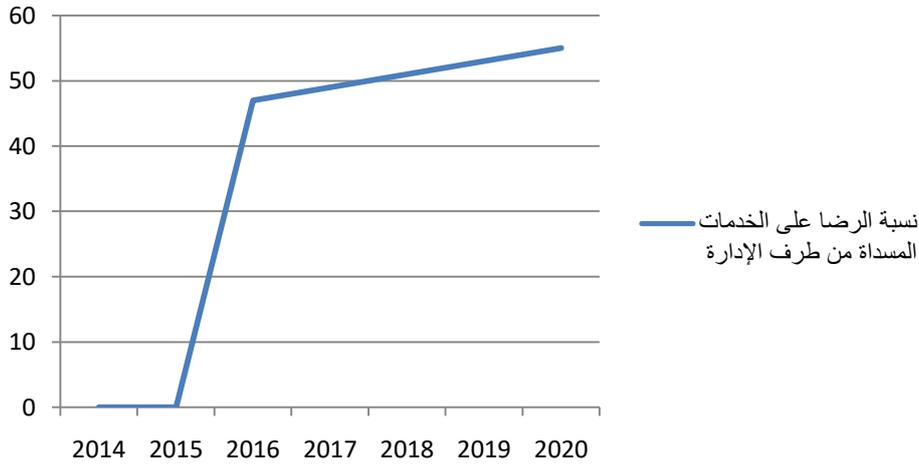
2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

سنة 2016: في إطار إعداد المشروع السنوي للقدرة على الأداء والتقرير السنوي للقدرة على الأداء، قامت مصالح الوزارة بتوزيع إستبيان داخلي حول نسبة الرضا على الخدمات الإدارية المسداة من طرف الإدارة أفضت النتائج إلى تحديد نسبة رضا ناهزت 47% حيث تم على مستوى التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2016 تعريف وتحليل ومناقشة الإستبيان المعد في الغرض .

سنة 2017: سعيا لتحسين نسبة الرضا على الخدمات المسداة من طرف الوزارة قامت مصالح الوزارة ببرمجة عديد الأنشطة ذات الصلة بالمؤشر وأنشطة من شأنها تلافي النقائص المسجلة خلال السنوات الفارطة وتحسين وتطوير عديد الخدمات لبلوغ نسبة رضا تقدر بـ49%.

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:

نسبة الرضا على الخدمات المسداة من طرف الإدارة



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تحسين نوعية الخدمات بكافة الهياكل الإدارية التابعة للوزارة
- تحسين و تطوير نوعية الخدمات المسداة على موقع الواب
- تبسيط الإجراءات الإدارية للمواطنين والعمل على تقليص الأجال.
- تحسين مناخ الأعمال للتشجيع على الاستثمارات الخاصة بضمان إسداء خدمات على موقع الواب تساعد على النفاذ للمعلومات الضرورية.
- إرساء منظومة الجودة لتقييم الخدمات المسداة والعمل على تحسينها طبقا لمواصفات الجودة
- مزيد تطوير الإستبيان والتعريف به من خلال مزيد تعميمه على المصالح الجهوية.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- النقص في الوسائل المادية والبشرية
- تبسيط الإجراءات الإدارية يرتبط بعدة هياكل متدخلة وإجراءات طويلة.
- نقص في التكوين للإطارات المكلفة بالعمل الفني والإداري
- نقص في تحفيز الأعوان مما يؤثر على مردوديتهم.
- عدم إعطاء أهمية للإستبيان من طرف المتعاملين مع الإدارة

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.1.1.9

تسمية المؤشر: نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج
تاريخ تحيين المؤشر: شهر جوان من كل سنة

1. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1: القيادة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها.
4. تعريف المؤشر: قياس نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج مقارنة بالتقديرات المرسومة.
5. نوع المؤشر: نتيجة
6. طبيعة المؤشر: جودة
7. تفرعات المؤشر: وطني

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: معدل نسب الإنجازات مقارنة بتقديرات كافة المؤشرات.
2. وحدة القياس: النسبة المئويةية (%)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع إداري
4. طريقة تجميع البيانات الأساسية لاحتساب المؤشر: التقرير السنوي للقدرة على الأداء.
5. مصدر البيانات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات صبغة إداري
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر جوان من كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: العمل على تحقيق نسبة 90% في حدود سنة 2020.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتخطيط والتعاون وتكوين الإطار.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
90	88	86	85	82	71.4	-	%	المؤشر 2.1.1.9: نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

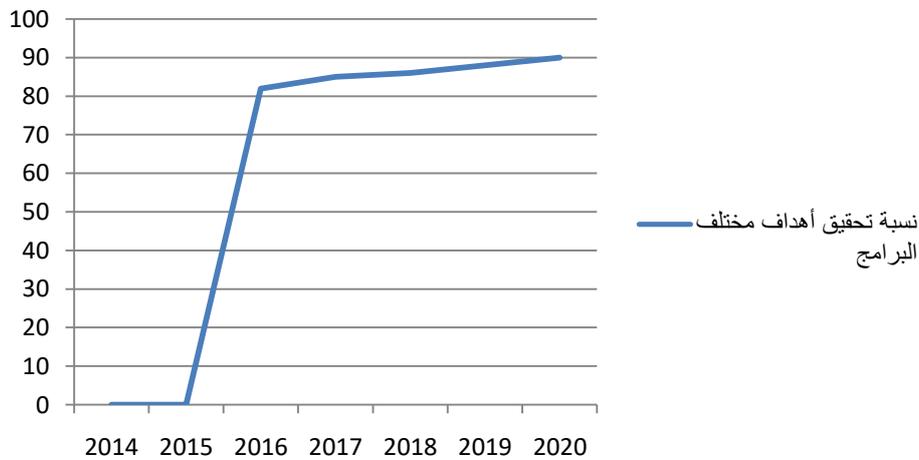
قاربت مختلف برامج قطاع التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية من تحقيق أهدافها المتوقعة بعنوان سنة 2016 والتي قدرت بحوالي 83 % حيث حققت مختلف البرامج نسبة 82 % من أهدافها وبالرجوع لنسب تحقيق أهداف مختلف البرامج (رسم عدد 1) يمكن تفسير هذه النتيجة كما يلي :

• بلغت نسبة تحقيق أهداف البرنامج 1 " البنية التحتية للطرق " 84% وهي تقريبا مساوية لتقديرات المؤشر بعنوان سنة 2016 ومتجاوزة للإنجازات بـ 58 % . تجدر الملاحظة أن في احتساب نسبة تحقيق أهداف البرنامج 1 لم يتم الأخذ في الإعتبار 3 مؤشرات هم على التوالي : المؤشر 1.2.1.1 الجدوى الإقتصادية والإجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الإستغلال حيث تم تغيير وحدة قياسها من نسبة مائوية (%) إلى عدد أيام و المؤشر 1.1.2.1 مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة والمؤشر 2.1.2.1 مؤشر جودة الجسور تم إضافتهما سنة 2016 مقابل حذف 3 مؤشرات.

- كما حقق البرنامج 9 "القيادة والمساندة" أهدافه بنسبة دون نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج حيث حققت نسبة 72% .
- هذا و حقق البرنامجين 2 " حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي " والبرنامج 4 " تطوير وتنمية قطاع البناء " أهدافهما بنسبة 97 % و هي نسبة تجاوزت المعدل.
- في حين بلغت نسبة إنجاز أهداف البرنامج 3 "التهيئة الترابية والتعمير و الإسكان " 58 % وهي نسبة أقل من المعدل. وترجع هذه النسبة الضعيفة بالأساس إلى تحقيق الهدف 1.2.3. " تدعيم تخطيط عمراني استراتيجي ومستدام والتحكم في التوسعات العمرانية" أقل نسبة (58 %). تفسر هذه النسبة بتدني المؤشر 1.1.2.3 " نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية" التي قدرت بـ 80 % سنة 2016 في حين لم يتم إنجاز سوى 25 % (أي نسبة إنجازات مقارنة بالتقديرات تساوي 31 %) هذا وتجدر الملاحظة أن في احتساب نسبة تحقيق أهداف البرنامج 3 لم يتم الأخذ في الإعتبار 3 مؤشرات تم تغيير وحدة قياسها.

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:

نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

* التركيز على تحسين الأنشطة المتعلقة بالمؤشرات التي حققت نسبة متدنية مقارنة بالتقديرات المأمولة.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- * مؤشر نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج يعتمد في طريقة إحتسابه على معدل نسب الإنجازات مقارنة بتقديرات كافة المؤشرات، هذه الطريقة لا تعكس بدقة نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج لأن وزن البرامج بقطاع التجهيز و كذلك نوعية مشاريع مختلف البرامج مختلفة (من حيث الآجال و من حيث العراقيل و الإشكاليات التي يمكن أن تعترضها).

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 3.1.1.9

تسمية المؤشر: نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفي شهر سبتمبر.

تاريخ تحيين المؤشر: شهر سبتمبر من كل سنة

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9 " القيادة والمساندة "
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1 " القيادة "
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات.
4. تعريف المؤشر: تأمين صرف اعتمادات الدفع بنسق تصاعدي يعادل النسبة المقدرة.
5. نوع المؤشر: مؤشر جودة
6. طبيعة المؤشر:
7. التفرعات: المصالح المركزية والجهوية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: نفقات التنمية المأمور بصرفها/ اعتمادات التنمية المرسمة ضمن الموارد العامة للميزانية والموارد الخارجية الموظفة
2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية (%)
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع إداري
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الاعتماد على قاعدة بيانات نظام أدب ونظام سياد.
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات ذات صبغة إدارية.
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر سبتمبر.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة 75 % في موفي 2020.
8. المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: الإدارة العامة للمصالح المشتركة (إدارة الشؤون المالية)

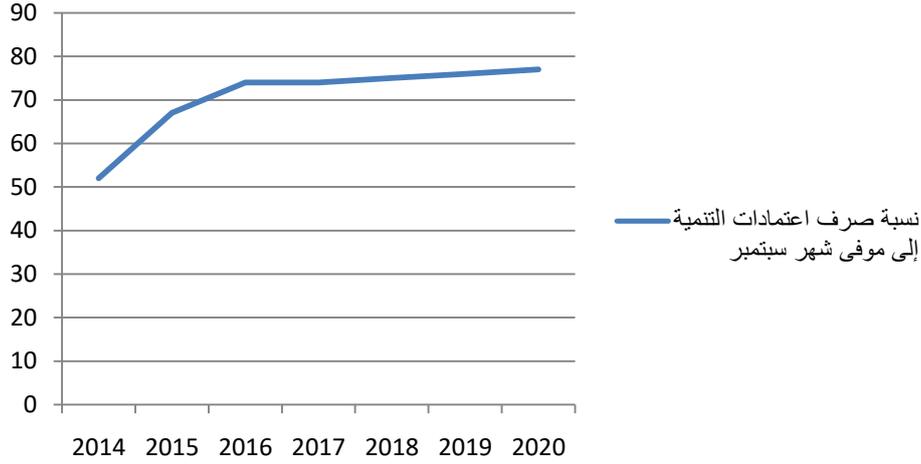
III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			التوقعات	الإنجازات			الوحدة	المؤشر 3.1.1.9: نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفي شهر سبتمبر
2020	2019	2018		2017	2016	2015		
77	76	75	74	74	67	52	%	نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفي شهر سبتمبر
1775	1598	1469	1052	662	569	394	م د	نفقات التنمية المأمور بصرفها
2305	2103	1958	1421	894	853	746	م د	اعتمادات التنمية المرسمة ضمن الموارد العامة للميزانية والموارد الخارجية الموظفة

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر: حققت نسبة استهلاك الاعتمادات في موفى شهر سبتمبر من سنة 2016 نسبة 74% متجاوزة بذلك التقديرات المبرمجة والمقدرة بنسبة 70% ويرجع ذلك أساسا إلى إعادة تشغيل العديد من المشاريع المعطلة بفضل المساعي المبدولة لحل الإشكاليات العالقة نذكر منها خاصة تلك المرتبطة بالوضعيات العقارية وكذلك المتابعة المستمرة لإنجاز المشاريع وعقد الجلسات الدورية للحث على مزيد الرفع من نسق صرف الاعتمادات والحرص على تذليل الصعوبات العقارية والمالية وتلك المرتبطة بالإجراءات والمقاولة. كما تسعى الوزارة بجميع هياكلها إلى بلوغ نسبة 77 % سنة 2020.
3. رسم بياني لتطور للمؤشر:

نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:
- عقد اجتماعات دورية لرؤساء البرامج والبرامج الفرعية والمديرين الجهويين لمتابعة تنفيذ ميزانية التنمية
 - مباشرة زيارات ميدانية لتذليل مختلف الصعوبات التي قد تعيق نسق الإنجاز
 - متابعة مستمرة لإنجاز المشاريع
 - تحيين النصوص الترتيبية المتعلقة بالمشاكل العقارية نذكر منها خاصة قانون الانتزاع
 - إستباق التصفية العقارية ومتابعة الإجراءات والتقليص منها.
 - توفير رصيد عقاري والتقليص من إجراءات تغيير الصبغة
 - الحصول على التراخيص الضرورية والتنسيق مع المتدخلين العموميين قبل الإعلان عن طلب العروض
 - توفير الاعتمادات الضرورية مسبقا والتسريع في خلاص المقاولات
 - مراجعة منظومة وآلية تحويل الإعتمادات إلى الجهات والتصرف فيها بغية تقليص الأجال وإرساء مرونة في التصرف
 - تفعيل المنظومة الوطنية لمتابعة المشاريع العمومية

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:
- طول الإجراءات الإدارية في المسائل العقارية والمالية.
 - تأخر إنجاز الأشغال لظروف طارئة وقاهرة خارجة عن نطاق الإدارة.
 - تعطل المشاريع نتيجة المشاكل العقارية أو مشاكل المقاولة.
 - تطور نسق صرف اعتمادات التنمية يعود للهياكل المكلفة بتنفيذ المشاريع

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 2.1.2.9

تسمية المؤشر: تطور كتلة الأجور.

تاريخ تحيين المؤشر: شهر فيفري من كل سنة

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9 "القيادة والمساندة"
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 2 "المساندة"
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية
4. تعريف المؤشر: المتابعة سنوية لتطور حجم اعتمادات التأجير
5. نوع المؤشر: منتج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نتائج
7. التفرعات: المصالح المركزية والجهوية للتجهيز

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: (اعتمادات التأجير المستهلكة لسنة (n) - اعتمادات التأجير لسنة (n-1)) / اعتمادات التأجير المستهلكة لسنة (n-1) * 100
2. وحدة المؤشر: النسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات مصدر إداري
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: إحصائيات ذات مصدر إداري
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومات "إنصاف" و"أدب" و"أمد" والمنظومة الداخلية لمتابعة تأجير الأعوان
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر فيفري.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى التحكم في نسبة تطور كتلة الأجور من خلال الحفاظ على نفس حجم كتلة الأجور.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة (إدارة الشؤون المالية).

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			توقعات 2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
87.873	87.873	87.873	91.401	86.446	76.352	71.785	أد	كتلة الأجور
0	0	- 3.86	5.73	13.22	6.36	- 0.03	%	نسبة تطور كتلة الأجور

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

يهدف المؤشر إلى التحكم في استقرار نسبة تطور كتلة الأجور ولكن في قراءة للجدول أعلاه نلاحظ عدم استقرار في هذه النسبة من سنة إلى أخرى والتي تفسر بعدم استقرار المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد خلال تلك السنوات مما نتج عنه كثرة المطلوبة من زيادات في أجور بعض القطاعات وتسوية العديد من الوضعيات.

- سنة 2016

تقدر نسبة تطور كتلة الأجور بـ 13.22% ترجع لعدة عوامل وهي:

* عامل التأجيل EFFET REPORT: هو تأثير الزيادات في الأجور بعنوان السنة المنقضية على ميزانية السنة الجارية . حيث قدر تأثير هذه الزيادة بعنوان سنة 2015 بـ 1.557م د على ميزانية سنة 2016 وبالتالي كانت نسبة تأثير هذا العامل على مجمل الزيادة 2.04 % وذلك نظرا

- لصرف القسط الأول من الزيادة في الأجور بعنوان المنحة التعديلية بداية من شهر جانفي 2015،

- كذلك صرف الزيادة في الأجور العامة بعنوان سنة 2014 ابتداء من شهر جويلية 2015

عامل التأثير الحالي: تأثير الزيادات في الأجور خلال السنة الحالية على الميزانية بعنوان نفس السنة. سجلنا نسبة 11.34 % وذلك نظرا:

- صرف القسط الثاني من المنحة التعديلية بداية من شهر جانفي 2016

- صرف القسط الأول من الزيادة العامة في الأجور بداية من شهر جانفي 2016 والتي تتراوح بين 50 و 60 د

- صرف القسط الثاني من الزيادة الخصوصية بداية من شهر جويلية 2016 والتي تتراوح بين 35 و 50 د

* عامل التعويض EFFET NORIA: الفارق المسجل بين كلفة الأجور المسندة للأعوان المؤجرين الجدد (نقطة بين الوزارات، إنتدابات، إستئناف العمل إثر نهاية إحقاق) وما كان سيتقاضاه الأعوان المغادرين (الإحالة على التقاعد، الإحالة على عدم المباشرة، إحقاق) بعنوان نفس السنة، ويكون هذا العامل عادة سلبيا.

وقد سجلنا سنة 2016 نسبة تقدر بـ -0.74% ويفسر ذلك من خلال إنتداب عدد 427 عون من مختلف الرتب والأصناف مقابل عدد 335 عون مغادر.

* عامل التدرج والترقية والإدماج والتكليف بالخطط الوظيفية EFFET GLISEMENT: يحوصل هذا العامل مدى تأثير التدرج والترقية والإدماج والتكليف بالخطط الوظيفية على مجمل حجم الأجور. حيث سجلنا سنة 2016 نسبة تقدر بـ 0.58 %

- سنة 2017

تم رصد 91.401 م د لإعتمادات قسم تأجير أي بنسبة تطور تقدر بـ 5.73% مقارنة بسنة 2016 حيث تفسر هذه الزيادة كما يلي : صرف القسط الثاني من الزيادة العامة في المنح الخصوصية بداية شهر جانفي 2017 والتي تتراوح بين 50 و 60 د لكل عون حسب الصنف.

- صرف القسط الثاني من الزيادة الخصوصية بداية من شهر جويلية 2017 والتي تتراوح بين 35 و 50 د لكل عون حسب الصنف

- التأثير المالي لتنفيذ برنامج باقي الإنتدابات السنوات السابقة على ميزانية سنة 2017

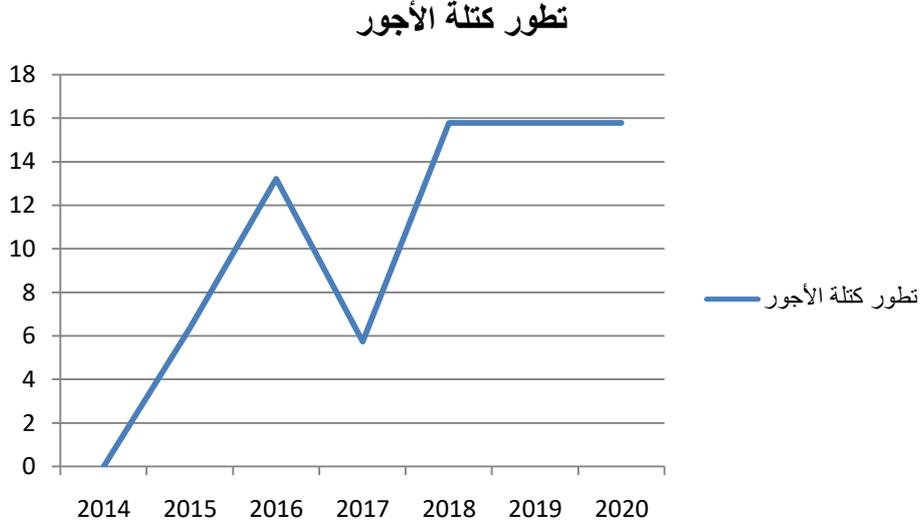
- الإنعكاس المالي لتسوية وضعية انتداب أعوان الآلية 16 وأعوان العفو العام والمنظمات والجمعيات الوطنية (القائمة التكميلية) على ميزانية التصرف لسنة 2017

- الإنعكاس المالي لترقيات السنوات السابقة (2015 و 2016) على ميزانية سنة 2017

- برمجة ترقيات برنامج سنة 2017

- سنة 2018 :

ستشهد كتلة الأجور نسبة تطور خلال سنة 2018 تقدر بـ 15.73 + % تعود أبرز أسبابها إلى عملية صرف الزيادة في الأجور بالتخفيض في مبلغ الإقتطاع من الضريبة على دخل الأشخاص.



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- من أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق الهدف من مؤشر تطور كتلة الأجور هي:
- تحقيق معادلة بين الانتدابات والأعوان المغادرين حسب الشغورات المسجلة مع مراعاة التطابق بين الخطط والمؤهلات المطلوبة.
- إعداد قاعدة معطيات تشمل جميع المعلومات حول المسار المهني للعون مما يسهل عملية إعداد المؤشر على الوجه المطلوب.
- فتح مناظرات ترقية وإعداد حلقات تكوينية لفائدة الأعوان للحفاظ على نسبة تأطير عالية.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: لاشئ

- عدم توفر قاعدة معطيات شاملة و دقيقة
- عدم توفر قانون إطار
- تتسم المعطيات المدرجة بمنظومة "إنصاف" أحيانا بعدم الوضوح
- الحرص على المصادقة على القرارات في الأبان

بطاقة المؤشر

رمز المؤشر: 1.1.2.9

تسمية المؤشر: عدد أيام التكوين لكل عون.

تاريخ تحيين المؤشر: شهر أفريل

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9 "القيادة والمساندة"
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 2 "المساندة"
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: 1.2.9: "نجاحة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانيات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية"
4. تعريف المؤشر: يبين المؤشر المجهود المبذول للرفع من عدد أيام التكوين التي ينتفع بها أعوان الوزارة على المستوى المركزي والجهوي
5. نوع المؤشر: مؤشر متنوع
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاحة
7. التفريعات: المصالح المركزية والجهوية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: (عدد أيام التكوين × عدد الأعوان المشاركين) / العدد الجملي للأعوان.
عدد أيام التكوين حسب الدورة (X_i)
عدد الأعوان المشاركين (N_i)
العدد الجملي للأعوان N
2. وحدة المؤشر: يوم تكويني
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين وعدد أيام التكوين والعدد الجملي للأعوان.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جداول تأليفية تخص عدد الأعوان المتكونين وعدد أيام الدورات التكوينية وعدد أعوان الوزارة المسجل بمنظومة إنصاف.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري (بطاقات الحضور وقوائم الأعوان من منظومة أمد وعدد أيام التكوين).
6. تاريخ توفّر المؤشر: شهر مارس.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ معدّل 6,5 أيام تكوين للعون الواحد في سنة 2018.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتخطيط والتعاون وتكوين الإطارات .

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقدير الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
8	7	6,5	6	2,5	2,5	*	يوم تكوين عون	

* خلال سنة 2014 والسنوات السابقة تم إعتداد مؤشر قيس أداء مختلف (نسبة المنتفعين ببرامج التكوين في إطار مخطط التكوين) وقد تم التخلي على هذا المؤشر بداية من سنة 2014.

2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

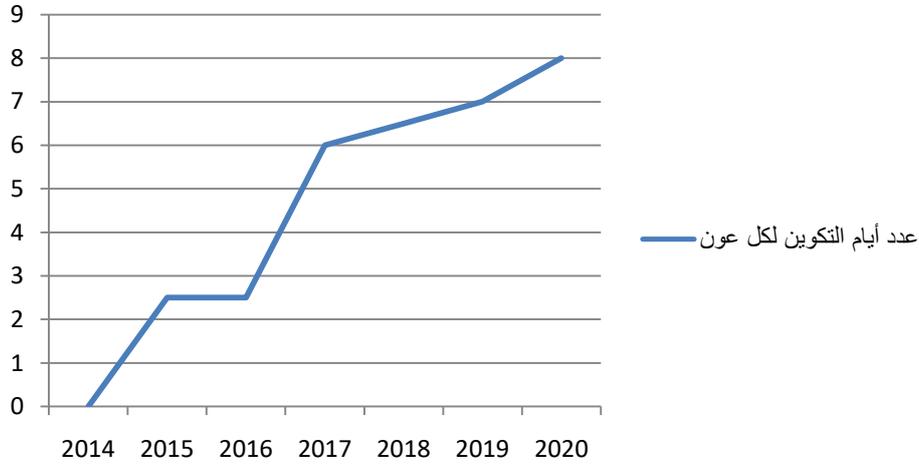
تبيّن سلسلة النتائج إستقرارا على مستوى إنجازات مؤشر "عدد أيام التكوين لكل عون" خلال الفترة 2015-2016 وذلك في حدود 2,5 يوم تكوين إنتفع بها أعوان الوزارة على المستوى المركزي والجهوي طيلة الفترة المذكورة. تجدر الإشارة في هذا الإطار أن التوقعات بعنوان سنتي 2015 و 2016 كان في حدود 3 و 5 يوم تكويني تباعا. يعود عدم تحقيق التقديرات بعنوان سنة 2016 بالأساس إلى محدودية الإعتمادات المخصصة لمحور التكوين وإرتفاع الأسعار وكلفة التكوين مع العلم أنّ نسبة صرف ميزانية التكوين بلغت حوالي 90%. (242 أ.د من جملة 270 أ.د).

إنتفع ببرنامج التكوين بعنوان سنة 2016 ما يقارب 2915 عوناً منهم 1362 عوناً بالإدارات المركزية 1553 عوناً بالإدارات الجهوية موزعين على الأصناف أ 1 وأ 2 وأ 3 أساس وباقي الأصناف الأخرى. وستعمل مصالح التكوين بالوزارة على الرفع من إنجازات خلال سنة 2017 وذلك في حدود 6 أيام تكوين لكل عون وتجاوز كل الصعوبات التي شهدتها السنتين السابقتين والتي حالت دون تحقيق النتائج المرتقبة.

أما فيما يتعلق بالفترة 2018-2020 فإن سعي مصالح التكوين بالوزارة وبالتنسيق مع مختلف الأطراف المتدخلة في منظومة التكوين ستسعى إلى العمل على الرفع في مؤشر التكوين من 6,5 يمو تكوين إلى 8 يوم تكوين وذلك من خلال:

- العمل على تدعيم ميزانية التكوين للإستجابة لحاجيات الوزارة في هذا الميدان،
- مزيد ضبط أولويات وحاجيات التكوين بكل دقة على المستوى النوعي والكمي وعلى الصعيدين المركزي والجهوي،
- ضمان المشاركة القصوى لأغلب الأسلاك والرتب في مختلف برامج التكوين،
- العمل على مزيد تشريك الأطراف المنتفعة بالتكوين في صياغة وبلورة برنامج تكوين أكثر تكاملا وتنوعا يستجيب لمتطلبات المرحلة والإختصاصات المتنوعة بالوزارة.

عدد أيام التكوين لكل عون



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعداد حلقات تكوين ودورات للرسكلة وتنظيم والمشاركة في المتقيات في المجالات العلمية الدقيقة الراجعة بالنظر لنشاط الوزارة،
- تنظيم تربيصات بالخارج،
- الإعداد والإشراف على مراحل التكوين المستمر،
- التكوين في مجال الإعلامية.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

يمكن للعون الواحد المشاركة في دورة تكوينية تدوم عدّة أشهر (مراحل التكوين المستمر) أو عدة دورات تكوينية قصيرة المدى وبالتالي يتم سحب هذه المدة على بقية الأعوان عند احتساب المؤشر.